الدرس الأول: مدرسة البصرة:

عرفنا مما سبق أن البصرة هي التي كانت مولد علم النحو، كما عرفنا أسباب وضع النحو، وإختلاف الروايات في ذلك، كما عرفنا إختلاف الروايات حول الواضع الأول لهذا العلم، وقد رجحنا ما تناقلته بعض الروايات من أن سيدنا عليًّا –كرم الله وجهه– هو الذي وضع المقدمات الأولى له، وعهد إلى أبي الأسود الدؤلي إتمامها، وشاركه تلاميذه في تحمل هذا العبء، أمثال نصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحي بن يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن، وبذلك تولت البصرة تأسيس علم النحو، وتعهدته بالرعاية قرابة قرن كانت فيه الكوفة منصرفة عنه بما شغلوا به من رواية الأشعار، والاخبار والميل إلى التندر بالطرائف من الملح والنوادر[1]، كما كانت الكوفة منصرفة أيضا إلى قراءات القرآن الكريم، وقلما نظرت في قواعد النحو إلا ما سقط إلى بعض أساتذتها من نجاة البصرة، إذ كانوا يتتلمذون لهم، ويختلفون إلى مجالس محاضراتهم وإملاءاتهم[2]، وعليه فإن البصرة هي التي إستأثرت بالطور الأول من أطوار نشأة النحو العربي، وهو طور الوضع والتكوين.

ولما كانت البصرة سابقة إلى التفكير في وضع هذا العلم فقد ربط بعض المستشرقين بين نشوء النحو في البصرة والنحو السرياني واليوناني والهندي، غير انه لا يمكن إثبات شيء من ذلك إثباتا علميا، وخاصة أن النحو العربي يدور على نظرية العامل وهي لا توجد في أي نحو أجنبي، ويحاول الدكتور/شوقي ضيف ان يفسر سبق البصرة إلى وضع النحو بأنهم ربما عرفوا أن لبعض اللغات الأجنبية نحوا، فحالا أن يضعوا ما وقفوا عليه من الثقافات الأجنبية، وخاصة الفلسفة اليونانية، وما يتصل بها من المنطق، مما دعم عقولهم دعما قويا، وجعلها مستعدة لأن تستنبط قواعد النحو وعلله وأقيسته.

---

[1] نشأة النحو ص19.

[2] المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص20.

ويظهر أنه كفل للبصرة من الصلة بهذه الثقافات في القرن الثاني للهجرة ما لم يكفل للكوفة، فقد كانت مرفأ تجاريا للعراق على خليج العرب، فنزلتها عناصر أجنبية كثيرة أعدت في سرعة لوصلها بثقافاتها المختلفة، وأيضا فإنها كانت أقرب من الكوفة إلى مدرسة جُنْديسابور الفارسية التي كانت تدرس فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية، مما جعل جداول من تلك الثقافات تصب فيها، وبذلك نفهم السر في أن عقل البصرة كان أدق وأعمق من عقل الكوفة، وكان أكثر إستعدادا لوضع العلوم، إذ سبقتها إلى الإتصال بالثقافات الأجنبية وبالفكر اليوناني[1].

وهذا التأثر بالثقافات الأجنبية لا يعني أن النحو العربي من العلوم الدخيلة على العرب، بل النحو العربي من ثمرة تفكير علماء المسلمين، ولا مانع من إفادتهم من العلوم الأجنبية، وتأثرهم بها في طريقة الإستنباط، وترتيب الأفكار، لأن التأثير والتأثر من الظواهر الإنسانية التي لابد منها.

منهج البصرة في التقعيد النحوي:

عرفنا أن هي التي وضعت النحو، وحينئذ كانت أسبق إلى هذا العلم من الكوفة، وذلك لما تهيأ للبصرة من عوامل النضج العقلي والفكري، ولأنها كانت ملتقى الثقافات الأجنبية المختلفة، فانعكس ذلك على منهج علمائها في تأسيس وتأصيل القواعد النحوية، وإن كان أبو الأسود الدؤلي قد أرسى مبادئ النحو آخذا عن سيدنا علي-رضي الله عنه- فإن تلاميذه أقبلوا عليه يأخذون عنه ثم يأخذ تلاميذهم عنهم من بعده، وهكذا جعل النجاة يتتابعون مع الأيام طبقات يأخذ اللاحقون منهم عن السابقين[2].

وتقتضي طبيعة الأشياء أن يكون ما وضعه أبو الأسود من النحو مجرد ملاحظات يسيرة هدي إليها بالنظر في الأساليب وإستقرائها على قدر الطاقة في المقامات المتنوعة،

---

[1] المدارس النحوية ص20،21.

[2] تاريخ النحو/ علي النجدي ناصف ص13.

وتيسر له بفضلها أ، يستنبط منها ضوابط لا تبلغ مبلغ القواعد التي تقرر الأحكام في إطراد وشمول[1].

ومعروف أنه لكي يصاغ علم صياغة دقيقة لا بد له من إطراد قواعده وأن تقوم على الاستقرار الدقيق، وان يُكفل لها التعليل وأن تصبح كل قاعدة أصلا مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا، وكل ذلك نهض به إبن أبي إسحاق وتلاميذه البصريون[2].

وإذا كان البصريون يحرصون على إطراد القاعدة –فإن ذلك جعلهم يستقرون كلام العرب فيستنبطون منه قواعد كلية تقاس عليها الجزئيات، ومما إتسم به منهجهم في إستقراء كلام العرب أنهم كانوا لا يروون إلا عن العرب الخلص الضاربين في أعماق الصحراء، ولا يقبلون الشاهد إلا إذا وثقوا به، لهذا نرى سيبويه يردد لفظ الثقة ومشتقاته فيما يروي وما يسمع من الشواهد كأنما يريد أن يطمئن أصحابه إلى أنه آخذ على الطريقة التي يتوارثونها، بل لم يكن يفوته أن ينبه على المصنوع من الشواهد أيضا[3].

وهكذا فقد رحل البصريون إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة يجمعون المادة التي يستقون منها قواعدهم من ينابيعها الصافية التي لم تفسدها الحضارة، وبعبارة أخرى: رحلوا إلى القبائل المتبدية المحتفظة بملكة اللغة وسليقتها الصحيحة، وهي قبائل: تميم، وقيس، وأسد، وطيء، وهذيل، وبعض عشائر كنانة[4].

وإنطلاقا من حرص البصريين على إطراد القاعدة والتشدد في ذلك، فإنهم وضعوا الأحكام وقعدوا على أساس الأمثلة الكثيرة المروية عن العرب، فكلما وجدوا قدرا كافيا من الأمثلة وإعتقدوا أن هذا القدر يسوغ وضع قاعدة عامة وضعوها وأسسوها[5]، فهم يقيسون على الأغلب الأعم في اللغة، ولا يقيسون على القليل أو النادر، بل يعدونه شاذا، أو لغة، أو

---

[1] السابق ص 11.

[2] المدارس النحوية ص18

[3] تاريخ النحو/علي النجدي ناصف ص 31،32.

[4] المزهر للسيوطي 211/1، والمدارس النحوية د/شوقي ضيف ص 18،19.

[5] من أسرار اللغة د/إبراهيم أنيس ص20.

ضرورة، وقد لخص أبو عمرو بن العلاء موقف البصريين من القياس حين سأله سائل قائلا: أخبرني عما وضعتَ مما سميته عربية أيدخل فيه كلام العرب كله، قال أبو عمرو: لا، قال السائل: فماذا أنت صانع فيما خالفتك فيه العرب وهي حجة؟ قال أبو عمرو: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات (أي: لهجات)[1].

فيبين أبو عمرو منهج البصريين في الأخذ عن العرب، فإنهم يضعون قواعدهم على الأغلب الأعم،اما ما خالف قواعدهم من كلام العرب فربما عدوه لغات، وربما أوَّلوه بما يرده إلى القياس، وربما عدوه قليلا، أو نادرا، أو شاذا، ربما عدوه ضرورة لا يجوز إلا في الشعر.

أما موقف البصريين من القرآن الكريم وقراءاته فإنهم إتخذوه أصلا أساسيا للتقعيد النحوي، فلم يكونوا أقل من الكوفيين في تحمل القرآن الكريم، ورواية الشعر، غير ان الكوفة آثرت العافية، وقنعت بما حفظت، وإستمرأت الإنقطاع للمعاودة والتكرار، أما البصرة فقد أتيح لها الحفظ ووضع النحو فظفرت بالحسنيين[2].

وقد ذكر الدكتور/ شوقي ضيف أن القرآن الكريم وقراءاته كان مددا لا ينضب لقواعدهم، وتوقف نفر منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة وجدوها لا تطرد مع قواعدهم، بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها، وحاول الدكتور/شوقي ضيف أن يدافع عن البصريين في مواجهة من رموهم بتضعيف القراءات والطعن فيها، حيث توسع في وصف ذلك بعض المعاصرين، فقالوا: إنهم كانوا يردون بعض القراءات ويضعفونها، كأنما ذلك كان ظاهرة عامة عند نحاة البصرة، مع أنه لا يوجد في كتاب سيبويه نصوص صريحة مختلفة تشهد لهذه التهمة الكبيرة، ويشير إلى أن الأخفش الأوسط قد سبق الكوفيين المتأخرين إلى التمسك بشواذ القراءات والإستدلال عليها من كلام لعرب وأشعارهم، ثم يقول :«وفي الحق أن بصريي القرن الثالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات، وهي

---

[1] طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص43، وانظر: من أسرار اللغة ص20.

[2] تاريخ النحو أ/علي النجدي ناصف ص33.

أمثلة قليلة لا يصح أن نتخذ منها ظاهرة خاصة ولا عامة، وقد كانوا يصفونها بالشذوذ ويؤولونها ما وجدوا إلى التأويل سبيلا»[1].

والحق أن في كلام الدكتور/شوقي ضيف تعميما لأحكام يحتاج إلى نظر ومناقشة، كما أن في كلامه أيضا تفريقا بين البصريين الأوائل، والمتأخرين، مع أن منهج علماء النحاة البصريين في التشبث بالقياس وإطراد القاعدة لم يتغير، ولا فرق في تضعيف القراءة، أو ردها بين التصريح بذلك، وتأويلها بما يردها إلى القياس، ووصفها بالقلة أو الندرة أو الشذوذ، فلا يكون رد القراءة بتعبير واحد، بل قد يكون بأساليب مختلفة، ومعروف أ، البصريين لم يكونوا يستشهدون إلا بالقراءة التي توافق القياس، أما ما يخالف القياس منها فإنهم كانوا يؤولونه على وجوه توافق القياس، وقد يصفونه –كما قلنا– بالقلة أو الندرة، أو الشذوذ، او الضعف، أو بأنه لغة، أما الأخفش الأوسط فإنه كان يوافق الكوفيين في كثير ما ذهبوا إليه، فيمكن أن نعده قد تخلى قليلا أو كثيرا عن منهج البصريين في القياس على الأغلب الأعم، ومال إلى مذهب الكوفيين في القياس على القليل والنادر.

أما موقف البصريين من الإستشهاد بالحديث النبوي الشريف فإنهم كانوا لا يحتجون بالحديث النبوي الشريف، ولا يتخذونه إماما لشواهدهم وأمثلتهم، لأنه روي بالمعنى، إذ لم يكتب ولم يدون إلا في المائة الثانية للهجرة، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم، فكان طبيعيا أن لا يحتجوا بلفظه وما يجري فيه من إعراب، وتبعهم نحاة الكوفة[2]، قال أبو حيان منكرا على إبن مالك إستشهاده بالحديث: «قد أكثر هذا المصنف من الإستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب: كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة

---

[1] المدارس النحوية ص19.

[2] المدارس النحوية ص19.

الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس»[1].

وقد وضح السيوطي العلة في عدم الإحتجاج بالأحاديث، فقال: «أما كلامه –صلى الله عليه وسلم– فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد عن القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة»[2]

على أن البصريين لم يعرضوا عن الإستشهاد بالحديث إعراضا تاما، ولكنهم إستشهدوا بالحديث على قلة، فهذا هو سيبويه –وهو إمام المدرسة البصرية– يستشهد في كتابه بثمانية أحاديث[3]، أشار إليها الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقه، وقد توصل بعض الدارسين المحدثين إلى أن سيبويه إستشهد في كتابه بأكثر من هذا إلا أنه يكن يصرح بأنه حديثن وإنما كان يكتفي بإجتزاء بعض عباراته، وهكذا فإن الناظر في مؤلفات البصريين من بعد سيبويه لا يعدم إستشهادا بالحديث، ولعل قول أبي حيان وغيره يعني به أن البصريين لم يتخذوا الحديث أصلا من أصولهم، ولم يبنوا عليه قاعدة، وذلك لا يمنع من التمثيل به في بعض المواضع.

وإذا كان البصريون متشبثين بالقياس، متوسعين فيه إلى أبعد حد، بمعنى أنهم يجعلون القاعدة مطردة عامة تنطبق على الاغلب الاعم من الظاهرة –فإنهم توسعوا أيضا في العلل النحوية، حيث يلتمسون لكل ظاهرة علة، وربما لم يكتفوا بالعلة الأولى، بل يبحثون عن العلة الثانية والثالثة، ومثال ذلك أنهم يقولون في علة نصب (زيدا) في قولهم: (إنَّ زيدًا قائم): غنه

---

[1] الإقتراح في علم أصول النحو ص 29،30.

[2] الإقتراح في أصول النحو ص30.

[3] الكتاب 74/1، 327–2/ 32، 80، 393–3/ 268–116/4.

نُصب ب (إنَّ)، وهذه العلة الأولى سميت فيما بعد بالعلة التعليمية، وهي التي يعرف بها كلام العرب، ثم يقولون في علة وجوب نصب (زيدا) بعد (إنَّ): إنها تشبه الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه، فالمنصوب بها يشبه المفعول به لفظا، والمرفوع بها يشبه الفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، وهذه العلة الثانية سميت فيما بعد بالعلة القياسية، ثم يقولون: ولِمَ أشبهت (إنَّ) الفعل؟ وكذا ما يليها من العلل، وقد سميت هذه العلل فيما بعد بالعلل الجدلية النظرية، وعلى الأوجه الثلاثة مدار علل النحو[1].

وقد سئل الخليل بن أحمد عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتَها أم إخترعتها من نفسك، فقال: «إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإنْ لم ينقل ذلك عنها، وإعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن اكن أصبت العلة، فهو الذي إلتمست، وإن لم تكن هناك علة له، فمَثَلي في ذلك مضثَل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون على لذلك فغن سنح لغيري على لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها».

وقد عقب الزِجاجي على كلام الخليل بقوله: «وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل –رحمة الله عليه»[2].

وبذلك يكون الخليل قد وسع من مجال العلل، وترك بابها مفتوحا لكل من يلتمس العلل حسبما يتراءى له، ولا يقتصر على ما ورثه من علل المتقدمين، لأن العلل هي مجال

---

[1] راجع: الإيضاح في علل النحو الزجاجي ص64،65،66.

[2] الإيضاخ في علل النحو للزجاجي ص 65،66.

الإجتهاد والإختلاف، أما النصوص اللغوية الواردة قطعا عن العرب فلا تقبل الإجتهاد، ولذلك فإننا نجد كثيرا من النحاة المتأخرين، وخاصة البغداديين وأوائل نحاة الأندلس ونحاة مصر والشام قد توسعوا في العلل النحوية توسعا كبيرا مما جعل إبن مضاء الأندلسي يثور عليهم وينكر العلل الثواني والثوالث، ولا يجيز إلا العلل الأولى التي يعرف بها كلام العرب – كما سبق، وسووف نوضح ذلك عند حديثنا عنه –إن شاء الله تعالى.

ومن أصول البصريين أيضا أنهم يقدمون السماع على القياس إذا تعارضا، يقول إبن جني: «إذا تعارضا نطقتَ على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قوله الله تعالى: «إِسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَان»[1]، فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم»[2].

وفي ذلك يخالفهم الكوفيون، فربما جعلوا كلمة القياس هي العليا، وإن لم يعززه شاهد، فقد منعوا تقدم الخبر على المبتدأ مطلقا، لئلا يتقدم الضمير الذي فيه على مرجعه، ففي (قائم) مثلا من قولنا: (قائم زيد) –ضمير (زيد)، ولم يأبهوا لتأخر الخبر رتبة، وإنْ تقدم لفظا، ولا للمأثور من الشواهد[3].

فنلاحظ من كلام إبن جني أن البصريين كانوا أميل إلى السماع، وقد بنى الأستاذ على النجدي ناصف على ذلك هذا المبدأ، وهو تقديمهم السماع على القياس، وإستنتج من مذهب الكوفيين في عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ أنهم يقدمون القياس على السماع، لان القياس يقتضي عوود الضمير على متقدم –كما بينا.

ولقد ناقش الدكتور/إبراهيم انيس هذه القضية قائلا: «فإذا تساءلنا أي المدرستين كان إتجاهها أميل إلى القياس، وجب أن نقرر أن المدرسة البصرية هي التي كانت أميل إلى القياس، لا كما يقال لنا: إنَّ الكوفيين هم الذين كانوا اميل إلى القياس، فكثير من الدارسين

---

[1] المجادلة:19.

[2] الخصائص 117/1.

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف 65/1ن وما بعدها، وتاريخ النحو أ/علي النجدي ناصف ص34.

يظنون أن الكوفيين لأنهم وضعوا الأحكام في بعض الأحيان على الشاهد الواحد فهم لهذا أميل إلى القياس.

والحقيقة أن الكوفيين إن صح أنهم قاموا بهذا، لم يكن هذا المسلك منهم نوعا من القياس ولا شيئا من القياس، وإنما هو مظهر إعتزازهم بالنص، وعدم التفريط في هذا النص الموروث.

بِمَ نسمي إذن موقفهم؟ إنه في رأيي أقرب إلى السماع منه إلى القياس، لأنهم يعتزون بما سمعوا، ويستمسكون به، لا ليضعوا له قاعدة عامة، ولكن ليحولوا بين من يقول إن هذا النص ضعيف، أو شاذ، وغير ذلك من النعوت التي خلعها البصريون على نصوص اللغة.

ثم يضرب الدكتور/ إبراهيم أنيس مثلا يوضح فيه إتجاه كل من المدرستين، وهو أن البصريين حينما وجدوا (فَعْلا) يجمع على (فُعُول) في أمثلة كثيرة مما روي عن العرب وضعوا القاعدة على هذا الأساس، وحكموا على ما جمع من ذلك على (أفعال) بأنه شاذ، وعليه فجمع (حَمْل) على (أحمال) في قوله تعالى: «وأولاتُ الأحمالِ أجَلَهُنَّ انْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ»[1] شاذ لا يقاس عليه، في حين لم يصفه الكوفيون بالشذوذ.

وينتهي الدكتور/إبراهيم أنيس من هذه المناقشة ببيان ثمرة هذا الخلاف،

فيقول: «وثمرة الخلاف بين المدرستين قد تظهر في أمرين:

1. أن الكوفيين أكثر إحتراما للنص القديم، لا يصفونه بالنعوت المألوفة لدى البصريين، حين يكون قليلا أو نادرا.

2. إذا لم يرد للظاهرة اللغوية إلا شاهد واحد أو شاهدان كان البصريون لا يأبهون له، ولايرونه مما يستحق أن توضع له قاعدة، في حين أن الكوفيين كانوا يرون وضع القاعدة لها الشاهد المنفرد».

---

[1] الطلاق:4.

ثم قرر أن البصريين والكوفيين قد يتفقون في وضع القاعدة على الأمثلة الكثيرة إذا وردت للظاهرة هذه الأمثلة الكثيرة وخالفتها أمثلة قليلة أو نادرة[1].

والحق أن ما ذكره الدكتور/إبراهيم أنيس من إحترام الكوفيين للنصوص اللغوية الواردة وقياسهم على كل ظاهرة لغوية قلت أو كثرت لا يختلف عما قرره الدارسون من القدماء والمحدثين، إلا أنه نظر إلى ذلك من زاوية تشبثهم بالمسموع، والإعتداد به، وعدم وصف القليل منه بالشذوذ، فعدهم أميل إلى السماع، ومن نظر إلى تعدد القياس عندهم حيث يقيسون على الشاهد أو الشاهدين ويبنون على ذلك قاعدة عدهم أميل إلى القياس، وكذلك الأمر عند البصريين، فمن نظر إلى طريقتهم في إستقراء النصوص العربية الواردة عن العرب وإستنباط القاعدة من الأغلب الأعم منها عدهم اميل إلى السماع، ومن نظر إلى تشبثهم بإطراد القاعدة وسلامة القياس، وإستبعادهم لما خرج عن ذلك واصفين إياه بالشذوذ أو الندرة او القلة عدهم أميل إلى القياس، ومن ثم لا يمكن لنا أن نحكم بأن إحدى المدرستين أكثر إحتراما للنص المروي، فكلا المدرستين بَنَتْ القواعد النحوية على المروي عن العرب.

وبعد هذا العرض يمكن تلخيص منهج المدرسة البصرية في النقاط الآتية:

1. الإستيثاق والتثبت من المادة اللغوية المروية عن العرب، بحيث لم تؤخذ إلا عن القبائل الضاربة في أعماق الصحراء التي لم تختلط بغير العربز
2. الحرص على إطراد القاعدة، وسلامة القياس.
3. بناء القواعد على الاغلب الأعم من كلام العرب، وما خالف الأغلب الاعم عدوه شاذا أو قليلا أو نادرا أو لغة.
4. إعتدادهم بالقرآن الكريم، وقراءاته في وضع القواعد، وما خالف القياس من القراءات القرآنية فإنهم يؤولونه على الأوجه التي ترده إلى القياس.

---

[1] من أسرار اللغة ص24-26.

5. عدم جعلهم الحديث النبوي الشريف أصلا أساسيا من أصولهم إلا في حدود ضيقة، حيث كان الحديث الشريف يروى بالمعنى في معظم الأحيان، لا باللفظ، وأنه كان على ألسنة الأعاجم والمولدين كما أنه لم يدون إلا بعد منتصف القرن الثاني الهجري.

6. العناية بالعلة النحوية، حيث كانوا يلتمسون لكل ظاهرة نحوية علة، ولم يكونوا يقفون عند العلة الأولى، بل كانوا يلتمسون أيضا العلل الثواني والثوالث، كما أنهم لم يقفوا عند ما أثر عن العرب، بل توسعوا وإجتهدوا في التماس العلل النحوية.

الدرس الثاني: نحاة البصرة

عرفنا مما مضى أن البصرة هي واضعة النحو العربي، وأن أبا الأسود الدؤلي هو الذي وضع النحو في أكثر الروايات، وقد رجحنا أن الواضع الأول لمبادئ هذا العلم هو سيدنا علي–كرم الله وجهه، وأمر أبا الأسود أن يكمل ما بدأه، ثم أخذ عن أبي الأسود جيل من المتقدمين، وهم قراء القرآن الكريم، وفيما يلي نلقي الضوء على أوائل النحاة في البصرة مبرزين دورهم في إرساء قواعد هذا العلم.

1–أبو الأسود الدؤلي:

هو ظالم بن عمرو بن سليمان بن عمرو بن حلس بن نفاثة بن عدي بن الدئل بن بكر بن كنانة، وكان من سكان البصرة، وكان ممن صحب عليًّا – رضي الله عنه، وكان من المتحققين بمحبته، ومحبة ولده، وفي ذلك يقول:

يقول الأرذلون بنو قشيرٍ طول الدهر لا تنسى عليًّا

أحب محمدا حبًّا شديدًا وعباسًا وحمزةَ والوصيًّا

فإنْ يكُ حبُّهم مرَشَدًا ولستُ بمخطيء إنْ كان غيًّا

وكان نازلا في بني قشير بالبصرة.

وقد أخذ عنه جماعة منهم: يحي بن يعمر، وميمون الأقرن، وعنبسة بن معدان الفيل، ويقال: إن نصر بن عاصم أخذ عن أبي الأسود[1].

[1] أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص 33،34،40.

قال الأستاذ علي النجدي ناصف: «ولسنا نعرف من نحوهم شيئا، ولا نجد لهم ذكرا في كتاب سيبويه، ولا عنهم رواية فيه»[1].

وكان من أفصح الناس، قال قتادة بن دعامة السدوسي: «قال أبو الأسود الديلي: إني لأجد للحن غَمَرّا كغَمَرِ اللحم»[2].

وكان فطنا سريع الجواب، فلما قال –فيما قال– يرد على بني قشير إنكارهم عليه آل البيت:

فإنْ يكُ حبهم رشدا أصبه ولست بمخطيء إن كان غيًّا

قالت له بنو قشير: شككت يا أبا الأسود في قولك: (فإنْ يك حبهم)، فقال أما سمعتهم قول الله –عز وجل: «وإنا أو إياكم لعلى هُدى أو في ضلالٍ مبين»[3]

وإليه ينسب كثير من الرواة وضع النحو، كما أنه أول من ضبط المصحف، حيث نقطة نقط إعراب، وقد وردت عنه بعض القراءات، فقد قرأ: «ألا إنَّهم تَثْنَوْنِي صدورُهم»[4] – بتاء مفتوحة، وسمون الثاء، وفتح النون، وسكون الواو، وكسر النون–على (تَفْعَوْعِلُ)[5]، ورفع (صدورهم).

كما قرأ: «قالتْ هَيْتِ لك»[6] –بفتح الهاء، وكسر التاء[7].

ومات أبو الأسود بالبصرة سنة تسع وستين للهجرة، وهو إبن خمس وثمانين سنة، في طاعون جارفن ويقال: مات قبل الطاعون سنة إثنتان وسبعين للهجرة[8].

---

[1] تاريخ النحو ص15.

[2] أخبار النحويين والبصريين للسيرافي ص36، غَمَر اللحم: ريحه، وما يعلق باليد من دسمه.

[3] سبأ: وانظر: إنباه الرواة للقفطي52/1.

[4] هود:5.

[5] المحتسب لابن جني 319،318/1.

[6] يوسف:23.

[7] المحتسب 338/1.

[8] إنباه الرواة 55/1.

2- نصر بن عاصم:

هو نصر بن عاصم بن أبي سعيد الليثي البصري المقريء النحوي، أول العلماء في علم النحو، ونسب بعضهم إليه وضع النحو، وهو أول من أخذه عن أبي الأسود، وكان تابعيًّا، وروى عن عمرو بن دينار، قال: إجتمعت أنا والزهري ونصر بن عاصم، فتكلم نصر، فقال الزهري: إنه ليفلق بالعربية تفليقا.

وقد أخذ عنه أبو عمرو بن العلاء والناس، وأخذ القراءة عنه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري[1].

وتذكر بعض كتب التراجم أن له كتابا في النحو، وهو من القراء، حيث نسبت إليه بعض القراءات، ومن ذلك: «قل هو اللهُ أحدُ اللهُ الصمد»[2] -بترك تنوين (أحد) عند الوصل[3].

ويقال: إنه أول من نقط المصحف نقط إعجام، لتمييز الحروف المتشابهة بعضها عن بعض مثل الباء، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والخاء....إلخ،

وذلك بأمر من الحجاج بن يوسف الثقفي[4]، ومات نصر بن عاصم سنة تسع وثمانين للهجرة [5].

---

[1] اخبار النحويين البصريين ص39، وإنباه الرواة 343/3،344.

[2] الإخلاص:1،2.

[3] تاريخ العلماء النحويين للتنوخي المعري ص158-159.

[4] التصحيفوالتحريف لأبي أحمد العسكري ص10، والمدراس النحوية ص16،17.

[5] بغية الوعاة 314/2،313.

3-عنبسة الفيل:

هو عنبسة بن معدان الفيل المهري، ولقب بالفيل، لأن أباه كان يروض فيلا للحجاج، فغلب عليه اللقب، ثم إنتقل منه إليه، ولم نقف على تاريخ وفاته إلا أننا نعرف أنه عاصر الفرزدق، فلعل وفاته كانت حول المائة الأولى من الهجرة[1].

ويعده القفطي من نحاة الطبقة الثالثة، لأنه يروي عن أبي الأسود، وأبو الأسود عن علي –كرم الله وجهه، ويضم إلى هذه الطبقة ممن أخذوا عن أبي الأسود ميمون المعروف بالأقرن، وعطاء بن أبي الأسود، وأبو نوفل بن أبي عقرب، ويحي بن يعمر، وقتادة بن دعامة السدوسي، وعبد الرحمن بن هرمز، فكل هؤلاء اخذوا عن أبي الأسود، وتفاوتت مقاديرهم في العلم بهذا النوع من العربية[2].

وعدَّ القفطي هؤلاء من الطبقة الثالثة مبني على ما رجحه من أن عليًّا –كرم الله وجهه– هو الواضع الأول لعلم النحو، ثم أخذ عنه أبو الأسود ممثلا للطبقة الثانية، ثم هؤلاء يمثلون الطبقة الثالثة.

وقد صنفهم الشيخ محمد الطنطاوي في الطبقة الأولى على الرغم من أخذهم عن أبي الأسود[3]، ولعله لا يعد أبا الأسود صاحب الطبقة الأولى؛ لأنه هو واضع النحو كما يرجح، ونحن نرى أن هؤلاء يمثلون الطبقة الثالثة إتباعا للقفطي بإعتبارهم آخذين عن أبي الأسود الذي أخذ عن علي – كرم الله وجهه–

---

[1] أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص41،42، ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص 41،42.

[2] إنباه الرواة 2/381،382.

[3] نشأة النحو ص41،42.

4-ميمون الأقرن:

وهو ممن أخذوا عن أبي الأسود، وكان يقال: إن أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي، ثم ميمون الأقرن، ثم عنبسة الفيل، ثم عبد الله بن أبي إسحاق، وعبد الله بن أبي إسحاق ليس من هذه الطبقة إلا أنه أدرك آخر عصرهم[1].

وذكر السيوطي أنه أخذ النحو عن عنبسة، وقيل: عن أبي الأسود، وأن عنبسة أخ عنه[2].

ولم تذكر كتب التراجم تاريخ وفاته.

5-عطاء بن أبي الأسود:

هو عطاء بن أبي الأسود الدؤلي، عالم بالنحو والعربية، وهو الذي إتفق بعد موت أبيه هو ويحي بن يعمر على بسط النحو، وتعيين أبوابه، وبعج مقاييسه، ولما تولى أبوه البصرة من قِبل علي وإبن عباس -رضي الله عنهم- كان على شرط أبيه ولم يعقب، ولما إستوفى هو ويحي بن يعمر جزءا متوفرا من أبواب النحو نسب بعض الرواة إليهما أنهما أول من وضع النحو، وتوفي سنة مائة وتسع للهجرة[3].

6- عبد الرحمن بن هرمز:

هو عبد الرحمن بن هرمز بن أبي سعد المدني المقريء النحوي: أبو داود الأعرج، قال أهل العلم: إنه أول من وضع علم العربية، وهو مدني تابعي، أخذ عنه نافع بن أبي نعيم القراءة في جماعة من أهل المدينة، وكان أخذ القراءة عن عبد الله بن العباس -رضي الله عنهما، وأبي هريرة، ومات بالإسكندرية، ودفن بها سنة مائة وسبع عشرة للهجرة[4].

---

[1] إنباه الرواة /337،338.

[2] بغية الوعاة 309/2.

[3] إنباه الرواة 380/2،381.

[4] إنباه الرواة 172/2،173، وبغية الوعاة91/2.

وقد مر بنا أنه من الذين نسب إليهم وضع النحو، كما نسب وضعه إلى أبي الأسود، وإلى نصر بن عاصم[1].

وهو من القراء، ومن قراءاته: «صِراطَ الذينَ أنعمتَ عليهم»[2] –بضم الهاء، وبضم الميم مشبعة[3].

ومن قراءاته أيضا: «لَمَّا آتيناكم مِنْ كِتابٍ وحكمة»[4] –بفتح اللام وتشديد الميم في (لما)، وبالنون وألف بعدها في (آتيناكم)[5].

7–يحي بن يعمر التابعي:

وهو رجل من عدوان بن قيس بن عيلان بن مضر، وكان عداده في بني ليث من كنانة، وكان مأمونا عالما، قد روى عنه الحديث، ولقي إبن عمر وإبن عباس وغيرهما، وسمع عن جابر وأبي هريرة، وأخذ النحو عن أبي الأسود وروى عنه قتادة وغيره.

ويروى أن الحجاج بن يوسف سأل يحي بن يعمر: أتجدني ألحن، قال الأمير أفصح من ذلك، قال: عزمتُ عليك لتخبرني، وكانوا يعظمون عزائم الأمور، فقال يحي: نعم، في كتاب الله، فقال الحجاج: في أي شيء من كتاب الله، قال: قرأت: «قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال إقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله»[6]، فترفع(أحب)، وهو منصوب، قال: إذًا لا تسمعني ألحن بعدها، فنفاه إلى خراسان.

وتوفي يحي سنة مائة وتسع وعشرين للهجرة[7].

---

[1] راجع: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص40.

[2] الفاتحة:7

[3] المحتسب لإبن جني 44/1.

[4] آل عمران:18.

[5] المحتسب164/1.

[6] التوبة:24.

[7] اخبار النحويين البصريين ص40،41.

وهو أيضا من القراء، ومن قراءاته: «إشتروِا الضلالةَ»[1] –بكسر الواو وصلا[2]، وقوله تعالى: «تمامًا على الذي أحسنُ»[3] –بالرفع[4].

فهؤلاء أوائل نحاة البصرة الذين أخذوا عن أبي الأسود، فأسهموا في تأسيس صرح النحو، وهم جميعا من قراء القرآن الكريم، وقد رويت عنهم قراءات كثيرة تناقلتها كتب الشواذ، وكتب التفسير.

وقد ذكرنا أن بعض المترجمين عدهم من الطبقة الأولى، وعد بعضهم تلاميذ أبي الأسود الطبقة الثالثة بناء على أن سيدنا عليًّا –كرم الله وجهه– يمثل الطبقة الأولى، وأن أبا الأسود يمثل الطبقة الثانية.

الطبقة الثانية من نحاة البصرة

وهنا نتناول الجيل الذي تلا من ذكرناهم من أوائل النحاة، ويعد هذا الجيل هو المؤسس الحقيقي لعلم النحو، قال الدكتور/شوقي ضيف: «يعد إبن أبي إسحاق الحضرمي أول النحاة بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، ويتعبه في هذه الأولية المبكرة جيل من تلاميذه في مقدمتهم: عيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب»[5].

وفيما يلي نخص كلا من هؤلاء بكلمة نبين فيها دوره في بناء النحو العربي.

1–عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي:

قال إبن سلام عنه: «ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وكان أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل»[6].

---

[1] البقرة: 16.

[2] المحتسب 54/1.

[3] الأنعام: 154.

[4] المحتسب 234/1.

[5] المدراس لنحوية ص 22.

[6] طبقات فحول الشعراء ص13، وما بعدها.

وقد أخذ عن يحي بن يعمر، ونصر بن عاصم، وهو إلى جانب تفريعه للنحو، وإعمال القياس فيه درس الهمز، وله فيه كتاب، وقد عاصره عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، لكنه مات قبلهما، ويقال: إن إبن أبي إسحاق كان أشد تجريدا للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب، ولغاتها، وغريبها، وقد جمع بينهما بلال بن أبي بردة، وهو حينئذ عامل على البصرة من قِبل خالد بن عبد الله القسري أيام هشام، فقال أبو عمرو بن العلاء: فغلبني إبن أبي إسحاق يومئذ بالهمز، فنظرت فيه بعد ذاك، وبالغت فيه، وسئل يونس بن حبيب عن إبن أبي إسحاق وعلمه، فقال: هو والنحو سواء، أي: هو الغاية.

وكان يكثر الرد على الفرزدق، والتعنت له، فلما قال الفرزدق في قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك:

مستقبلين شمالَ الشام تضربُنا حاصبٍ كنديفِ القطن منثورِ

على عمائمنا يلقى وأرحلنا على زواحفَ تُزجى مخها ريرُ

فألح عليه إبن أبي إسحاق وعابه بخفض البيت الأول ورفع البيت الثاني، فغيره الفرزدق فقال:

على زواحفَ تزجيها محاسيرِ

ويعده إبن سلام الواضع الأول لعلم النحو؛ إذ يجعله أول من إشتق قواعده، وأول من طرد فيها القياس، بحيث يحمل ما لم يسمع عن العرب على ما سمع عنهم، ويروى أن يونس بن حبيب سأله عن كلمة (السويق)، وهو الناعم من دقيق الحنطة، هل ينطقها أحد من العرب(الصويق) بالصاد؟ فأجابه نعم قبيلة عمرو بن تميم تقولها، ثم قال له: وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس، وهو لم يعن بالقياس على قواعد النحو فحسب، بل عني أيضا بالتعليل للقواعد تعليلا يمكن لها في ذهن تلاميذه، وقد جعله تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة، والقياس عليها قياسا دقيقا بحيث لا يصح الخروج عليها يخطيء كل من ينحرف في تعبيره عنها، وقد ذكرنا مثالا لتخطئته الفرزدق.

وكان إبن أبي إسحاق من قراء الذكر الحكيم، وقد رويت له قراءات كثيرة، وللم يكن يجد بأسا في مخالفته جمهور القراء في بعض قراءاتهم تمسكا بالقياس النحوي، ومن ذلك قراءته بنصب (السارق والسارقة) في قول تعالى: «والسارقَ والسارقةَ فإقطعوا أيديهما»[1]، في مقابل قراءة الجمهور بالرفع على الإبتداء[2]، وكأنه رأى النصب أقيس من الرفع؛ لأن الرفع يقتضي الإخبار بالجملة الطلبية، وهو قليل، ولذلك رجح النحاة في مثل هذا النصب على الإشتغال.

ومن قراءاته أيضا: «فاجمِعوا أمركم وشركاؤكم»[3] -بكسر الميم، وقطع الهمزة في (أجمعوا)، ورفع (شركاؤكم)[4].

ولم يؤثر عنه كتاب في النحو، بل ذكرت كتب التراجم أن له كتابا في الهمز، ويبدو أنه عالج فيه مسألة رسمها حين توصل وحين تقطع وحين تسهل وحين تدخل على همزة أخرى وحين تتصل بحروف العلة، مما يتصل بالدقة في كتابة الذكر الحكيم؛ إذ كان من القراء النابهين في موطنه.

وتوفي سنة مائة وسبع عشرة للهجرة [5].

2-عيسى بن عمر الثقفي:

وهو من طبقة أبي عمرو بن العلاء، وهذا من أهل البصرة، وليس بعيسى بن عمر الهمداني الذي هو من أهل الكوفة، من موالي آل خالد بن الوليد، نزل في ثقيف، فنسب إليهم، إمام في النحو والعربية والقراءة، مشهور، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعبد الله بن

---

[1] المائدة: 38.

[2] إنظر: تفسير البحر المحيط 493/3.

[3] يونس: 71.

[4] المحتسب 314/1.

[5] راجع ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص42-44، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص12، وإنباه الرواة للقفطي 104/2-108، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف 23-25،وتاريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف ص15.

أبي إسحاق، وروى عن الحسن البصري، والعجاج بن رؤبة، وجماعة، وعنه روى الأصمعي وغيره، وعنه أخذ الخليل بن أحمد، وله كتابان في النحو: سمى أحدهما: (الجامع)، والآخر: (الإكمال)، وفيهما يقول تلميذه الخليل:

بَطَلَ النحو جميعًا كلُّه غير ما أحدث عيسى بن عُمَرْ

ذاك إكمالٌ، وهذا جامعٌ فهما للناسِ شمسٌ وقَمَرْ

قال السيرافي: «وهذان الكتابان ما وقعا إلينا، ولا رأيت أحدا يذكر أنه رآهما»، ويقال: إن له نيفا وسبعين مصنفا ذهبت كلها.

وكان عيسى بن عمر شديد التمسك بالقياس كأستاذه إبن أبي إسحاق، كما كان غيره من نحاة البصرة يقيس على الأغلب الأعم في اللغة، ويعد ما خالف ذلك لغات، قال محمد بن سليمان لعيسى يوما: أخبرني عن هذا الذي وضعت، أيدخل فيه كلام العرب كله؟، قال: لا، قال: فمن تكلم بخلافك، وإحتذى ما كانت العرب تتكلم به، تراه مخطئا؟ قال: لا، فقال: فما ينفع كتابك؟

وكان عيسى بن عمر فصيحا، ويروى عنه أشياء كثيرة من القراءات[1]، فمن قراءاته: «حتى إذا أخذتْ الأرضُ زُخرفها وأزْيَنَتْ»[2] –بقطع الهمزة، وسكون الزاي، وتخفيف الياء[3].

ومن قراءاته أيضا: «هؤلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُم»[4] –بنصب (أطهر)[5].

ومن آرائه النحوية ما حكاه سيبويه من أنه كان يقيس نصب (مطرا) في قول الأحوص:

سلامُ اللهِ يا مطرًا عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

---

[1] أخبار النحويين البصريين 49،50، وإنباه الرواة للقفطي 2/ 374–377، وبغية الوعاة 2/237،238.

[2] يونس:24.

[3] المحتسب لإبن جني 311/1.

[4] هود: 78.

[5] المحتسب 325/1.

على نصب(رجلا) في قولهم: (يا رجلا)، فجعله كالنكرة غير المقصودة، قال سيبويه معقبا على ذلك: (ولم نسمع عربيا يقوله، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة)[1]

توفي عيسى بن عمر سنة مائة وتسع وأربعين للهجرة قبل أبي عمرو بن العلاء بخمس أو ست سنوات، وقيل: سنة مائة وخمس وأربعين للهجرة[2]، وذلك بعد أن خلف مادة نحوية هيأت لتلاميذه من بعده، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد تشييد صرح النحو.

3-أبو عمرو بن العلاء:

هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقريء، أحد القراء السبعة المشهورين.

وقد إختلفوا في إسمه على واحد وعشرين قولا ذكرها السيوطي، أصحها عنده: (زبان)، وقيل: لا إسم له غير أبي عمرو، وذكر المبرد انه من بني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، فهو حينئذ عربي خالص.

أخذ أبو عمرو عن جماعة من النابغين، وقرأ القرآن على سعيد بن جبير، ومجاهد، وروى عن أنس بن مالك، وأبي صالح السمان، وعطاء وطائفة.

وقد قرأ عليه اليزيدي، وعبد الله المبارك، وخلق كثير، وأخذ عنه الأدب وغيره أبو عبيدة والأصمعي، وخلق.

وكان مقدما في القراءة، وهو من أئمة القراءات السبع المتواترة، قال سفيان بن عيينة: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم، فقلت: يا رسول الله قد إختلفت عليَّ القراءات، فقراءة مَنْ تأمرني؟ فقال: بقراة ابي عمرو بن العلاء.

---

[1] الكتاب2/203.

[2] إنباه الرواة 2/374-377، وبغية الوعاة للسيوطي2/238.

كما عرف أبو عمرو في عصره بنبوغه في اللغة والنحو والأدب والرواية عن العرب، نقل عنه الأصمعي قوله: لقد علمت من النحو ما لم يعلمه الأعمش، وما لو كتب لما إستطاع أن يحمله.

وقال الأصمعي: سألت أبا عمرو بن العلاء عن ألف مسألة، فأجابني منها بألف حجة، وقال أبو عبيدة: كان أبو عمرو أعلم الناس بالعرب، والعربية، وبالقرآن والشعر، وكان رأسًا في حياة الحسن بن أبي الحسن البصري مقدمًا في عصره، وكانت داره خلف دار جعفر بن سليمان.

كانت كتبه التي كتبها عن العرب الفصحاء قد ملأت بيتا له إلى قريب من السقف، ثم إنه تغير، فأحرقها كلها، وكانت عامة أخباره عن أعراب قد أدركوا الجاهلية، قال الأصمعي: سألت أبا عمرو بن العلاء عن قوله تعالى: «فَعَزَّزنا بثالثٍ»[1] –مثقلة، فقال: شددنا.

وقد توفي أبو عمرو سنة مائة وأربع وخمسين للهجرة، وقيل: سنة مائة وتسع وخمسين للهجرة[2].

وقد عده الشيخ محمد الطنطاوي ثالث نحوي من نحاة الطبقة الثانية التي تبدأ بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ثم عيسى بن عمر الثقفي، وقد رجح ما صححه ياقوت من أن إسمه (زبان)، لما روى أن الفرزدق جاء معتذرا إليه من هجوٍ بلغه عنه، فقال له أبو عمرو:

هجوتَ زبَّانَ ثم جئت معتذرًا من هجو زبَّانَ لم تَهْجُ ولم تَدْعِ

فإعتذر إليه الفرزدق، ومدحه بمقطوعة منها قوله:

ما زلت أفتح أبوابًا وأغلقها حتى أتيتُ أبا عمرو بن عمَّارِ

وقد أخذ أبو عمرو النحو عن نصر بن عاصم وغيره، وإشتهر بالقراءات، والعربية، وأيام العرب، ولهجات القبائل.

---

[1] يس:13.

[2] أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص46، وإنباه الرواة للقفطي 4/ 131–139، وبغية الوعاة 2/231،232.

وقد روي أن عيسى بن عمر الثقفي جاءه متعجبا من تجويزه رفع (المسك) في قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، فقال له أبو عمرو: نمت يا أبا عمرو وأدلج الناس، ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ثم أرسل اليزيدي وخلفا الأحمر لتثبت من العرب، فكان كما أخبر أبو عمرو بن العلاء، فأخرج عيسى خاتمه من يده، وقال: ولك الخاتم، بها والله فقتَ الناس[1].

فهذه الرواية تدل على تفوق أبي عمرو بن العلاء على غيره في العلم بلغات العرب ولهجاتها، فضلا عن تفوقه في النحو، إلا أن تفوقه في اللغة ولهجات العرب وأيامها وأشعارها كان أبرز من تفوقه في النحو، ولذلك لم يكن النحو هو الجانب الذي شغله، ولعل ذلك هو السبب في أن سيبويه لم يرو عنه، ولا عن تلاميذه شيئا مهما له في النحو ومسائله، إنما روى عنه بعض الشواهد اللغوية، ولم يأخذها عنه مباشرة، إنما أخذها عن تلميذه يونس بن حبيب، وكأنه لم يلقه ولم يجلس إليه[2].

ومنهج أبي عمرو في التعقيد النحوي يعكس إتجاه المدرسة البصرية في بناء القواعد على الأغلب الأعم من كلام العرب، ومما يدل على ذلك أن بعض بعض معاصريه قال له: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة، قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات.

وقد أوردت كتب النحو آراء قليلة منسوبة إلى أبي عمرو، ومن ذلك ما ذهب إليه من أن المنصوب بعد (حبذا) في نحو قولهم: (حبذا محمد رجلا) تمييز مطلقا[3].

وقد نقل الدكتور شوقي ضيف عن المغني أن أبا عمرو يرى أن المنصوب بعد (حبذا) حال لا تمييز[1]، وقد رأينا أن إبن هشام يذكر في المغني ما يخالف ذلك.

---

[1] نشأة النحو للشيخ محمد النطاوي 44،45.

[2] المدارس النحوية ص27.

[3] مغني اللبيب 463/2.

ومن ذلك أيضا منعه صرف كلمة (سبأ) في قوله تعالى: «وجئتكَ مِنْ سبأ بنبأٍ يقين»[2]، فقد قرأ بعدم تنوينها مجرورة بالفتحة[3]، على جعلها إسما للأرض، أو للمدينة، أو للقبيلة.

وكان أبو عمرو يجيز رفع (المسك) في قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)؛ وذلك إتباعا للغة تميم، حيث يحملون (ليس) التي إنتفض نفيها ب(إلا) على (ما) في الإهمال[4].

وقد ذكرنا سابقا ما دار بين عيسى بن عمر الثقفي الذي كان ينكر الرفع، وأبي عمرو بن العلاء الذي كان يجيزه من حوار حول هذه المسألة.

هذه بعض الآراء النحوية التي تناقلتها كتب النحو عن أبي عمرو بن العلاء، ولا تعني قلة هذه الآراء أنه كان قليل العناية بالنحو، بل ربما رجع ذلك إلى إحراق ما وضعه من كتب، ومن ثم ضاعت آراؤهن كما يرجع ذلك أيضا إلى أن إشتغاله بقراءات الذكر الحكيم جعله يعنى بالنقل والرواية أكثر من عنايته بالإجتهاد والرأي.

الطبقة الثالثة من نحاة البصرة

وفي هذه الطبقة يطالعنا عدد ممن عرفوا في كتب الطبقات بالنحو واللغة، ومن هؤلاء: حماد بن سلمة بن دينار النحوي اللغوي، وتذكر كتب التراجم أنه كان إمامًا فاضلا قديم العهد، وقد أخذ عنه يونس بن حبيب، قيل ليونس: أيكما أسن، أنت أم حماد بن سلمة؟ قال: هو أسن مني، ومنه تعلمت العربية، وكانت رواية الحديث هي الغالبة على حماد، غير أنه كان أيضا معنيًّا بالنحو، وكان يرى أن تعلم النحو ضرورة لمن يشتغل بالحديث، وفي ذلك يقول: «مَثَلُ الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مَثَلُ الحمار عليه مخلاة ولا شعير

---

[1] المدارس النحوية ص28.

[2] النمل: 22.

[3] حجة القراءات لأبي زرعة ص525.

[4] التذييل والتكميل لأبي حيا 300/3.

فيها»، وكان له حلقة يعلم فيها النحو، قال يونس بن حبيب: كان حماد رأس حلقتنا، ومنه تعلمت العربية[1].

ويذكر الدكتور/شوقي ضيف أن كتب النحو لم ترو له أنظارًا نحوية، ولذلك يخرجه من دائرة النحاة الحقيقيين[2].

ولا ينبغي أن نخرجه من دائرة النحاة بناء على عدم ورود آراء نحوية له في كتب النحو، فليس هذا مقياسا لعنايته بالنحو، فشأنه في ذلك شأن النحاة المتقدمين الذين ضاعت آراؤهم، ويمكن أن يكون له آراء نسبت إلى تلاميذه من بعده، وكيف نخرجه من دائرة النحاة، وقد أخذ عنه كبارهم، مثل: يونس بن حبيب، وسيبويه، وتروي كتب الطبقات أن سيبويه سأله، فقال: أحدثك هشام بن عروة عن أبيه في رجل رُعِف في الصلاة ظ فقال حماد: أخطأت يا سيبويه، إنما هو: رَعَف، فإنصرف سيبويه إلى الخليل شاكيًا ما لقيه من حماد، فقال الخليل: صدق حماد، أمثلة يُلقى بمثل هذا؟ وتوفي حماد سنة مائة وسبع وستين للهجرة[3].

ومهم الأخفش الأكبر: أبو الخطاب عبد الحميد عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة من أهل هجر، أول الأخافشة الثلاثة المشهورين، والثاني الأخفش الأوسط: أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، والثالث الأخفش الصغير: علي بن سليمان.

أخذ الأخفش الأكبر عن أبي عمرو بن العلاء وطبقته، وأخذ عنه يونس بن حبيب وسيبويه، وهو من أئمة اللغة والنحو، وله ألفاظ لغوية إنفرد بنقلها عن العرب، وتوفي سنة مائة وسبع وسبعين للهجرة.

---

[1] إنباه الرواة 1/ 364،365.

[2] المدارس النحوية ص22.

[3] إنباه الرواة1/364،365.

يقول الدكتور/ شوقي ضيف: «وليست له في النحو آراء موروثة، وقد أكثر سيبويه من الرواية عنه في كتابه»[1].

ومن هذه الطبقة يونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وفيما يلي نخص كلا منهما بكلمة نوضح فيها دوره في تطوير الدرس النحوي.

1-يونس بن حبيب:

هو: أبو عبد الرحمن الضبي النحوي، مولى لهم، أي: لبني ضبة، وكان من أهل جَبَّل -بفتح الجيم، وضم الباء المشددة، وهو المكان الذي نشأ فيه.

ولد ما بين تسع وسبعين للهجرة، وخمس وتسعين، على خلاف بين الرواة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وحماد بن أبي سلمة، وكان النحو أغلب عليه، قال السيرافي عنه: «أما يونس بن حبيب فإنه بارع في النحو، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء»[2]، وقد سمع من العرب كما سمع مَنْ قبله، وقد روى عنه سيبويه وأكثر، وله قياس في النحو، ومذاهب يتفرد بها، وقد سمع عنه الكسائي والفراء، وكانت حلقته بالبصرة ينتابها أهل العلم، وطلاب الأدب، وفصحاء الأعراب والبادية، رُوى أن رجلا سأل الكسائي بحضرة يونس بن حبيب: أي شيء يشبه (أي) من الكلام، فقال الكسائي: (ما)، و(مَنْ)، فقال له السائل: فكيف تقول: لأضربنَّ مَنْ في الدار؟ قال الكسائي: لأضربنَّ مَنْ في الدار، قال: فكيف تقول: لأركبنَّ ما تركب؟ قال: لأركبنَّ ما تركب، قال له: فكيف تقول: ضربت مَنْ في الدار؟ قال: ضربت مَنْ في الدار، قال: فكيف تقول: ركبت ما ركبت، قال: ركبتُ ما ركبتَ، قال: فكيف تقول: لأضربنَّ أيُّهم في الدار، قال: لأضربن أيُّهم في الدار، قال: فكيف تقول: ضربت أيُّهم في الدار؟ قال: لا يجوز ذلك، قال: لِمَ؟ قال: (أيٌّ) كذا خلقت، فغضب يونس، وقال: تؤذون جليسنا ومؤدب أمير المؤمنين.

---

[1] المدارس النحوية ص22.

[2] أخبار النحويين البصريين ص51،52.

وهذه الرواية تدل على أن مجلس يونس بن حبيب كان حافلا بالعلماء وما يدور بينهم من مناظرات، وقد ذكرت كتب التراجم بعض المصنفات منسوبةً إليه، ولكن لم يصل إلينا منها شيء، ومنها: معاني القرآن، واللغات، والنوادر الكبير، والأمثال، والنوادر الصغير، وتوفي سنة مائة وإثنتين وثمانين للهجرة، ما بين السبعين والثمانين من عمره[1].

وقد أكثر سيبويه من النقل عن يونس، حيث تردد إسمه كثيرا في كتابه، ولكن غالبا في شواهد اللغة لا في الآراء النحوية، وقد فسر الدكتور/شوقي ضيف ذلك بأن سيبويه لم يكن يُعجب بآرائه، بل كان مغرمًا بآراء الخليل النحوية، ومن ثم كان يونس أمة وحده في نحوه وأقيسته التي تفرد بها[2].

وقد تناولت كتب النحو بعض الآراء النحوية التي خالف فيها يونس جمهور النحاة، ومن ذلك رأيه في حقيقة (أي) الواردة في قوله تعالى: «ثُمَّ لَنَنْزِعنَّ من كُلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتيًّا»[3]، فقد رأى سيبويه أن (أيهم) إسم موصول بمعنى (الذي) مبني على الضم في محل نصب مفعولا به للفعل: (لننوعن)، ورأى الخليل أنها إسم إستفهام مرفوع على الإبتداء، وخبره (أشد)، أما مفعول (لننزعن) فهو محذوف، والتقدير: (لننزِعنَّ من كل شيعة الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشد)، أما يونس فقد وافق الخليل في كون (أيهم) إسم إستفهام معربا مرفوعا على الإبتداء، وخبره: (أشد)، إلا أنه يخالفه في مفعول (لننزعن)، فليس محذوفا عنده، بل هو جملة الإستفهام، وقد علق الفعل عن العمل في لفظها، وعمل في محلها النصب[4].

ومن آراء يونس النحوية ما نقله عنه سيبويه من جواز إلغاء (إذن) حين تقع بعد حرف عطف كالفاء أو الواو مثلا، ومن ثم يجوز في المضارع بعدها الرفع والنصب، وقد إستحسن

---

[1] أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص51،52، إنباه الرواة للقفطي 74/4-78.

[2] المدارس النحوية ص28.

[3] مريم:69.

[4] راجع مغني اللبيب 77/1.

سيبويه رأي يونس، وهو إلغاؤه، قال سيبويه: «وهذا قول يونس، وهو حسن»[1] ومن آراء يونس التي إستحسنها سيبويه تصغيره لكلمة (أَحْوَى) على (أُحَيّ) مانعا إياها من الصرف قياسا على (أَحْمَر) وأمثالها، وقد فضل سبويه هذا الرأي على رأي عيسى بن عمر، حيث صغرها على (أُحَيٌّ) –مع التنوين، وقد وصف سيبويه رأي عيسى هذا بالخطأ، كما فضل رأي يونس أيضا على رأي أبي عمرو بن العلاء، حيث صغرها على (أُحَيٍّ)، وكأنه يعاملها معاملة المنقوص، مثل: (قاضٍ)، ووصف سيبويه رأي أبي عمرو بأنه مخالف للقياس، قال سيبويه: «وأما يونس فقوله: (هذا أحَيٌّ) –كما ترى، وهو القياس والصواب»[2].

كما إستحسن سيبويه ما ذهب إليه يونس من جواز دخول نوني التوكيد على الفعل المضارع المسبوق بأداة العرض أو التحضيض قياسا لهما على الإستفهام، قال سيبويه: «وزعم يونس أنك تقول: (هلا تقولنَّ)، و(ألا تقولنَّ)، وهذا أقرب لأنك تعرض، فكأنك قلت: (إفعل)؛ لأنه إستفهام فيه معنى العرض»[3].

إلى غير ذلك من الآراء التي إستحسنها سيبويه فضلا عما نقله سيبويه، ولم يستحسنه.

ومما تفرد به يونس أنه كان يرى أن تاء(أخت)، و(بنت) ليست للتأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح، ولأنها لا تبدل عند الوقف هاء[4].

وهكذا نجد آراء يونس النحوية والصرفية التي تفرد بها مبثوثة في كتاب سيبويه، وما جاء بعده، وقد رأينا سيبويه قد أعجب ببعض آرائه، ورجحهُا على آراء غيره، مما يجعلنا نعيد النظر فيما ذكره الدكتور/شوقي ضيف من أن سيبويه لم يحفل بآراء يونس النحوية، لعدم إعجابه بها.

---

[1] الكتاب 15/3.

[2] الكتاب 472/3، وراجع: يونس البصري: حياته وآثاره ومذاهبه للدكتور/أحمد مكي الأنصاري ص142.

[3] الكتاب 514/3، وراجع يونس البصري ص143.

[4] شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري 74/1.

وإن كان يونس يخالف الخليل وسيبويه في بعض الآراء، فإن ذلك لا يجعلنا نستبعده من قائمة النحاة الذين أسهموا في تطوير الدرس النحوي، وقد رتب الدكتور/شوقي ضيف على تفرد يونس بمجموعة من الآراء الصرفية والنحوية وقوع يونس بعيدا عن تطور نظرية النحو على شاكلة ما إنتهت إليه في الكتاب عن سيبويه مبينا أن النحاة الذين يوضعون بحق في تطورها هم: إبن إسحاق، وعيسى بن عمر، ثم الخليل بن أحمد، وسيبويه[1].

2-الخليل بن أحمد:

هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري الأزدي: أبو الرحمن.

تلقى عن أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، وغيرهما، وروى عن أيوب وعاصم الأحول، وغيرهما.

وقد أخذ عنه سيبويه والأصمعي والنضر بن شميل، غير أن سيبويه أكثر من النقل عنه، وعامة الحكاية في كتابه عن الخليل، فكلما قال سيبويه: (وسألته)، أو: (قال) من غير أن يذكر قائله فهو الخليل[2]، حتى بلغ ما نقله عنه أكثر من خمسمائة نقل[3]، مما يدل على ملازمته إياه وكثرة أخذه عنه.

وكان الخليل خير ممثل لمنهج المدرسة البصرية في تحري الدقة فيما ينقله عن العرب، والبحث عن الموثوق بهم، فساح في بوادي الجزيرة العربية، وشافه الأعراب في الحجاز ونجد وتهامة إلى أن ملأ جعبته، ثم آب إلى مسقط رأسه: البصرة، وإعتكف في داره دائبا على العلم ليله ونهاره، هائما بلذته الروحية، فنبغ في العربية نبوغا لم يسبق إليه، وبلغ الغاية في تصحيح القياس وإستخراج مسائل النحو[4].

---

[1] المدارس النحوية ص29.

[2] أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص54،56. بغية الوعاة 1/557-560، ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص46.

[3] تاريخ النحو أ/علي النجدي ناصف ص17.

[4] نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص46.

آتاه الله حسًّا لغويًّا مدربًا، وذهنًا رياضيًّا بارعًا، وذوقًا موسيقيًّا مرهفًا، فبلغ الغاية في النحو، وإخترع العروض وخرج به على الناس علمًا كاملاً، فإستخرج من هذا علم العروض، وإستنبط منه، ومن علله ما لم يستخرج أحد، ولم يسبقه إلى مثله سابق من العلماء كلهم[1]، حيث حصر الخليل أشعار العرب وإستنبط منها ما وضعه من علمي العروض والقافية، وقيل: إنه دعا بمكة أن يُرزَق علمًا لم يسبقه إليه أحد، ولا يؤخذ إلا عنه، فرجع من حجه ففتح عليه بالعروض[2].

كما أنَّ للخليل فضل السبق إلى علم المعاجم، حيث حصر علم اللغة بحروف المعجم، وسماه كتاب(العين)، وهو كتاب معروف مشهور، به يتهيأ ضبط اللغة[3]، وله علم بالإيقاع، ومعرفته بالغنم ومواقعها أحدث له علم العروض، فهو يحمل في تضاعيفه ما يشهد بتمثله تمثلا رائعا للنغم، وعلم الإيقاع ومواضعه، كما يحمل علم العروض أيضاما يشهد بإتقانه لنظريات العلوم الرياضية في عصره علما وفقها وتحليلا، وخاصة نظريتي المعادلات، والتباديل والتوافيق، ولم يستغل الخليل نظرية التباديل والتوافيق الرياضية في وضعه علم العروض فحسب، فقد إستغلها أيضا في وضع منهج قويم لمعجم العين المشهور، إذ بناه على تقليب كل الصيغ الأصلية، بحيث تندرج فيه مع كل كلمة الكلمات الأخرى التي تجمع حروفها وتختلف في ترتيبها بتقديم بعض منها على بعض، ف(كتب) مثلا يوضع معها (كبت)، و(تكب)، و(تبك)، و(بكت)، و(بتك)، وبذلك حصر في المعجم جميع الكلمات التي يمكن أن تقع في العربية مميزا دائما بين ما إستعملته العرب منها وما أهملته ولم تنطق به، قياسا على ما ميز في العروض بين الأوزان المستعملة والأخرى المهملة، ورأى أن يكون ترتيب الكلمات في المعجم على مخارج الحروف ومواقعها من الجهاز الصوتي، وهو: الحلق، واللسان، والفم، والشفتان، بادئًا بحرف العين، وبه سماه، وهي في معجمه مرتبة على هذا النحو: العين، الحاء، الهاء، الخاء، الغين، القاف، الكاف، الجيم، الشين، الضاد،

---

[1] تاريخ النحو أ/علي النجدي ناصف ص16،17.

[2] طبقات فحول الشعراء لإبن سلام 22/1.

[3] أخبار النحويين ص54.

الصاد، السين، الزاي، الطاء، الدال، التاء، الظاء، الذال، الثاء، الراء، اللام، النون، الفاء، الباء، الميم، الياء، الواو، الألف[1].

وهذا الترتيب المخرجي لحروف العربية إبتداء من أبعد مخرج إلى أقرب مخرج من جهاز النطق لا يختلف كثيرا عما قرره علماء الأصوات في العصر الحديث، ولسنا بصدد التعرض للفرق بين صنيع الخليل وصنيع علماء اللغة المحدثين فيما يتعلق بمخارج الحروف، فإن ذلك مجاله علم الأصوات، ولكن ما نريده بيانه هو أ، الخليل أرسى قواعد المعاجم العربية كما أسس علم الأصوات.

وتجدر الإشارة إلى ا، معجم العين للخليل مطبوع بتحقيق الدكتور/عبد الله درويش – رحمه الله تعالى– ثم قام الدكتور/مهدي المخزومي، والدكتور/إبراهيم السامرائي بتحقيقه، وقد صدر الجزء الأول والثاني والثالث والرابع في الكويت سنة1980م[2].

وللخليل منظومة في النحو حققها الدكتور/أحمد عفيفي، وقد وثق نسبتها إليه، كما أن أيضا (معاني الحروف)، و(جملة آلات الإعراب)، و(تفسير حروف اللغة)، و(العروض)، و(النقط والشكل)، و(النغم والإيقاع)، و(الشواهد)، وكتاب (فائت العين)، و(المُعَمَّى)، وكتاب (شرح صرف الخليل)، و(كتاب التفاحة في النحو)[3].

وإن كان كثير من هذه المؤلفات منسوبًا إلى غير الخليل، ومن ذلك (التفاحة في النحو)، فقد حققه (كوركيس عواد) ونشره ببغداد سنة 1965م منسوبًا إلى أبي جعفر النحاس النحوي المصري المتوفى سنة 338هـ، وقد نسبته اللجنة المصرية الموفدة إلى بلاد اليمن في أواخر سنة 1951م برئاسة الدكتور/خليل يحي نادي، وعضوية الأستاذ/فؤاد سيد وغيره

---

[1] المدارس النحوية د/شوقي ضيف ص31،32.

[2] المعاجم العربية المجنسة د/محمد عبد الحفيظ العريان ص53.

[3] الأعلام للزركلي 314/2، دائرة المعارف الإسلامية 436/8، مكانة الخليل في النحو العربي د/جعفر نايف 31–35، الخليل بن أحمد، عباس أبو السعود ص151، ومقدمة المنظومة النحوية للدكتور/ أحمد عفيفي ص22،23.

للبحث عن المخطوطات العربية فيها إلى الخليل بن أحمد، ولكن المحقق ذكر أنه لم يجده في مؤلفات الخليل، بل وجده منسوبا إلى أبي جعفر النحاس[1].

كذلك نسب بعضهم كتاب (العين) إلى الليث بن رافع بن نصر[2]، غير أنهم إتفقوا على أن الخليل هو الذي رسم له منهجه، لما لاحظوه من إلتقاء منهجه بمنهج علم العروض الذي رسمه، وقيام المنهجين جميعا على أساس نظرية التبادل والتوافيق الرياضية[3].

وإذا ذهبنا إلى ما تركه الخليل من مؤلفات صرفية ونحوية فإننا لا نجده قد خلف مؤلفا جامعا، بل ذكر له المترجمون بعض الأعمال الصغيرة: كرسالة له في معنى الحروف، وثانية في جملة آلات الإعراب، وثالثة في العوامل، ويظن القفطي أنها منتحلة عليه، ورابعا لعلها من عمل غيره؛ إذ تسمى (شرح صرف الخليل)، وإذا كان الخليل لم يترك في النحو والصرف كتابا كبيرا مأثورا يضم فروعهما وشعبهما الكثيرة، فإن تلميذه سيبويه سجل في كتابه كثيرا من بحوثه النحوية والصرفية[4].

ويبدو أن الخليل كان مشغولا إلى حد كبير عن وضع المصنفات بحلقات العلم والدرس، حيث يفد إليه طلابه ومريدوه يأخذون عنه ما يلقيه إليهم، وما يمليه عليهم، وعدم وضعه لمصنف كبير في النحو والصرف لا يغض من قدره، ولا يقلل من أثره الواضح على مَنْ أخذوا عنه، قال الزُّبيدي: «وهو الذي بَسط النحوَ، ومَدَّ أطنابَه، وسبَّب عِلَلَه، وفَتَقَ معانيه، وأوضحَ الحِجاج فيه، حتى بلغ اَقصْى حدودِه، وإنتهى إلى أبعدِ غاياته، ثم لم يرضَ أن يؤلِّفَ فيه حرفًا أو يَرْسمَ منه رَسْمًا؛ نَزَاهةً بنفسه، وتَرَفّعا بقدْرِه؛ إذ كان قد تقدّم إلى القول عليه والتأليف فيه؛ فَكَرِهَ أن يكونَ لمن تقدّمه تاليًا، وعلى نظَرِ مَن سَبَقهُ مُحْتَذِيا، وإكتفى في ذلك بما أَوْحَى إلى سيبويه من عِلْمِه، ولقَّنه من دقائقِ نَظره، ونتائج فِكره، ولطائفَ حكمته؛

---

[1] التفاحة في النحو، المقدمة ص3.

[2] المزهر في علوم اللغة للسيوطي 77/1.

[3] المدارس النحوية د/شوقي ضيف ص32.

[4] المدارس النحوية د/شوقي ضيف ص34.

فحَمل سيبويه ذلك عنه وتقلّده، وألفَّ فيه الكتاب الذي أعجَزَ من تقدَّم قبلَه، كما إمتنع على مَنْ تأخَّرَ بعده»[1].

وبذلك يكون الخليل قد أسهم إسهاما كبيرا في تطوير الدرس اللغوي بوجه عام، والنحوي بوجه خاص.

وكان الخليل عفيف النفس لا يختار صحبة الملوك والأمراء، وقيل، وقيل: لم يكن بعد الصحابة أذكر من الخليل ولا أجمع لعلم العرب منه، ويروى أنه «إجتمع الخليل وإبن المقفع ليلة بطولها يتذاكران، وإفترقا، فسُئِل الخليل: كيف رأيت إبن المقفع، فقال: رأيت رجلا علمه أكثر من عقله، وقيل لإبن المقفع: كيف رأيتَ الخليل، فقال: رأيت رجلا عقله أكثر من علمه»[2].

ويتضح مما قاله كل من الخليل وإبن المقفع عن الآخر أن الخليل كان يعمل عقله وفكره أكثر من إعتماده على النقل والرواية، وهذا يدل على ذكائه وحكمته، فقد نقل الأصمعي عنه قوله: «العلوم أربعة: فعلم له أصل وفرع وعلم له أصل ولا فرع له، وعلم له فرع ولا أصل له، وعلم لا أصل له ولا فرع، فأما الذي له أصل وفرع فالحساب ليس بين أحد من المخلوقين فيه خلاف، وأما الذي له أصل ولا فرع له فالنجوم ليس لها حقيقة يبلغ تأثيرها في العالم، أما الذي له فرع ولا أصل له ولا فرع فالجدل»، قال أبو بكر الصولي: يعني الجدل بالباطل.

فهو يقسم العلوم قسمة عقلية إلى أربعة أقسام –من حيث أصالتها وفرعيتها– فلا خامس لها، كما قال الخليل: «أربع تعرف بهن الآخرة، الصفح قبل الإستقالة، أي: طلب الصفح، وتقديم حسن الظن قبل التهمة، والبذل قبل المسألة، ومخرج العذر قبل العُتْب»[3].

---

[1] المزهر للسيوطي 8180/1.

[2] إنباه الرواة 376/1–382.

[3] إنباه الرواة للقفطي 381/1،382.

ولم يكن الخليل ذكيًّا حكيما إلى أبعد حد فقط، بل كان أيضا من الزهاد في الدنيا والمنقطعين إلى العلم، فيروى عنه أنه قال: إن تكن هذه الطائفة –يعني أهل العلم–أولياء الله، فليس الله ولي، ومما يدل على زهده، وعزوفه عن عرض الدنيا أن سليمان بن علي، وقيل: سليمان بن حبيب المهلب قد وجه إليه من الأهواز –وكان واليها– يلتمس منه الشخوص إليه، وتأديب أولاده، ويرغبه، وكان الخليل بالبصرة، فأخرج الخليل إلى رسول سليمان بن علي خبزا يابسا، وقال: ما عندي غيره، وما دمت أجده فلا حاجة لي في سليمان، فقال الرسول: فماذا أبلغه عنه، فأنشأ يقول:

أبلغ سليمان أني عنك في سعة وفي غنى غير أني لست ذا مالِ

سخَّى بنفسيَ أني لا أرى أحدًا يموت هُزْلا ولا يبقى على حالِ

وكان يقول الشعر: البيتين والثلاثة ونحوها في الآداب، كمثل ما يروى له:

لو كنتَ تعرف ما أقول أو كنتُ أجهلُ ما تقولُ

لكنْ جهلتَ مقالتي فعذلتني وعلمتُ أنك جاهلٌ فعذرتكا

كما يروى له في الزهد قوله:

وقبلك داوى المريضَ الطبيبُ فعاش المريضُ ومات الطبيبُ

فكن مستعدًّا لداعي الفناءِ فإن الذي هو آتٍ قريبُ [1]

وقد كان مولد الخليل سنة مائة، وكانت وفاته سنة مائة وخمس وسبعين وتروي كتب التراجم ان سبب وفاته أنه قال: «أريد أن أقرب نوعًا من الحساب تمضي به الجارية إلى البياع فلا يمكنه ظلمها، ودخل المسجد وهو يعمل فكره في ذلك، فصدمته سارية وهو غافل

[1] أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص 54–56.

عنها بفكره، فإنقلب على ظهره، فكانت سبب موته، وقيل: بل كان يقطع بحرًا من العروض، والله أعلم أيُّ الأمرين كان»[1].

سيبويه:

هو: عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو علة، وكنيته أبو بحر، وقيل: أبو الحسن، ولقبه: (سيبويه)، وهي كلمة فارسية معناها بالعربية: (رائحة التفاح)؛ لأنها مركبة من كلمة(سيب) بمعنى: التفاح: وكلمة: (وَيْه) بمعنى: الرائحة، وقد إشتهر بهذا اللقب، يقول الأستاذ /عبد السلام هارون: «وأما لقبه فقد سار مسير الشمس، وعرف به منذ قديم الزمان، لم يلقب به أحد قبله، وهو (سيبويه)»[2]وهو فارسي الأصل، ولد بقرية شيراز تسمى (البيضاء)، وفيها أو في شيراز تلقن دروسه الأولى، وطمحت نفسه للإستزادة من الثقافة الدينية، فقدم البصرة وهو لا يزال غلاما ناشئا، وإلتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين، ولزم حلقة حماد بن سلمة بن دينار المحدث المشهور حينئذ، ولكن حدث بين سيبويه وحماد بن سلمة نقاش حول أحد الأحاديث عن الرسول –صلى الله عليه وسلم– فجعله يشتغل بعلم النحو، ويتردد على حلقات النحاة الكبار فقد ذكر نصر بن عليّ أن سيبويه كان يستلمي على حماد، فقال حماد يوما: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: «ما أحدٌ من أصحابي إلا وقد أخذتُ عليه، ليس أب الدرداء»، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فقال حماد: لحنتَ يا سيبويه، فقال سيبويه: لا جَرَم لأطلبن علما لا تُلَحِّنَنِّي فيه أبدا، فطلب النحو، ولزم الخليل، فكان أستاذَه.

كما أخذ النحو أيضا عن يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر الثقفي، وغيرهما، وأخذ أيضا اللغات عن أبي الخطاب الأخفش الكبير وغيره، ولكن أخذه عن الخليل كان يفوق أخذه عن غيره بكثير، حيث أخذ منه كل ما عنده في الدراسات النحوية والصرفية، مستمليا ومدونا، وإتبع في ذلك طريقتين: طريقة الإستملاء العادية، وطريقة السؤال والإستفسار، مع

---

[1] إنباه الرواة للقفطي 1/380،381.

[2] مقدمة الكتاب ص3.

كتابة كل إجابة وكل رأي يدلي به، وكل شاهد يرويه عن العرب، وبذلك إحتفظ بكل نظراته النحوية والصرفية، قال أبو عبيدة: قيل ليونس بعد موت سيبويه: إن سيبويه صنف كتابا في ألف ورقة من علم الخليل، فقال: ومتى سمع سيبويه هـ<ا كله من الخليل! جيئوني بكتابه، فلما رآه قال: يجب أن يكون صَدَقَ فيما حكاه عن الخليل كما صدق فيما حكاه عني.

وكان سيبويه علاَّمة، حسن التصنيف، وكان شابا نظيفا جميلا، وكان في لسانه حبسة، وقلمه أبلغ من لسانه، «ولم تذكر كتب التراجم أنه رحل إلى البادية في طلب اللغة والسماع عن العرب ومشافهتهم، غير أن ما يتردد في كتابه من مثل قوله: (سمعنا بعض العرب يقول)، و(سمعنا العرب تنشد هذا الشعر)، و(سمعنا العرب)، و(عربي كثير)، و(قد سمعناهم)، و(قال قوم من العرب ترضى عربيتهم)، و(سمعنا من العرب مضنْ يوثق بعربيته) يدل دلالة قاطعة على أنه رحل إلى بواديي نجد والحجاز مثل أستاذه الخليل، والكتاب يفيض بسيول من أقوال العرب وأشعارهم، لا يرويها عن شيوخه، وهي بدورها تؤكد، بل تحتم أنه رحل إلى ينابيع اللغة والنحو يستمد منها مادة وعتادا فصيحا صحيحا بشاراته في النطق وهيآته»[1].

وكان الخليل يؤثره على سائر تلاميذه، فد قال بعضهم: كنت عند الخليل فأقبل سيبويه، فقال: مرحبا بزائر لا يُمَلُّ، قال: وما سمعت الخليل يقولها لغيه، وبعد موت الخليل خلفه سيبويه في حلقته، حيثقام بتدريس النحو، وقد نجم من أصحابه أبو الحسن: الأخفش الأوسط، وقطرب، وهو: أبو علي محمد بن المستنير، وأكبَّ حينئذ على تصنيف الكتاب، وسرعان ما أخذ نجمه يتألق لا في البصرة دار النحو فحسب، بل أيضا في بغداد، ورحل إليها طامحا إلى الشهرة في حاضرة الدولة، وحدث أن إلتقى بالكسائي مقرئ الكوفة ومؤدب الأمين بن الرشيد، وكان ذلك في دار يحي البرمكي، وقيل: بل في دار الرشيد، ويقال: إنه لقيه قبل الكسائي بعضُ أصحابه: الأحمر وهشام والفراء، ليوهنوا منه، ولم يلبث صاحبهم أن تعرض له بالسؤال في (المسألة الزنبورية)، إذ قال له: كيف تقول: (قد كنتُ أظن انَّ العقرب

[1] المدارس النحوية، د/شوقي ضيف ص 58.

أشد لسعةً من الزنبور فإذا هو هي)، أو(فإذا هو إياها)، فقال سيبويه: (فإذا هو هي)، ولا يجوز النصب، قال الكسائي: لحنتَ، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه، فدفع سيبويه قوله، وطال بينهما الجدال، وكان بالباب نفر من عرب الحطمة النازلينببغداد، ممن ليسوا على درجة عالية من الفصاحة، فطلب الكسائي سؤالهم، ولما سئلوا تابعوه في رأيه، فإستكان سيبويه، وقال: أيها الوزير، سألتك إلا ما أمرتَهم ان ينطقوا بذلك، فإن ألسنتهم لا تجري عليه، وكانوا إنما قالوا: الصواب ما قاله هذا الشيخ، فقال الكسائي ليحي: أصلح الله الوزير!! إنه قد وفد إليك من بلده مؤملا، فإن رأيت ألا ترده خائبا، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس.

ولم تطل مدة سيبويه بعد ذلك، ومات بالبيضاء، وقيل بشيراز، وقيل غمًّا بالذَّرَب (المرض الذي لا برء منه) سنة ثمانين ومائة، قال الخطيب: وعمره إثنتان وثلاثون سنة، وقيل: نَيَّف على الأربعين، وقيل: مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة، وقيل: سنة ثمانٍ وثمانين ومائة، وقال إبن الجوزي: مات بساوة سنة أربع وتسعين ومائة[1].

الكتاب

من المعروف عند المؤرخين لنحو العربي أن سيبويه لم يترك إلا مصنفا واحدا في النحو، ولم طلق عليه إسما يعرف به، ولم يقدم له بما يكشف عن فحواه ومنهجه، كذلك لم يضع له خاتمة يلخص فيها ما وصلت إليه الدراسة، وهذا شأن المؤلفات الرائدة التي لم يسبق بمؤلفات تحتذيها؛ إذ إن مصنف سيبويه أول مصنف في النحو والصرف يضم بين دفتيه مادة علمية مكتملة، ويعلل بعض الدارسين عدم تسميته، وعدم وضع مقدمة وخاتمة له بأن سيبويه كان ينوي العودة إليه بتنقيحه وتهذيبه وإكماله، يقول الأستاذ/علي النجدي: «ولعله كان على نية العود إليه لبعض الأمر، لكن عائقا حال دون ما كان سيبويه»[2].

---

[1] راجع ترجمة سيبويه في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص59، وما بعدها، وإنباه الرواة للقفطي 34/2، وما بعدها، وبغية الوعاة للسيوطي 229/2، وما بعدها، ومقدمة تحقيق الكتاب للأستاذ / عبد السلام هاروون ص3، وما بعدها.

[2] تاريخ النحو ص18.

ولما ترك سيبويه مصنفه هذا بلا تسمية فقد تولى مَن جاء بعده تسميته، فأطلقوا عليه الكتاب، فكان كتابه عَلَمًا عند النحويين، فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنه كتاب سيبويه، وقرأ نصف الكتاب، ولا يشك أنه كتاب سيبويه[1].

وقد حاول بعض القدماء أن يشكك في نسبة الكتاب إليه؛ حيث قيل: إنه أخذ كتاب عيسى بن عمر المسمى(الجامع)، وبسطه، وحشَّى عليه من كلام الخليل وغيره، وأنه كان كتابه الذي إشتغل به، فلما إستكمل بالحث والتحشية نُسِب إليه، وإستدل هذا القائل بما نقل عن سيبويه من أنه لما فارق عيسى بن عمر ولازم الخليل سأله الخليل عن مصنفات عيسى بن عمر، فقال له سيبويه: قد صنف نَيِّفا وسبعين مصنفا في النحو، وان بعض أهل اليسار جمعها، وأتت عليها عنده آفة فذهبت، ولم يبق منها في الوجود سوى تصنيفين، أحدهما إسمه (الكامل)، والآخر(الجامع)، وهو هذا الكتاب الذي أشتغل فيه عليك، وأسألك عن غوامضه، فأطرق الخليل ساعة ثم رفع رأسه، وقال: رحم الله عيسى، ثم أنشد إرتجالا:

ذهب النحو جميعا كله غيرَ ما أحدثَ عيسى بن عمرْ

ذاكَ إكمالٌ وهذا جامعٌ فهما للناس شمسٌ وقمرْ

وقال إبن إسحاق النديم في كتابه: «قرأت بخط ابي العباس ثعلب: إجتمع على صنعة كتاب سيبويه إثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل»[2].

وينبغي ألا نسلم بهذا التشكيك؛ فقد يكون بدافع الحقد ليه، وخاصة أنه من جانب الكوفيين الذين كانوا في تنافس دائم مع البصريين، ولا شك أن سيبويه قد إعتمد في جمع مادته العلمية على جهود مَنْ سبقوه؛ إذ لا يأتي عمل علمي ضخم مثل كتاب سيبويه من فراغ، ولم يكن سيبويه ينكر فضل من سبقوه، ومن تتلمذ عليهم وأخذ عنهم عليه، بل كان

---

[1] أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص65، والمدارس النحوية د/شوقي ضيف ص57، وما بعدها، وتاريخ النحو للأستاذ/ علي النجدي ناصف ص18، وما بعدها.

[2] إنباه الرواة 347/2.

ينسب إليهم ما نقله عنهم تلميحا أو تصريحا، وحسبه من الفضل والعلم ما بذله من جَهْدٍ في جمع مادته وترتيبها والتعليق عليها وإبداء الرأي فيها.

ولقد أحاط الناس من بعده كتابه بالإجلال والتقدير، فكان المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه، يقول له: هل ركبتَ البحرَ؟ إستعظاما له، وإستصعابا لما فيه، وكان المازني يقول: «مَنْ أراد أن يعمل كتابا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي»[1]، وقال السيرافي: «وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به من بعده»[2]، وقال الجاحظ: «لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال»[3]، كما قال الجاحظ: «أردتُ الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات، ففكرت في شيء أهديه إليه فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه، فقلت له: أردت أن أهديَ إليك شيئا ففكرت فإذا كل شيء عندك، فلم أرَ أشرف من كتاب سيبويه، وهذا كتاب سيبويه إشتريته من ميراث الفراء، فقال: والله ما أهديتَ إليّ شيئا أحب إليّ منه[4]ن وقال إبن سلام الجمحي: «كان سيبويه النحوي غاية الخلْقِ في النحو، وكتابه هو الإمام فيه، وكان الأخفش اخذ عنه، وكان أفهم الناس في النحو»[5]، وقال الزجاج: «إذا تأملتَ الأمثلة من كتاب سيبويه تبينتَ أنه اعلم الناس باللغة»[6]

ومن المؤكد أن سيبويه بدأ تأليف كتابه بعد وفاة الخليل؛ إذ نراه في بعض المواضع يُعَقِّبُ على ذكره لإسمه بكلمة (رحمه الله)[7]، ولم يقدر له أن يقرأ الكتاب على أحد أو أن يقرأه عليه أحد، وإنما قرأه الناس بعده على أبي الحسن الأخفش[8]، فقد ورث –رحمه الله– علم سيبويه، وكان طريق الناس إليه، كما حمل سيبويه علم الخليل، وكان طريق الناس إليه[9]،

---

[1] أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص65.

[2] المرجع السابق ص،64،65.

[3] إنباه الرواة للقفطي 351/2.

[4] السابق 351/2.

[5] السابق355/2،356.

[6] إنباه الرواة 358/2.

[7] المدارس النحوية د/شوقي ضيف ص59.

[8] أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص66.

[9] تاريخ النحو للأستاذ /علي النجدي ناصف ص23.

وذلك لأن الأخفش كان أكثر تلاميذه ملازمة له وأخذا عنه، قال أبو العباس المبرد: «كان الأخفش أكبر سنا من سيبويه، وكانا جميعا يطلبان، قال: فجاءه الأخفش يناظره بعد أن برع، فقال له الأخفش: إنما ناظرتك لأستفيد لا لغيره، فقال سيبويه: أتراني أشك في هذا»[1].

وبعد، فلا تعرف العربية كتابا حفل به الناس وأفادوا منه على تعاقب الأجيال ككتاب سيبويه، فقد ألفوا عنه كتبا، وأداروا حوله دراسات لا تحصى كثرة.

ألفوا في شرحه، والتعليق عليه، والتمهيد له، وترتيب مسائله، وحل مشكلاته، وتوضيح غريبه، وشرح شواهده، وتجريد أحكامه، إختصروه، وإختلفوا فيه: ما بين متعصب عليه، ومتعصب له، وإنتصر لهؤلاء أنصار ومؤيدين ومنهم من إنقطع له حتى حفظه، أو أتقن فهمه وتخصص فيه[2].

فمن ذلك تعليقات الاخفش عليه، وشرح أبي بكر محمد بن علي إسماعيل: مبرمان ولم يتمه، وشرح إبن درستويه، وشرح أبي سعيد السيرافي، وهو مشهور طبعت منه عدة أجزاء، وتعليقة أبي علي الفارسي، وشرح الرماني، وشرح أبي العلاء المعري، ولم يتمه، وشرح إبن خروف، وهو المسمى: (مُفَتِّح الأبواب في شرح غوامض الكتاب)، وشرح الصفَّار، وشرح أبي حيان الأندلسي، وهو تلخيص لشرح الصفار.

ومنهم من شرح مشكلاته ونكته وأبنيته، ومن هؤلاء أبو عمر الجرمي، فله (تفسير أبنية الكتاب)، و(غريب سيبويه)، والزيادي، فله: (شرح نكت الكتاب)، والمبرد، فله: (المدخل إلى كتاب سيبويه)، وثعلب، فله(تفسير أبنية الكتاب)، والاعلم الشنتمري، فله: (النكت في كتاب سيبويه).

ومنهم من شرح أبياته: كإبن السيرافي، والأعلم الشنتمري، وغيرهما.

هذا إلى جانب ما أُلِّف حوله من مختصرات، وإعتراضات عليه، ورد هذه الإعتراضات[3].

---

[1] أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص65.

[2] تاريخ النحو أ/علي النجدي ناصف ص22.

[3] راجع مقدمة الأستاذ/عبد السلام هارون لتحقيق الكتاب 37/1، وما بعدها.

الدرس الثالث: مدرسة الكوفة:

تقع مدينة الكوفة إلى الغرب من مدينة النجف على بضعة أميال تقريبا، والذي يقصد إليها من النجف لا يجد في طريقه إليها إلا هذه الرمال الحمر التي تخالطها الحصباء، وكان العرب يسمون الرملة الحمراء بالكوفة، فمن هنا جاءت التسمية، وقد تم تخطيط الكوفة على يد سعد بن أبي وقاص –رضي الله عنه– بعد تخطيط البصرة بسنتين أو ثلاث، وكان قد نزل بها المسلمون في في السة السادسة عشرة للهجرة، أو في السنة السابعة عشرة، وقد خطت في وادي الفرات الأوسط الخصيب، ولذلك تمتاز الكوفة عن البصرة بخصوبة أرضها، وكثرة جنانها، وكان الأحنف بن قيس يقول في معرض الموازنة بين منزل أهل الكوفة وأهل البصرة: «نزل أهل الكوفة في منازل كسرى بن هرمز، بين الجنان الملتفة، والمياه الغزيرة، والأنهار المطردة، تأتيهم ثمارهم غضة، لم تَخْضَدولم تفسد، ونزلنا أرضا هشاشة، في طرف فلاة، وطرف ملح أجاج، في سبخة نشاشة، لا يجف ثراها، ولا ينبت مرعاها، يأتينا ما يأتينا في مثل مريء نعامة».

وقد نمت الكوفة بعد تمصيرها سريعا، حتى كانت في مطلع القرن الرابع حاضرة عراقية كبيرة، تتبعها في الإدارة باب وعين التمر (شثاثة)، وغيرهما، ثم تقلص ظلها في العهد التركي العثماني، فأصبحت ناحية صغيرة تتبع في إدارتها قضاء النجف[1].

وكانت الكوفة من بين مدن العراق تحتل مكانة علمية سامية، حيث هبط فيها سبعون رجلا من صحابة الرسول –صلى الله عليه وسلم– ممن شهودا بدرا، وثلاثمائة من أصحاب الشجرة، وفي مقدمة من نزلها من الصحابة –رضوان الله عليهم– عمار بن ياسر، وعبد الله بن مسعود، وقد بعث بهما عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– ليكون الأول أميرا، والثاني مؤذنا ووزيرا، كما كانت الكوفة تحتل مكانة سياسية الية أيضا؛ إذ مر عليها زمن كانت فيه قاعدة الخلافة الإسلامية، وذلك في عهد علي بن أبي طالب –كرم الله وجهه، والقواعد دائما

[1] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/مهدي المخزومي ص1، وما بعدها.

متجه الأنظار من العلماء وأصحاب المصالح[1]، ومن ثم صارت الكوفة محط أنظار العلماء والفقهاء والقراء والمحدثين.

نشأة النحو الكوفي:

تعد مدرسة الكوفة النحوية حديثة العهد بالنشوء إذا قيست بمدرسة البصرة النحوية، فقد سبقت البصرةُ الكوفةَ بهذه الدراسة التي كانت عملا من الأعمال القرآنية، ثم أخذت تستقل شيئا فشيئا، حتى أصبح وضوع دراستها الكلام العربي، سواء أكان قرآنا أم غير قرآن، وسواء أكان شعرا أم نثرا، وظلت البصرة تقوم بعبء هذا العمل زمنا طويلا[2].

وقد بدأ إشتغال الكوفة بالنحو في حياة الخليل، أي بعد وفاة أبي الأسود بنحو تسعين عاما، فقد كانت وفاته سنة تسع وستين للهجرة، وكانت الكوفة في خلال هذه المدة عاكفة على القرآن الكريم، تقرؤه وتقرئه، وعلى الشعر ترويه وتتناشده، ولذا كان فيها ثلاثة من القراء السبعة، هم: عاصم (ت129ه)، وحمزة(ت156ه)، والكسائي (ت189ه)، وفي كل مصر قاريء واحد.

أما النحو فكانت على ما يبدو قانعة منه بما يجيئها من البصرة، ثم إنتبهت إليه وشغلت به[3]، فالنحو إذن لم ينشأ في الكوفة، وإنما وفد عليها من البصرة، ونشره فيها بصريون جاءوا إلى الكوفة، وإستوطنوها، وكوفيون رجعوا من البصرة بعد أن تلمذوا لشيوخها، لينشروا بين الدارسين ما تعلموه هناك.

وشرعت الكوفة منذ أوائل القرن الثاني للهجرة تقريبا تنشيء لنفسها مدرسة، وترسم لها منهجا جديدا، طابعه خاص، أملته على الدارسين بيئة الكوفة، ومناهج الدراسة التي نهجها القراء والمحدثون.

---

[1] السابق ص12،13.

[2] السابق ص 65.

[3] تاريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف ص28.

وأخذت هذه المدرسة تنهج لنفسها سبلا جديدة، حتى تم لها الإستقلال في أواسط هذا القرن على يد علي بن حمزة الكسائي، وتلميذه يحي بن زياد الفراء[1]. ويذكر القدماء أولية للنحو الكوفي مجسدة في أبي جعفر الرؤاسي، ومعاذ الهراء.

أما الرؤاسي فيقول مترجموه: إنه أخذ النحو عن عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء، وعاد إلى الكوفة فتلمذ عليه الكسائي، وألف لتلاميذه كتابا في النحو سماه: (الفيصل)، وكان يزعم أن كل ما في كتاب سيبويه من قوله: (وقال الكوفي) إنما يعنيه، غير أن الكتاب يخلو خلوا تاما من هذه الكلمة، وإن كان قد ذكر أهل الكوفة مع بعض القراءات في ثلاثة مواضع. ومن المؤكد انه لم يدل في النحو بآراء ذات قيمة، بدليل أن إسمه لم يدر في كتب النحاة التالية لعصره، ولعل هذا يرجع إلى فقدان مؤلفاته، حيث ذكرت كتب التراجم مصنفات أخرى له غير (الفيصل)، وهي: (التصغير)، و(معاني القرآن)، و(الوقف والإبتداء الكبير)، و(الوقف والإبتداء الصغير)، و(الإفراد والجمع)، فهذه المؤلفات لم تفقد فقط، بل لم تترك أثرا في كتب اللاحقين.

وكان يعاصره معاذ بن مسلم الهراء المتوفى سنة تسعين ومائة، أو سبع وثمانين ومائة، وهو إبن أخي جعفر الرؤاسي، ويظهر أنه إختلف مثل سالفه إلى نحاة البصرة، فتلقى عنهم النحو والصرف، ثم رجع إلى الكوفة، وقعد للإملاء، وأخذ عنه فيمن أخذوا الفراء، وكل ما أثر عنه أنه كان يعرض لبعض مسائل التصريف، وأنه سأل يوما بعض مناظريه: «كيف تقول من «تَؤُزُّهُم أزًّا»[2]: يا فاعل إفعل، وصلها بيا فاعل إفعل من «وإذا المَوءودةُ سُئِلَتْ»[3].

وبنى السيوطي على هذا الخبر أنه واضع علم الصرف، ولكن الدكتور/شوقي ضيف يضعف ما إدعاه السيوطي؛ إذ الخبر لا يسنده كتاب وضعه في هذا العلم، وهو لا يعدو

---

[1] المدرسة الكوفية ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/مهدي المخزومي ص39.

[2] مريم:83.

[3] التكوير:8.

معرفته بالتصريف، وكتاب سيبويه زاخر بما لا يكاد يحصى من أمثلته وأبنيته، ومنه خلصها المازني ووضع فيها كتابه (التصريف).

ومما يؤكد وهم السيوطي فيما إدعاه أنه ليس لمعاذ في كتب التصريف آراء تنسب إليه ذات قيمة، وكأن علمه بالتصريف مثل علم الرؤاسي في النحو، كان علما محدودا لا غناء فيه ولا شيء يميزه من علم البصرة[1].

ولما كان دور أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ بن مسلم الهراء في الدراسات النحوية محدودا قليل الأثر في إنشاء مدرسة نحوية فإن الدارسين المحدثين يكادون يجمعون على أن الكسائي هو المؤسس الحقيق لمدرسة الكوفة النحوية، يقول الدكتور مهدي المخزومي: «ولا نكاد نعرف في الكوفة نحويا بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة قبل الكسائي»[2]، ويقول في موضع آخر: «أكبر الظن أن الكسائي وتلميذه الفراء هما المؤسسان الحقيقيان لهذه الدراسة، أخذا نحو البصرة وغيرا فيه، ونهجا في دراسته منهجا مستقلا، سار عليه المنتسبون إلى هذه المدرسة»[3].

ويقول الدكتور شوقي ضيف: «إنما يبدأ النحو الكوفي بدءا حقيقا بالكسائي وتلميذه الفراء، فهما اللذان رسما صورة هذا النحو ووضعا أسسه وأصوله، وأعداه بحذقهما وفطنتهما لتكون له خواصه التي يستقل بها عن النحو البصري، مرتبَيْن لمقدماته، ومدققين في قواعده، ومتخذين له الأسباب التي ترفع بنيانه»[4].

ولم تنشأ الدراسات النحوية في الكوفة من فراغ، وإنما إعتمد نحاتها على النحو البصري، فقد ذكر السيرافي أن الكسائي والفراء قد سمعا النحو واللغة من يونس بن حبيب[5]،

---

[1] راجع إنباه الرواة للقفطي 3/288-295، 4/105-109، وبغية الوعاة للسيوطي 1/82،83، 109، 2/290-293، والمدارس النحوية د/شوقي ضيف ص 153،154.

[2] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص39.

[3] السابق ص 74.

[4] المدارس النحوية ص 154.

[5] أخبار النحويين البصريين ص 51.

كما ذكر إبن كثير أن الكسائي أخذ عن الخليل صناعة النحو[1]، وقال الأخفش تلميذ سيبويه: «جاءنا الكسائي إلى البصرة فسألني أن أقرأ عليه أو أقرئه كتاب سيبويه ففعلت، فوجه إليَّ خمسين دينارا»[2].

وقد ذكرنا من قبل أن أبا جعفر الرؤاسي –وهو أقدم نحوي من نحاة الكوفة– قد أخذ عن عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء، ولما عاد إلى الكوفة أخذ عنه الكسائي، فالنحو الكوفي في بداياته ونشأته نحو بصري، ثم إتخذ له طابعا خاصا، ومنهجا مستقلا، يقول الدكتور مهدي المخزومي: «ثم جاء الكوفيون بعد أن درسوا عليه –يعني الخليل بن أحمد– وأخذوا عنه، فرسموا لأنفسهم منهجا جديدا بعض الجدة، يتفق مع منهج أهل البصرة في أشياء ويختلف عنه في أشياء، أو كما يقول (أوليري): يتفق معه في النظرية والمبدأ، ويختلف عنه في التطبيق، متأثرين في ذلك بمؤثرات كوفية»[3]، ويقول الأستاذ كريم مرزة الأسدي: «وبعد الطبقة السابقة–يعني الطبقة الثانية من نحاة البصرة التي تتمثل في عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وتلميذه عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء –من البصريين يتفرع النحو في مسيرته نحو مدرستين؛ إذ يشع بإشعاعاته النيرة على الكوفة، فتشرع بذوره بالنمو والنشوء تدريجيا إبتداء من أبي جعفر بن الحسن الرؤاسي الكوفي تلميذ عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء البصريين؛ إذ دروس النحو على أيديهما، ورجع إلى الكوفة فدرَّسه»[4].

سبب تأخر اشتغال الكوفة بالنحو:

حينما نقرر إتباعا لمؤرخي النحو العربي أن إشتغال الكوفة بالدراسات النحوية واللغوية قد تأخر عن إشتغال البصرة بذلك مدة طويلة من الزمن فليس معنى ذلك أن العلماء في

---

[1] البداية والنهاية 719/10.

[2] أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص66.

[3] مدرسة الكوفة ص34.

[4] نشأة النحو العربي ومسيرته الكوفية ص19.

الكوفة كانوا جهالا بالنحو، وأنهم لا يعرفون عنه شيئا، فإن هذا لا يعقل بالنسبة لمن برعوا في تلاوة القرآن الكريم، ومعرفة قراءاته، وفي رواية الأخبار والأشعار، وفي الفقه والحديث، وغير ذلك من العلوم التي لابد لها من معرفة قواعد اللغة، ولذلك نتوقع يقينا أن علماء الكوفة كانوا على دراية بقواعد العربية وأساليبها وإعرابها، غير أنهم لم يكونوا مشتغلين بالنحو واللغة إشتغال البصريين بهما من حيث التعمق في دراسة النحو وأصوله وأقيسته وعلله ومناهجه، ويرجع ذلك كما يقرر مؤرخو النحو العربي إلى إشتغالهم بعلوم أخرى غير النحو، يقول الشيخ محمد الطنطاوي: «لقد عرفتَ أن الكوفيين تأخروا عن البصريين في هذا العلم حقبة طويلة؛ وذلك لإنصرافهم أولا عن التلقي عنهم ربأ بأنفسهم عن الأخذ منهم، وما لبثوا أن شغلهم الشعر ورواياه والأدب وطرائفه، فإستأثروا بهذا، وتنفلوا به على البصريين مدة طويلة لم يشاركوا فيها البصريين النظر إلى علم النحو.

تنبه الكوفيون بعدئذ، وصحوا من سباتهم، وأرادوا مساهمة البصريين فيه بعد أن عرفوه منهم»[1].

ويقول الأستاذ علي النجدي ناصف: «النحو نوعان: بصري وكوفي، والبصري أسبق وجودا من الكوفي، وإليه يرد وضع النحو، ما في ذلك خلاف ولا مراء»[2]، ثم يقول: «بدأ إشتغال الكوفة بالنحو في حياة الخليل، أي بعد وفاة أبي الأسود بنحو تسعين عاما، فقد كانت وفاته سنة تسع وستين للهجرة، وكانت الكوفة في خلال هذه المدة عاكفة على القرآن الكريم، تقرؤه وتقرئه، وعلى الشعر ترويه وتتناشده، ولذا كان فيها ثلاثة من القراء السبعة، هم: عاصم (ت129هـ)، وحمزة (ت156هـ)، والكسائي (ت189هـ)، وفي كل مصر قاريء واحد، أما النحو فكانت على ما يبدو قانعة بما يجيئها من البصرة، ثم إنتبهت إليه وشغلت به»[3].

---

[1] نشأة النحو ص81.

[2] تاريخ النحو ص5.

[3] السابق ص 28.

ويفصل الدكتور شوقي ضيف القول في أسباب تأخر إشتغال الكوفيين بعلم النحو، فيقول: «تركت الكوفة للبصرة وضع نقط الإعراب في الذكر الحكيم ووضع نقط الإعجام، والأنظار النحوية والصرفية الأولى التي تبلورت عند إبن أبي إسحاق والتي أقام عليها قانوني القياس والتعليل؛ إذ كانت في شغل عن كل ذلك بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه وفتاواه، وبالقراءات وروايتها رواية دقيقة، مما جعلها تحظى بمذهب فقهي هو مذهب أبي حنيفة، وبثلاثة من القراء السبعة الذين شاعت قراءاتهم في العالم العربي، وهم: عاصم وحمزة والكسائي، وعنيت بجانب ذلك عناية واسعة برواية الأشعار القديمة وصنعة دواوين الشعر»[1]، «ولعل كثرة ممارسة الكوفيين لتلاوة والرواية هي التي أورثتهم الإعتداد بظاهر النص، وتهيب الهجوم عليه بالتأويل، أو الإنكار، وهو لا يعني أن البصرة كانت أقل من الكوفة تحملا للقرآن الكريم كله في عهد أبي موسى الأشعري – رضي الله عنه– زهاء ثلاثمائة، وكل ما كان من الأمر هنا وهناك أن الكوفة آثرت العافية، وقنعت بما حفظت، وإستمرأت الإنقطاع للمعاودة، والتكرار، أن البصرة فقد أتيح لها الحفظ ووضع النحو فظفرت بالحسنيين»[2].

منهج الكوفة في التقعيد النحوي:

عرفنا فيما مضى أن شيوخ المدرسة الكوفية أخذوا النحو في بداية الأمر عن شيوخ المدرسة البصرية، فكان النحو الكوفي إذن شعبة من نحو البصرة ثم تحول عنه في أصوله، ومناهج درسه، لإختلاف الأئمة هنا وهناك في مصادر الرواية والرأي فيها، ثم في سمات الشخصية وطرائق التفكير، فكان للنحو مدرسة في البصرة، وأخرى في الكوفة[3].

والقدماء الذين ترموا لنحاة المدرسة البصرية، ونحاة المدرسة الكوفية لم يكونوا يشكون في أن النحو الكوفي يمثل مذهبا نحويا له خصائصه وأصوله ومناهجه بإزاء المذهب البصري، ومما يؤكد ذلك ما صنعه إبن الأنباري في كتابه: (الإنصاف في مسائل الخلاف

---

[1] المدارس النحوية ص153.

[2] تاريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف ص33.

[3] السابق ص 31.

بين البصريين والكوفيين) من دراسة آراء المذهبين، ومناقشتها، والمقارنة بينها، وترجيح بعضها، وما نراه أيضا في كتب النحو والصرف من تعرض لآراء المدرستين عبر الأبواب النحوية والصرفية المختلفة؛ إذ لم يسجل إبن الأنباري كل القضايا الخلافية التي دار حولها الجدل بين المدرستين، بل ذكر ما رآه أهمها، حيث تعرض لإحدى وعشرين ومائة مسألة، كما تعرض للخلاف بين البصريين والكوفيين أيضا أبو البقاء العكبري في كتابه: (مسائل خلافية في النحو)، فضلا عما ذكرته كتب التراجم من مصنفات كثيرة تناولت الخلاف بين المدرستين، فكل ذلك دليل على إعتراف القدماء بالمدرسة الكوفية.

وقد سار في ركب القدماء كثير من الدارسين المحدثين، ولكن بعضهم من المستشرقين أنكر المدرسة الكوفية، ومنهم «فايل» الذي نشر كتاب الإنصاف لأول مرة، فقد زعم في مقدمته له أن الكوفة لم تؤسس لنفسها مدرسة نحوية خاصة، وأن خلافات نحاتها وخاصة الكسائي والفراء مع الخليل وسيبويه إنما هي إمتداد لما سمعاه من أستاذهما البصري يونس بن حبيب الذي نص القدماء على أن لب مذاهب ينفرد بها، وإستدل على ذلك بأن الجميع المواضع التي ذكر إبن الأنباري إسمه فيها بكتابه يذكر معه فيها الكوفيين متابعين له في آرائه، وهي تعدو أربعة آراء، وإستدل أيضا بأن الزمخشري قرن به الكوفيين في خمس مسائل بكتابه (المفصل).

وقد عقب الدكتور شوقي ضيف على ذلك بأنه «إستدلال واضح الضعف إذا قسنا ما وقف فيه الكوفيون معه إلى ما وقفوه مع الخليل وسيبويه، فالكتب النحوية إنما تذكر خلافهم لهما، ولا تذكر مواضع إتفاقهم معهما، وهي أكثر من أن يحاط بها، ونفس سيبويه نقل عن يونس في كتابه نحو مائتي رواية تتخللها آراؤه التي كان يتفرد بها دونه ودون أستاذه الخليل»[1].

ثم يذكر الدكتور شوقي ضيف أن الموجه الحقيقي للكسائي والفراء في إنشاء المذهب الكوفي هو الأخفش الأوسط الذي روى عنه الكسائي إمام الكوفة الأول كتاب سيبويه، فهو

[1] المدارس النحوية ص155.

الذي فتح له وللفراء أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريعها، وبذلك أعدهما للخلاف عليهما، وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذا إلى مذهبهما النحوي الجديد.

وإذا كان «فايل» لاحظ أن بعض الكتب النحوية ذكرت إتفاق يونس والكوفيين في مسائل لا تعدو أصابع اليد الواحدة فإن الكسائي والفراء والكوفيين إتفقوا مع الأخفش في نحو ثلاثين مسألة، وليس ذلك فحسب، فإن الأخفش أيضا هو الذي ألهم الكوفيين المتأخرين الإعتداد بالقراءات الشاذة للذكر الحكيم [1].

ثم يذكر الدكتور شوقي ضيف أن زعمه «فايل» من أن الكوفة لم تكن لها مدرسة نحوية خاصة مبني على كثرة الخلافات بين أئمتها على نحو ما سيلقانا بين الكسائي وتلميذه الفراء، وكأنها لا تؤلف جبهة علمية موحدة، إنما كل ما هناك إتجاه لخلاف على البصرة تمادوا فيه، ويعقب على ذلك بأنه «دليل منقوص، فقد كان نحاة الكوفة يكونون جبهة طالما تناظر أفرادها مع أفراد جبهة البصرة... على أن (فايل) نفسه يعود فيثبت للفراء مذهبا في النحو خالف به الكسائي ومعاصريه، وليس ذا المذهب إلا مذهب المدرسة الكوفية التي أنكرها، تكامل تشكله عنده، أما أنه خالف أستاذه الكسائي في بعض المسائل فهذا من حقه على نحو ما خالف سيبويه أستاذه الخليل، وعلى نحو ما خالفهما معا تلميذهما الأخفش في كثير من المسائل، وهم جميعا أئمة المدرسة البصرية»[2].

وإذا كان الدكتور شوقي ضيف قد رد على «فايل» إنكاره أن يكون للكوفيين مدرسة في النحو بتفنيد ما ساقه من أدلة على إنكاره هذا، فإن الدكتور مهدي المخزومي قد رد عليه وعلى من حاكاه في رأيه، وهما ك المترجم لثعلب في دائرة المعارف الإسلامية، وبروكلمان في «تاريخ الشعوب الإسلامية» بإبراز ما يميز المدرسة الكوفية من خصائص وأسس منهجية، فيقول: «غير أنه –بناء على ما لمحناه من خصائص ومزايا لطريقة الكوفيين، وعلى ما أثبتناه من شواهد كثيرة تؤيده، وعلى ما سمعناه من دارسين محدثين مؤيدين للقضية

---

[1] السابق ص155،156.

[2] السابق ص156.

التي نحن بصدد الدفاع عنها –لا يسعنا الإطمئنان إلى ما أبداه «جوتولد فايل» من إنكار لوجود مدرسة كوفية، فإن إعتداد الكوفيين بالنقل، وتناولهم القياس تناولا لا يمس روح النص اللغوي، وجنوحهم عن إتباع التأويلات البعيدة، والتوجيهات المتكلفة، والإمعان المنطقي، وتعديلهم القواعد حتى تتلاقى مع المسموع، وتفسيرهم النصوص القرآنية، والنصوص اللغوية الأخرى تفسيرا لا يكاد يخالف الظاهر، وميلهم عن إخضاعها لما تواضعوا عليه من أصول، ثم بناء كثير من أحكامهم على القراءات التي سبق للبصريين أن أكرهوا جانبا منها على قبول معنى خاص هدفوا إليه، وأبعدوا جانبا آخر منها؛ لأنه إستعصى على الخضوع لقواعدهم، وأبعد في الخروج على تأويلاتهم، ثم إلتماس ذلك في أقوال أئمتهم وأعلامهم، ووجد أنهم يلتزمون الدقة فيه، ويتنكبون مخالفته، ويتحرجون من الخروج عليه. .هذه الخصائص كلها تضمن للدارس خطوط المنهج الرئيسية التي تكفي لرسم صورة مكتملة لمذهب مستقل»[1].

وبعد أن أبرز الدكتور مهدي المخزومي خصائص المدرسة الكوفية التي تميزها، وتجعلها على النقيض من المدرسة البصرية أخذ يبين تناقض «فايل» مع نفسه، حيث إعترف بالخطوط العريضة التي تميز منهج الكوفة النحوي، فقال المخزومي: «على أن (جوتولد فايل) لم يسعه إلا أن إعترف بوجود هذه الخطوط الكبرى التي انبني عليها طريقة الكوفيين، فقد قال في الفصل الذي عقده لوصف نمو المدرستين النحويتين في مقدمة (الإنصاف): فعلى حين كان أهل الكوفة يفسرون القرآن تفسيرا يلتزم الدقة في متابعة النص، ظهر عند أهل البصرة ميل إلى إكراه النص القرآني على قبول معنى خاص، والتمحل في حمله على مطابقة قواعدهم النحوية»[2].

وهكذا فإن الأستاذين الجليلين: الدكتور شوقي ضيف، والدكتور مهدي المخزومي قد تحملا عبء الرد على هذا المستشرق الذي حاول تشويه صورة النحو العربي شأنه في ذلك

---

[1] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص 252،253.

[2] السابق ص353، نقلا عن مقدمة كتاب (الإنصاف) في طبعته الأوربية.

شأن كثير من المستشرقين، ولا نظن أحدا من الدارسين العرب والمسلمين قد أيد «فايل» في رأيه هذا، حتى الأستاذ علي النجدي ناصف الذي أنكر وجود مدارس نحوية أخرى غير مدرستي البصرة والكوفة لم تلتفت إلى رأي «فايل»، ولم ينكر وجود المدرسة التي رسمها وتصورها، وبني رأيه في عدم وجود مدارس أخرى على عدم توافر ما تصوره من خصائص المدرسة لها، فهو بعد أن وضح الفروق بين منهجي البصرة والكوفة قال : «والآن هل للنحو مدارس أخرى؟ ينبغي قبل الإجابة عن هذا السؤال أن أعرف المدرسة، فهي: طائفة من العلماء أو الأدباء، أو أهل الفن، تؤلف بينهم في الإنتاج وصوره أصول ومناهج يلتزمونها مع إحتفاظ كل بخصائص شخصيته»[1]، فهذا التصور العلمي لخصائص المدرسة لم يجده الأستاذ علي النجدي متوافرا إلا في مدرستي البصرة والكوفة، مما دعاه إلى إنكار غيرهما من المدارس، وهذا يعني أن إتجاه الكوفيين في الدراسات النحوية جدير بأن يطلق عليه مدرسة بمفهومها العلمي.

وتجمع الكتب التي أرخت للكوفيين على أن منهجهم في التقعيد النحوي يقوم على ثلاثة أسس:

1. الإتساع في الرواية، بحيث تفتح جميع الدروب، والمسالك للأشعار واللغات الشاذة.
2. الإتساع في القياس بحيث يقاس على الشاذ والنادر دون تقيد بندرته وشذوذه.
3. المخالفة في بعض المصطلحات النحوية، وما يتصل بها من العوامل[2].

هذه هي الأسس التي قام عليها المذهب الكوفي في النحو، وقد أشرنا من قبل إلى أن النحو الكوفي في نشأته كان إمتدادا للنحو البصري، حيث تلمذ الكسائي للخليل بن أحمد، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وقد رحل الفراء إلى البصرة وتتلمذ على يونس بن حبيب، وأكب على كتاب سيبويه يقرؤه ويدرسه كما أكب عليه جميع أئمة الكوفة من بعده، غير أن الكوفيين مع إعتمادهم على نحو البصرة إستطاعوا أن يشقوا لأنفسهم

---

[1] تاريخ النحو ص 34.

[2] المدراس النحوية د/شوقي ضيف ص 158.

مذهبا نحويا جديدا له طوابعه، وله أسسه ومبادؤه[1]، وفيما يلي نفصل القول عن هذه الأسس مقارنين بينها وبين الأسس التي قام عليها المذهب البصري.

1-الإتساع في الرواية:

ذكرنا عند حديثنا عن منهج البصرة في التقعيد النحوي أن البصريين كانوا لا يروون إلا عن العرب الخلص الضاربين في أعماق الصحراء[2]، فكانوا يتشددون تشددا جعلهم لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وأفاته، وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة[3]، قال السيوطي نقلا عن الفارابي في كتابه: «الألفاظ والحروف» :«والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية وبهم اقْتُدِي وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيٌّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أخِذ ومعظمه وعليهم اتُّكل في الغريب في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف ثم هذيل وبعض كشنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضَريّ قط ولا عن سكَّان البَرَاري ممن كان يسكنُ أطرافَ بلادِهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم»[4]، ثم قال: «والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب فصيرها علما وصناعة هم أهم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب»[5].

وواضح من هذا النص أن الكوفيين قد أخذوا أيضا عن هذه القبائل الفصيحة، ورحلوا إليها على نحو ما يحدثنا الرواة عن الكسائي، فقد قالوا إنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز «ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينةَ حبرٍ في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ»[6].

---

[1] السابق ص 158،159.

[2] تاريخ النحو أ/علي النجدي ناصف ص 31،32.

[3] المدارس النحوية د/شوقي ضيف ص159.

[4] المزهر في علوم اللغة وأنواعها 1/211،212.

[5] السابق /1.212

[6] إنباه الرواة للقفطي 2/258، والمدارس النحوية د/شوقي ضيف ص 159.

ولكن الكوفيين لم يقفوا عند النقل عن هذه القبائل الضاربة في إعماق الصحراء الذين نقل عنهم البصريون، بل توسعوا في الرواية والنقل للأشعار واللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم، فكانوا يأخذون عمن سكن من العرب في حواضر العراق، كما كانوا يأخذون عن القبائل العربية التي كانت تجاور غير العرب من الفرس والروم، مثل: لخم، وجذام، وهما مجاوران لأهل مصر والقبط، وقُضاعة وغسَّان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية، وتغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، وبكر لمجاورتهم للقبط والفرس وعبد القيس وأزد عُمَان لأنهم كانوا بالبحرين مُخالطين للهِند والفُرس، وأهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة وبني حنيفة، وسكان اليمامة وثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم[1]، ولم يكن البصريون يأخذون عن هذه القبائل؛ لفساد ألسنتهم نتيجة إختلاطهم بغير العرب من الفرس والروم واليونان، ولذلك عاب البصريون على الكوفيين توسعهم في الرواية، وأخذهم عن جميع العرب، دون تفرقة بين الخلص منهم وغير الخلص، وخصوا بهذه الحملة الكسائي، قائلين: «إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلا، ويقيس عليه حتى أفسد النحو»[2]، وقالوا: إنه لقي عشيرة من بني عبد القيس تسمى «الحطمة» كانت نازلة ببغداد، فأخذ عنها كثيرا من الخطأ واللحن[3]، وقد إحتكم إليهم الكسائي في مناظرته لسيبويه حول قولهم: (قد كنت أظن أن العقرب أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي) عند سيبويه، حتى إذا قال الكسائي إنه يجوز: (فإذا هو إياها) أنكر ذلك سيبويه إنكارا شديدا، فناصر أعرابُ الحطمة الكسائي، ولكن سيبويه لم يعبأ بمناصرتهم الكسائي؛ لأنهم ليسوا من العرب الخلص الذين يوثق بفصاحتهم.

وكان توسع الكوفيين في الرواية والنقل عن العرب وتساهلهم في ذلك من أسباب الخلاف الواسع النطاق بين المدرستين، وكان الكوفيون متفوقين على البصريين في رواية

---

[1] المزهر للسيوطي 212/1.

[2] معجم الأدباء ليقاوت الحموي 183/13.

[3] السابق 182/13، وإنباه الرواة للقفطي 274/2.

الأشعار، فقد نقل إبن جني عن حماد الرواية الكوفي قوله: «أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج –وهي الكراريس– ثم دفنها في قصره الأبيض، فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له: إن تحت القصر كنزا، فإحتفره، فأخرج تلك الأشعار»، وعلى هذه الرواية عقب إبن جني بقوله: «فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة»[1].

ولعل توسعهم في رواية الشعر جعلهم يرصدون كل ما ضمنه من ظواهر لغوية وصرفية ونحوية، فيبنون عليها قواعدهم دون التشدد في مصادر هذا الشعر، ودون التثبت من فصاحة قائليه، على العكس من موقف البصريين الذين لم يكونوا «يقبلون الشاهد إلا إذا وثقوا به، لهذا نرى سيبويه يردد لفظ الثقة ومشتقاته فيما يروي وما يسمع من الشواهد، كأنما يريد أن يطمئن أصحابه إلى أنه آخذ على الطريقة التي يتوارثونها، بل لم يكن يفوته أن ينبه على المصنوع من الشواهد أيضا»[2].

2–الإتساع في القياس:

ولم يتوسع الكوفيون في الرواية والنقل عن جميع العرب فقط، بل توسعوا أيضا في القياس، فإذا كان البصريون يقيسون على الأغلب الأعم في اللغة فضلا عن تشددهم في التثبت من صحة هذا الأغلب الأعم، وبنوا عليه قواعدهم، وما خالف الأغلب الأعم عدوه شاذا أو لغة أو قليلا أو ضرورة فإن الكوفيين قد إعتدوا بكل ما سمعوه عن العرب، وقاسوا عليه، ولا ينظرون إلى كثرته أو قلته، حتى إنهم كانوا يقيسون على الشاهد الواحد.

كان إختلاف المدرستين في طريقة القياس على ما سمعوه عن العرب موضع جدل ونقاش لدى الدارسين المحدثين من حيث تفضيل أحد المسلكين، وقد مر بنا مناقشة الدكتور إبراهيم أنيس للقياس عند الفريقين، وحاول أن يصوب نظرة الدارسين إلى ميل الكوفيين إلى القياس، إذ توسعوا فيه، وقاسوا على القليل النادر، وميل البصريين إلى السماع؛ إذ حرصوا على إطراد القاعدة وسلامة القياس على الأغلب الأعم غير عابئين بما خالفه من اللغات،

---

[1] الخصائص 1/329،330.

[2] تاريخ النحو أ/علي النجدي ناصف ص 31،32.

ورأى أن الكوفيين أميل إلى السماع منهم إلى القياس؛ لأنهم تشبثوا بكل مسموع وقاسوا عليه قل أو كثر، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: «والحقيقة أن الكوفيين إن صح أنهم قاموا بهذا لم يكن هذا المسلك منهم نوعا من القياس ولا شيئا من القياس، وإنما هو مظهر إعتزازهم بالنص، وعدم التفريط في هذا النص الموروث.

بِمَ نسمي مذهبهم إذن؟ إنه في رأيي أقرب إلى السماع منه إلى القياس؛ لأنهم يعتزون بما سمعوا، ويستمسكون به، لا ليضعوا له قاعدة عامة، ولكن ليحولوا بين من يقول إن هذا النص ضعيف أو شاذ، وغير ذلك من النعوت التي خلعها البصريون على نصوص اللغة»[1].

كما يرى أن البصريين كانوا أميل إلى القياس منهم إلى السماع، وقد ذكرنا فيما مضى عند حديثنا عن منهج البصريين أن ما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس من إحترام الكوفيين للنصوص اللغوية الواردة وقياسهم على كل ظاهرة لغوية قلت أو كثرت لا يختلف عما قرره الدارسون من القدماء والمحدثين، إلا أنه نظر إلى ذلك من زاوية تشبثهم بالمسموع، والإعتداد به، وعدم وصف القليل منه بالشذوذ، فعدهم أميل إلى السماع، ومن نظر إلى تعدد القياس عندهم، حيث يقيسون على الشاهد أو الشاهدين، ويبنون على ذلك قاعدة عدهم أميل إلى القياس.

وكذلك الأمر عند البصريين، فمن نظر إلى طريقتهم في إستقراء النصوص العربية الواردة عن العرب، وإستنباط القاعدة من الأغلب الأعم منها، عدهم أميل إلى السماع، ومن نظر إلى تشبثهم بإطراد القاعدة وسلامة القياس، وإستبعادهم لما خرج عن ذلك واصفين إياه بالشذوذ أو الندرة أو القلة عدهم أميل إلى القياس، ومن ثم لا يمكن لنا أن نحكم بأن إحدى المدرستين أكثر إحتراما للنص المروي، فكلتا المدرستين بنت القواعد النحوية على المروي عن العرب.

---

[1] من أسرار اللغة ص25.

غير أن أمرا مهما لم يلتفت إليه الدكتور إبراهيم أنيس يجعلنا نرجح ميل الكوفيين إلى القياس، وميل البصريين إلى السماع، وهو أن البصريين كانوا يقدمون السماع على القياس إذا تعارضا، يقول إبن جني: «إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره وذلك نحو قول الله تعالى: «إِسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ»[1] فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم»[2]، وأن الكوفيين كانوا يقدمون القياس على السماع، فربما جعلوا كلمة القيس هي العليا، وإن لم يعززه شاهد، فقد منعوا تقدم الخبر على المبتدأ مطلقا، لئلا يتقدم الضمير الذي فيه على مرجعه، ففي (قائمٌ) مثلا من قولنا: (قائمٌ زيدٌ) ضمير (زيد)، ولم يأبهوا لتأخر الخبر رتبة وإن تقدم لفظا، ولا للمأثور من الشواهد[3].

ونستنتج من ذلك أن الكوفيين كانوا يستخدمون القياس أحيانا دون إستناد إلى أي سماع، ومن ذلك أيضا قياسهم العطف ب(لكن) في الإيجاب على العطف ب(بل) في مثل: (قام زيد بل عمرو)، فقد طبقوا ذلك على (لكن) وأجازوا (قام زيد لكنْ عمرو) دون أي سماع عن العرب يجيز لهم هذا القياس[4].

ولعل أوضح دليل على تقديم الكوفيين للقياس وعدم إعتدادهم بالسماع رأيهم في (إنْ) المخففة من الثقيلة، فقد منعوا إعمالها، وحجتهم أن (إنَّ)المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها، وقد أتى بعضهم بحجة أخرى، وهي أن (إنَّ) المشددة من عوامل الأسماء، و(إنْ) المخففة

---

[1] المجادلة: 19.

[2] الخصائص 118/1.

[3] الإنصاف 65/1، وما بعدها، وتاريخ النحو أ/علي النجدي ناصف ص34.

[4] الهمع 137/2، والمدارس النحوية د/شوقي ضيف ص 164.

من عوامل الأفعال، فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء، كما لا تعمل المشددة في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[1].

فقد بنوا القاعدة على قياس منطقي، ولم يكترثوا بما سمع من إعمالها في القراءات الصحيحة المتواترة في قوله تعالى: «وإنْ كلا لما ليوفينهم ربُّك أعمالهم»[2]، وذلك على قراءة نافع وإبن كثير بتخفيف (إنْ)[3].

وهكذا فإننا نجد كثيرا من الظواهر النحوية قد أجازها الكوفيون بناء على القياس، لا إعتمادا على نص مسموع، وهذا ما جعل الدارسين يذهبون إلى أنهم أميل إلى القياس، وأن البصريين أميل إلى السماع؛ لأنهم بنوا قواعدهم على إستقراء كلام العرب، فإستنبطوها من الأغلب الأعم، ولم يبنوا قواعدهم على القياس المجرد معرضين عن المسموع، كما فعل الكوفيون، يقول الدكتور شوقي ضيف عن القياس عند البصريين: «ذلك أن البصريين إشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء، وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى، وبحيث يمكن أن تُستنتج منها القاعدة المطردة، وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطا دقيقا، بحيث أصبحت علما واضح المعالم بيِّن الحدود والفصول»[4].

فكثير من الدارسين يفضلون منهج البصريين في القياس لبنائه على الأغلب الأعم من المسموع عن العرب، وإن كان الدكتور إبراهيم أنيس يأخذ عليهم عدم تحديدهم نسبة المقيس عليه تحديدا دقيقا، بل إختلفوا فيه بعض الإختلاف، فما سماه أبو عمرو بالأكثر سماه غيره بالكثير، أو الباب، أو بالأصل، وغير ذلك من مصطلحات وردت في كتب البصريين من اللغويين[5].

---

[1] الإنصاف195/1،196.

[2] هود: 111.

[3] الإنصاف 196/1.

[4] المدارس النحوية ص161.

[5] من أسرار اللغة ص 11.

والحق أن هذا ليس مأخذًا عليهم؛ لان الكثرة ليس لها تحديد قاطع، وإنما تقوم على أغلب الظن، ولذا يكفي في بناء القاعدة أن يقفوا على أكبر قدر ممكن في ظنهم من النصوص اللغوية الموثوق بصحتها، ويبدو أن الدكتور إبراهيم أنيس نفسه لم يستشعر خطورة هذا المأخذ على مذهبهم، ولم يحس أنه غاض من شأنهم إذا قسنا هذا المأخذ بما أخذه على منهج الكوفيين في القياس على كل قليل أو نادر من القول، فهو يقول: «أما الكوفيون فقد أسسوا القياس على كل ما روي عن العرب مهما قلت شواهده، وقد يظن لأول وهلة أن في نظرة الكوفيين تيسيرا علينا نحن المولدين، وأن في مسلكهم رخصة تجيز لنا كثيرا من الأمور التي أباها البصريون، غير أن الأخذ بمذهب الكوفيين قد يؤدي بنا في بخر الأمر إلى نوع من الإضطراب والفوضى في تقعيد القواعد وتنظيم مسائل اللغة؛ إذ يترتب عليه خلو اللغة من الإطراد والإنسجام، وهما شرط هام في الفهم والإفهام، ومقياس دقيق يقاس به ما بلغته كل لغة من نمو وتطور، وبغير ذلك الإطراد والإنسجام تصبح اللغة كالثوب المرقع وإن كانت تلك الرقع من الحرير والديباج»[1].

ولذلك رجح الدارسون قديما وحديثا موقف البصريين من القياس لسلامته وإطراده، ومطابقته للمسموع، يقول السيوطي: «إتفقوا على أن البصريين أصح قياسا؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ».

وإذا كان البصريون يختلفون عن الكوفيين في أنهم لا يقيسون على القليل النادر، بل يقيسون على الأغلب الأعم، والكثير المسموع في اللغة الفصحى، وأنهم يعدون ما خالف القاعدة المطردة على الكثير الغالب شاذا، أو لغة، أو ضرورة فإن بعض الدارسين المحدثين يتخذ من موقف البصريين هذا مطعنا عليهم، ويحمد للكوفيين موقفهم، وقد دافع الدكتور شوقي ضيف عن مذهب البصريين دفاعا شديدا في وجه من يعيب عليهم وصفهم لما خالف القياس المطرد بالشذوذ أو الندرة بأن البصريين لم يُنَجُّوا ما وصفوه بالشذوذ أو الندرة، أو يستبعدوه عن دراستهم، بل وصفوه بالشذوذ أو الندرة تنبيها على مخلفته للقياس، وحتى لا

---

[1] من أسرار اللغة ص 12.

يظن ظان أنه من قبيل الكثير المستعمل، وفي ذلك يقول الدكتور شوقي ضيف: على أنه ينبغي أن نعرف أن المدرسة البصرية حين نحّت الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ولم تسقطها، بل أثبتتها، أو على الأقل أثبتت جمهورها، نافذة في كثير منها إلى تأويلها، حتى تنحي عن قواعدها ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خللا يشوبها، وحتى لا يغمض الوجه الصحيح في النطق على أوساط المتعلمين، إذ قد يظنون الشاذ صحيحا مستقيما، فينطقون به ويتركون المطرد في لغة العرب الفصيحة وتصاريف عباراتهم وألفاظهم. ومن هنا يتضح خطر قواعدهم بالقياس إلى ما زاده الكوفيون من قواعد إستنبطوها من الشواذ النادرة، إذ إن ذلك يعرض الألسنة للبلبة، لما يعترضها من تلك القواعد التي قد تخنق القواعد العامة»[1].

ثم يتوجه الدكتور شوقي ضيف إلى بعض الدارسين الطاعنين على المذهب البصري بالرد عليه، فيقول: «وكأنما غاب غور هذا العمل وما أُرسي به من علم النحو على بعض المعاصرين، فإذا هو يطعن على البصريين لذلك الموقف بينما يحمد للكوفيين موقفهم، مطريا لهم، زاعما أنهم كانوا أدق من البصريين في فقه طبيعة العربية والإحساس بدقائقها التي لا تخضع دائما لمنطق العقل. وهو كلام لا يقوله إلا من لا يعرف كيف توضع القواعد في العلوم، وأنه ينبغي أن يرفع عنها كل ما يعترضها من إضطراب، بحيث تبسط سلطانها على جميع العناصر والجزئيات بسطا تاما كاملا»[2].

كما رد الدكتور شوقي ضيف على من زعموا أن الكوفيين كانوا اكثر بصرا بروح اللغة، وأدق حسا، وأنهم لم يخضعوا –مثل البصريين– للمنطق والفلسفة* بأن الكوفيين كانوا يخضعون بدورهم لهما، بل ربما زادوا عنهم خضوعا أحيانا على نحو ما يصوره لنا موقفهم من القياس؛ إذ يقيسون على غير المسموع عن العرب، كما رأينا قياسهم في وجوب إهمال (إنْ) المخففة من الثقلية؛ لأنها لا تشبه الفعل كالمشددة، وكما رأينا قياسهم العطف ب(لكنْ) في الإيجاب على العطف ب (بل) إلى غير ذلك من الظواهر النحوية التي أجازوها بناء

---

[1] المدارس النحوية ص162.

[2] المدارس النحوية ص161.

على القياس غير المعتمد على السماع، وإستدل الدكتور شوقي ضيف على جنوح الكوفيين إلى المنطق والفلسفة في نحوهم بأن الفراء – وهو الواضع الحقيق للنحو الكوفي– كان معتزليا ومتكلما متفلسفا، بل لقد قال المترجمون له إنه كان يتفلسف في تصانيفه ويصطنع فيها ألفاظ الفلاسفة، ومن يرجع إلى كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين) يجد فيه عتادا غزيرا من الحجج المنطقية العقلية التي أدلى بها الكوفيون في حوارهم وجدالهم الواسع مع البصريين مما ينقض الزعم السالف نقضا.

والغريب أن كثيرا من الدارسين المحدثين يربطون بين مذهب الكوفيين والمنهج الوصفي الحديث زاعمين أنهم يصفون الظواهر اللغوية على ما هي عليه دون الغوص وراء الحجج المنطقية، والعلل الفلسفية، وقد رأينا أن الكوفيين يقيسون على ظواهر لغوية ليست مسموعة عن العرب، وإنما يسوقهم إلى ذلك إهتداؤهم بالمنطق والفلسفة مع أن البصريين إلى المنهج الوصفي أقرب من الكوفيين؛ إذ لم يكونوا يقيسون إلا على ما سمعوه عن العرب، ولم يكونوا يخرجون أو يؤولون الشواهد التي تخالف القواعد المطردة إلا بالحجج اللغوية، وإذا لجئوا إلى المنطق فإنما يلجئون إليه بالقدر الذي يعينهم على فهم الظاهرة، والربط بين عناصرها، يقول الدكتور شوقي ضيف: «ينبغي أن نحذر مبالغات المتشيعين للكوفيين حين يزعمون أنهم كانوا يبنون قياسهم دائما على السماع، فقد كانوا يجافونه أحيانا ويضربون عنه صفحا، مهتدين بالمنطق العقلي الخالص. ومن يرجع إلى كتاب سيبويه يجده مع ما يمتلئ به من حجج منطقية رائعة لا يدلي بقياس ولا قاعدة نحوية عامة دون سماع من أفواه الفصحاء الخلص، وما يخضون فيه من الشعر والكلام»[1].

ونحمد للدكتور شوقي ضيف –رحمه الله تعالى– إنصافه للمذهب البصري، ووضع الحق في نصابه.

---

[1] المدارس النحوية ص164،165.

3-مخالفتهم في المصطلحات والعوامل والمعمولات:

ومما يميز مذهب الكوفيين عن مذهب البصريين أنهم شقوا لأنفسهم طريقا إلى وضع مصطلحات على الوظائف النحوية المختلفة تختلف عما وضعه البصريون، وقد جعلنا حديثنا عن العوامل والمعمولات عند الكوفيين وضعه البصريون، وقد جعلنا حديثنا عن العوامل والمعمولات عند الكوفيين مندرجا تحت حديثنا عن المصطلحات عندهم؛ لأن العوامل والمعمولات متصلة بالمصطلح النحوي؛ إذ كل عامل عندهم يأخذ مصطلحا خاصا، كما أن كل معمول يأخذ مصطلحا خاصا أيضا، ولم ينشأ المصطلح النحوي عند الكوفيين من فراغ، بل تأثروا في مصطلحاتهم بشيوخ البصريين؛ لان الخليل بن أحمد الذي أخذ عنه أئمة الكوفيين أول من أطلق المصطلحات النحوية على النقط التي وضعها أبو الأسود الدؤلي للدلالة على أحوال أواخر الكلمات المختلفة، فما صنعه الخليل يعد الخطوة الأولى التي خطاها الدارسون في تصنيع النحو، ونقله من عهد إلى عهد، وعن الخليل أخذ النحاة الذين تلمذوا له فكرة وضع المصطلحات، وإن إفترق تلاميذه فريقين، تأثر كل فريق بمنهج دراسي خاص، وكان لكل فريق منهما مصطلحات خاصة به، تخضع في الغالب لمزايا منهجه، وتبدو فيه خصائصه»[1].

و«لعل مما يدل أكبر الدلالة على أن الكوفيين كانوا يقصدون قصدا إلى أن تكون لهم في النحو مدرسة يستقلون بها –أنهم على الرغم من تلمذة أئمتهم الأولين على أيدي البصريين وعكوفهم جميعا على كتاب سيبويه ينهلون منه ويتعلمون، حاولوا جاهدين أن يميزوا نحوهم بمصطلحات البصريين والنفوذ إلى آراء خاصة بهم بعض العوامل والمعمولات»[2].

وقد قسم الدكتور مهدي المخزومي المصطلحات التي إصطنعتها المدرستان إلى ثلاث طوائف:

---

[1] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/مهدي المخزومي ص305.

[2] المدارس النحوية ص165.

أ- طائفة كوفية خالصة، لم يعرفها البصريون.

ب- طائفة بصرية خالصة، لم يعرفها الكوفيون.

ت- طائفة كوفية بصرية، إلا أن لها عند الكوفيين إسما، وعند البصريين إسما آخر.

فمن الطائفة الأولى: (خلاف)، فلم يكن للبصريين مصطلح يقابل هذا، وإنما هو عامل كوفي، أعمله الكوفيون في عدة مواضع، وهي: الظرف المخبر به عن الإسم في نحو قولهم: (خالدٌ عندَك)، و(البحرُ أمامَك)، والمفعول معه في نحو قوله: (إستوى الماءُ والخشبةَ)، والفعل المضارع المنصوب بعد حروف العطف في نحو قولهم:(لا تظلمني فتندمَ)، وعلى مذهب الكوفيين في نصب هذه المواضع الثلاثة بالخلاف يعقب الدكتور مهدي المخزومي بقوله: «ومن الغريب أن يقول الكوفيون بالنصب على الخلاف في هذه المواضع، ولا يقولوا به في نصب المستثنى ب(إلا)، مع أن المخالفة بين المستثنى وما قبله أبين منها في هذه المواضع التي نص الكوفيون فيها على النصب بالخلاف، لعدم المماثلة في الحكم بينها وبين ما قبلها»، ثم أثنى الدكتور مهدي المخزومي على مذهب الكوفيين هذا، فقال: «ويبدو لي أن النصب على الخلاف لو عمل به بعد توسيع نطاقه ومجال عمله لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده المحدثون، وأداة للتخلص من كثير من مجادلات القدماء»[1].

ومن هذه الطائفة أيضا الصرف، وقد جعله الفراء علة لنصب المفعول معه في مثل: (جاء محمدٌ وطلوعَ الشمس)، بينما نصبه جمهور البصريين بالفعل الذي قبله بواسطة الواو، كما جعله الفراء علة نصب المضارع بعد واو المعية وفاء السببية، و(أو) في مثل: (لأستسهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المنى)، و(ما تأتينا فنتحدثَ معك)، و(لا تنهَ عن خلقٍ وتأتي مثلَه)، بينما ذهب جمهور البصريين إلى أن المضارع بعد هذه الأحرف منصوب ب(أنْ)

[1] مدرسة الكوفة ص297.

مضمرة وجوبا[1]، ولهذا أطلق الكوفيون على هذه الأحرف التي ينصب الفعل المضارع بعدها أحرف الصرف.

ومن الطائفة الثانية: لام الإبتداء، وهو مصطلح بصري لا يعرفه الكوفيون، بل ينكرونه، لأن ما يسميه البصريون لام إبتداء يسميه الكوفيون لام قسم، وعندهم أن اللام في قولهم: (لَزيدٌ أفضلُ من عمرو): «جواب قسم مقدر، والتقدير: (واللهِ لزيدٌ أفضل من عمرو)، فأضمر اليمين؛ إكتفاء باللام منها»[2].

وقد تبنى الدكتور مهدي المخزومي مذهب الكوفيين، فقال: «ويخيل إلى أن الكوفيين على حق في إعتبار لام الإبتداء لاما تقع في جواب القسم؛ لأن ما يؤديه مثل قولهم: (لخالد مجتهد) عند حذف القسم هو نفس ما يؤديه قولهم: (والله لخالد مجتهد) من إرادة التوكيد، ومحاولة إزالة الشك من نفس المخاطب الذي يشك أو يخيل إلى المتكلم أنه يشك في نسبة الإجتهاد إلى خالد، وما دام الأمر كذلك فليس في تعدد اللام وإعتبارها لام إبتداء حينا، ولام قسم حينا آخر فائدة عملية»[3].

ورأي الدكتور مهدي المخزومي هذا سائغ ومقبول ويقتضي عدم التعدد للوظيفة النحوية الواحدة تحت مصطلحات مختلفة، غير أن مذهب البصريين في نحو قولهم: (لزيدٌ أفضل من عمرو) لا يقتضي حذفا وتقديرا.

ومن الطائفة الثانية أيضا إسم الفعل، وهو عند البصريين يصدق على تلك الكلمات التي تدل على ما تدل عليه الأفعال، غير أنها تقبل بعض علامات الإسم، وهو التنوين، للدلالة على التنكير، ومنها ما على حرفين، مثل (صهْ، مهْ، ويْ)، ومنها ما هو على أكثر من حرفين إلا أنه يخالف صيغ الأفعال (شتانَ، هيهاتَ)، وهو عند الكوفيين فعل حقيقي؛ لأنه يدل على ما يدل الفعل من الحدث والزمان، وقد أقر البصريون بدلالته على الزمن،

---

[1] المدارس النحوية ص165،166.

[2] الإنصاف لابي البركات الأنباري 399/1، المسألة (58).

[3] مدرسة الكوفة ص307.

قسموه إلى إسم فعل ماض، وإسم فعل مضارع، وإسم فعل أمر، ولكنهم لا يعدونه فعلا حقيقيا، كما عده الكوفيون؛ لأنه يقبل التنوين، وهو من الأسماء، وقد رجح الدكتور مهدي المخزومي ما ذهب إليه الكوفيون هذه الألفاظ أفعال حقيقية، فقال: «أما التنوين الذي إستند إليه البصريون في (صهٍ، مهٍ، آهٍ) فلا أظنه بمانع أن تكون أفعالا؛ لأنه ليس تنوين تنكير كما زعم البصريون، ولكنه جيء به لتكثير اللفظ في كثير من أسماء الأفعال مما بني على حرفين، بعد أن إستقرت الوحدة الكلامية في اللغة العربية في الثلاثي»[1].

ولكن الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد يرى أن مذهب الكوفيين فاسد من عدة وجوه:

أحدها: أنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربية.

وثانيها: أن منها ما ينون، وقد علمنا أن الفعل لا ينون.

وثالثها: أن منها ما وضع على حرفين أصالة ك (مهٍ، صهٍ)، وقد علمنا أنه ليس لنا فعل وضع على حرفين.

ورابعها: أنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة.

وخامسها: أن الدال على الأمر منها لا تتصل به نون التوكيد[2].

وأطلق بعضهم على إسم الفعل (خالفة)[3]، وقد أطلق الدكتور تمام حسان على إسم الفعل (خالفة الإخالة)، وهي إحدى الخوالف الأربع في اللغة، والثانية (خالفة الصوت)، والثالثة (خالفة التعجب)، والرابعة (خالفة المدح أو الذم)[4].

---

[1] مدرسة الكوفة ص308.

[2] عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير 82/4.

[3] إرتشاف الضرب لأبي حيان 12/1.

[4] اللغة العربية معناها ومبناها ص113، وما بعدها.

ومن الطائفة الثانية أيضا المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، وهذه ألفاظ بصرية؛ لأن المفاعيل عند البصريين خمسة، وهي: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لأجله، ولا يعرف الكوفيون منها إلا المفعول به، أما المنصوبات الأخرى التي هي مفاعيل عند البصريين، فهي عند الكوفيين أشباه مفاعيل[1].

ومن الطائفة الثالثة –وهي المصطلحات التي إختلف حولها البصريون والكوفيون– (الجحد)، وهو ما يقابله عند البصريين مصطلح (النفي)، و(المحل أو الصفة)، وهو مصطلح كوفي، ويقابله عند البصريين (الظرف)، مثل: (أمامك زيد)، و(في الدار عمرو)[2]، و(الترجمة والتبيين)، ويقابله عند البصريين مصطلح (البدل)، و(الفعل الدائم)، ويقابله عند البصريين مصطلح(إسم الفاعل) و(الأدوات)، وهي عند البصريين (حروف المعاني)، و(الخفض)، ويعني به البصريون (الجر)، و(المجهول) وهو ما يعرف عند البصريين بضمير الشأن أو القصة أو الحديث، و(العماد) وهو ما يعني به البصريون ضمير الفصل، و(حروف الصفة)، ويقابلها عند البصريين حروف الجر، ويسميها الكوفيون أيضا (حروف الخفض) و(حروف الإضافة) و(النعت)، وهو من إصطلاح الكوفيين، وربما قاله بعض البصريين أيضا، ويقابله عند البصريين(الصفة أو الوصف)، و(الإدِّغام) بتشديد الدال مصطلح بصري، ويقابله (الإدْغام) عند الكوفيين[3]، و(المكني)، ويسميه البصريون (ضميرا)، و(حروف الصلة أو الحشو)ن وهي عبارة كوفية يقابلها عند البصريين (حروف الزيادة)[4]، و(النسق) ويقابله عند البصريين (العطف بالحرف)، و(الرفع والنصب والجزم والخفض)، فهذه الألقاب يطلقها الكوفيون على أواخر الكلم المعرب والمبني، أما البصريون فيطلقونها على أواخر الكلم المعرب فقطن أما أواخر الكلم المبني فيطلقون عليه (الفتح والكسر والضم

---

[1] مدرسة الكوفة ص308.

[2] بالإنصاف 51/1، مسألة (6).

[3] شرح المفصل لإبن يعيش 121/10.

[4] السابق 8/م128.

والسكون)[1]، و(لا) التبرئة، ويقابلها عند البصريين (لا) النافية للجنس، و(ما يجرى وما لا يُجرى)، ويقابله عند البصريين (المصروف والممنوع من الصرف)[2]، و(التقريب) والمراد به عند الكوفيين إسم الإشارة الذي يعمل عمل (كان) وأخواتها إذا أريد به التعريق، يقول السيوطي: «وذهب الكوفيون إلى أن (هذا وهذه) إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في إحتياجهما إلى إسم مرفوع وخبر منصوب، نحو: (كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما)، و(كيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة).

وكذلك كل ما كان فيه الإسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود نحو: (هذا غبين صياد اشقى الناس) فيعربون (هذا تقريبا) والمرفوع إسم التقريب والمنصوب خبر التقريب؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع، وأتى بإسم الإشارة تقريبا للقدوم والطلوع، ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهما حاضران، وأيضا فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما، وتبين أن المرفوع بعد إسم الإغشارة يخبر عنه بالمنصوب لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى كما لو أسقطت كان من (كان زيد قائما)»[3].

وقد عقب الدكتور شوقي ضيف على هذه المصطلحات النحوية التي شاعت في مذهب الكوفيين بقوله: «وواضح أن هذه المصطلحات ظلت لا تسود في النحو العربي، إذا نحن إستثنينا إصطلاح النعت وعطف النسق؛ لأن نظامه الذي وضعه البصريون هو الذي عم بين العلماء والناس في جميع الأمصار والأعصار، وهو لم يعم عفوا، إنما عم لدقته المنطقية، وكأن عقول البصريين كانت أكثر خضوعا وإذعانا لسلطان المنطق، ومناهجه الصارمة»[4].

---

[1] راجع شرح المفصل 72/1.

[2] راجع مدرسة الكوفة ص 309، وما بعدها، والمدارس النحوية د/شوقي ضيف ص165، وما بعدها،

[3] الهمع 113/1.

[4] المدارس النحوية ص167.

وأما العوامل والمعمولات فقد إختلف حولها البصريون والكوفيون أيضا، حيث نجد العامل في كل وظيفة نحوية مختلفا عند الكوفيين عنه عند البصريين، ومن ذلك عامل الرفع في المبتدأ «فذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالإبتداء، وهو معنى»[1]، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما مترافعان.

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن رأي الكوفيين واضح الضعف؛ لأنه ينتهي بهم إلى الدور المحال، كما يقول إلى أن يرتفع المبتدأ بشيء يجري على اللسان قبل النطق به، وقد لا يكون الخبر إسما مرفوعا بل يكون فعلا في مثل: (محمد كلمته)، وقد ذهبوا في هذه العبارة إلى أن رافع المبتدأ هو الضمير المنصوب العائد على المبتدأ، والمتصل بالفعل، وهو إبعاد في تقدير العامل في المبتدأ، بل هو تكلف شديد[2].

وإختلفوا في عامل الفضلات، فذهب الفراء إلى أن عامل النصب في الفضلات هو الفعل مع الفاعل، وهو –كما يقول الرضي– قريب على الأصل المذكور؛ إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معا سبب كونها فضلة، فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة، وذهب هشام بن معاوية من الكوفيين أيضا إلى أن عامل الفضلات هو الفاعل فقط، وليس –كما يقول الرضي– ببعيد؛ لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء الأول بإنضمامه إليه كلاما، فصار غيره من الأسماء فضلة وذهب البصريون إلى أن عامل النصب في الفضلات هو الفعل، نظرا إلى كون المقتضي للفضلات، وقد رجح الرضي رأي الكوفيين، بناء على الأصل الممهد المذكور[3].

كما اختلفوا أيضا في رافع الفعل المضارع الذي لم يسبقه ناصب أو جازمن فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه مرفوع بوقوعه موقع الاسم فإن (يقوم) في نحو: (زيد يقوم) وقع موقع (قائم)، وقد ضعفه إبن مالك؛ لأن منتقض بنحو: (هلا تفعلُ) ن و(جعلت

---

[1] شرح المفصل لإبن يعيش 84/1.

[2] المدراس النحوية ص168.

[3] شرح الكافية 21/1.

أفعلُ، و(ما لك لا تفعلُ)، و(رأيت الذي يفعلُ)؛ فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الإسم لا يقع فيها موقعه، وإختلف الكوفيون فيما بينهم، فذهب الفراء إلى أن رافعه تجرده من النواصب والجوازم، ويرى الدكتور شوقي ضيف أن الفراء إستمد رأيه هذا من رأي الأخفش الذي يذهب إلى أن رافعه تعريه من العوامل اللفظية مطلقا، فقد إختاره الفراء، ولكنه حاول التغيير والتحريف والتبديل فيه، وواضح أنه نفس رأي الأخفش بصيغة جديدة [1].

وذهب ثعلب إلى أنه مرفوع بنفس المضارعة، وقد رد الدكتور شوقي ضيف رأي ثعلب أيضا إلى رأي الفراء والأخفش، وقال: «ولعل ذلك ما جعل ثعلبا يذهب إلى أنه مرفوع بالمضارعة محاولا بذلك النفوذ إلى رأي جديد»[2].

وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بأحرف المضارعة، فيكون عامله لفظيا، ف(أقوم) مرفوع بالهمزة، و(نقوم) مرفوع بالهمزة، و(نقوم) مرفوع بالنون، و(تقوم) مرفوع بالتاء، و(يقوم) مرفوع بالياء[3].

وقد إنتقد الدكتور شوقي ضيف مذهب الكسائي أيضا؛ لأنه يجعل جزءا من أجزاء الفعل عاملا فيه، وكأن الشيء يعمل في نفسه[4].

ونلاحظ أن الدكتور شوقي ضيف يتعقب آراء الكوفيين بالنقد، في حين يتغاضى عما وجه من نقد إلى رأي البصريين، ولما رأى مذهب الفراء خاليا من النقد؛ لأنه أقرب إلى الواقع اللغوي، وأبعد عن النظرة الفلسفية رده إلى مذهب الأخفش الذي هو من البصريين، وقد رأينا أن إبن مالك أثبت ما في مذهب جمهور البصريين من قصور، حيث لا ينطبق مذهبهم على كل فعل مضارع مرفوع، ولكن مذهب الفراء الذي إختاره إبن مالك، ونسبه إلى حذاق

---

[1] المدارس النحوية ص 169.

[2] السابق ص 169.

[3] راجع الهمع 1/ 164،165.

[4] المدراس النحوية ص169.

الكوفيين[1] «لقي تأييدا من الدارسين المتأخرين فكان المعربون يستندون إليه في إعتلالهم لإرتفاع الفعل المضارع»[2].

كما إختلفوا أيضا في عامل رفع الفاعل، فذهب الجمهور –ومنهم البصريون– إلى أن رافعه العامل المسند إليه من فعل أو ضمن معناه؛ لأنه طالب له، وذهب هشام بن معاوية الضرير –وهو من الكوفيين– إلى أن رافعه الإسناد، أي: النسبة، فيكون العامل معنويا، وقد ضعفه الجمهور؛ إذ لا يعدل إلى جعل العامل معنويا إلا عند تعذر اللفظي الصالح، وهو هنا موجود، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أن الفاعل يرتفع بإحداثه الفعل، ونقل عن خلف أن العامل فيه معنى الفاعلية[3].

وإذا نظرنا في حقيقة هذا الخلاف نجد هذه الآراء كلها ترجع إلى رأي الجمهور؛ لأن الإسناد الذي قال به هشام ما هو إلا تعلق الفعل بالفاعل، كذلك معنى الفاعلية الذي قال به هشام ما هو إلا تعلق الفعل بالفاعل، كذلك معنى الفاعلية الذي قال به الكسائي[4]، يقول الدكتور مهدي المخزومي: «ويخيل إليَّ ان خلفا وهشاما متفقان، وإن إختلفت عبارتهما، فليست الفاعلية إلا تلبس الفاعل بالفعل، أو إسناد الفعل إلى الفاعل، ولذلك كان الرضي بنسب القول بالإسناد إلى خلف[5]، ويخيل إليّ أيضا أنهما اخذا ذلك عن الكسائي في ذهابه إلى أن رافع الفاعل هو كونه داخلا في الوصف»[6].

وإختلفوا في جازم جواب الشرط في نحو قولهم: (مَنْ يقمْ أقمْ معه)، فذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، قياسا على الجر بالجوار، وذهب المحققون من البصريين إلى أن جازمه الأداة عملت فيه كما عملت في الشرط بإتفاق؛ لإقتضائها إياهما

---

[1] الهمع 164/1.

[2] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهي المخزومي ص293.

[3] الهمع 159/1.

[4] السابق 159/1.

[5] شرح الكافية71/1.

[6] مدرسة الكوفة د/مهدي المخزومي ص293.

فعملت فيهما كما عملت (كان)، و(ظنَّ)، و(إنَّ) في جزأيها، وعزاه السيرافي لسيبويه، وذهب الأخفش إلى أن جازمه فعل الشرط، وإختاره إبن مالك؛ لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والإستلزام، ونقل عن الأخفش قول آخر، وهو أن جازمه الأداة والفعل معا[1].

ونرى أن مذهب جمهور البصريين هو الأصح؛ لأن الأداة هي اليت قامت بالربط بين جزأي أسلوب الشرط، فالربط المعنوي بينهما يقتضي جزمهما معا بهذه الأداة.

وإختلفوا كذلك في عامل النصب في المستثنى ب(إلا)، فذهب سيبويه إلى أنه الفعل أو معناه بواسطة (إلا)، وذهب أبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أنه (إلا) نيابة عن (أستثني) في سائر أساليب الإستثناء.

وذهب الفراء –وهو المشهور من مذهب الكوفيين– إلى أن (إلا) مركبة من حرفين، وهما: (إنَّ) التي تنصب الإسم، وترفع الخبر، و(لا) التي هي للعطف، ثم خففت نون (إنَّ)، وأدغمت في (لا)، فأعملوها فيما بعدها عملين، فنصبوا بها في الإيجاب نظرا إلى (إن)، وعطفوا بها في النفي، نظرا إلى (لا)،وقد حكم إبن يعيش على ذلك بالفساد؛ لأنهم يقولون: (ما أتاني إلا زيدٌ)، فليس ههنا عطف، ولا نصب، بل رفع(زيد) على الفاعلية، وحكى عن الكسائي أن المستثنى منصوب ب(أنَّ) مقدرة بعد(إلا)، فالتقدير في قولهم: (قام القوم إلا زيدا): (قام القوم إلا أنَّ زيدًا لم يقم)، وقد رده الفراء محتجا بأن النصب لو كان ب(أنَّ) مقدرة لجاز النصب بها في قولهم: (قام زيد لا عمرو)كذلك، ورد بعضهم رأي الكسائي إلى رأي سيبويه؛ لأن قول الكسائي لتقرير معنى الإستثناء، لا لتحقيق نفس العامل[2].

وأرى أن ناصب المستثنى ليس عاملا لفظيا، وإنما هو معنوي، وهو المخالفة، أي: مخالفة المستثنى للمستثنى منه في الحكم، وتتضح هذه المخالفة في الإستثناء التام الموجب، فإذا قيل: (زارني الأصدقاء إلا عليا)، فإن الزيارة حدثت من الأصدقاء، ولم تحدث من

---

[1] الإنصاف 602/2، وما بعدها، والهمع 61/2.

[2] شرح المفصل لإبن يعيش 76/2،77.

(علي)، وهذه هو المقصود بالمخالفة، والدليل على ذلك ان المخالفة إذا فقدت من أسلوب الإستثناء فقد النصب.

فإذا قيل: (ما زارني إلا علي) أعرب ما بعد (إلا) فاعلا للفعل.

ومهما يكن من أمر فإن البحث عن العامل لا يفضي إلى القطع بشيء[1].

وقد ذكرنا سابقا أن الكوفيين قالوا بالخلاف في المفعول معه، وفي الظرف المنصوب المخبر به عن المبتدأ، وفي الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء، ولم يقولوا به في المستثنى، وهو كما يقول الدكتور/ مهدي المخزومي أبين في المستثنى.

وهكذا فإن المتتبع للوظائف النحوية المختلفة يجد الخلاف حول عواملها بين البصريين والكوفيين بينا، وتارة يكون مذهب الكوفيين أقرب إلى الواقع اللغوي، وفي معظم الأحوال يكون مذهب البصريين هو الأقرب، وقد إختلفت أراء الدارسين المحدثين تجاه هاتين المدرستين، فمنهم من يميل إلى المدرسة الكوفية، ويدافع عن آرائها متحاملا على البصريين متهما إياهم بالغلو في التقدير والتأويل تأثرا بالمنطق والفلسفة، ومنهم الدكتور مهدي المخزومي في كتابه: (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، ومنهم من يميل إلى المدرسة البصرية متبنيا آراء أصحابها، مدافعا عنها، واصفا إياها بسلامة القياس، وإطراد القاعدة، متحاملا على الكوفيين، متهما إياهم بتفكك القواعد نظرا إلى المبالغة في تعدد القياس، وبالبعد في التقدير والتأويل، ومنهم الدكتور شوقي ضيف في كتابه: (المدارس النحوية)، والشيخ محمد الطنطاوي في كتابه: (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، فقد أراد الدكتور شوقي ضيف أن يهدم ما ثبت في الاذهان من أن البصريين أميل إلى كثرة التقديرات والتأويلات نظرا إلى تأثرهم بالمنطق والفلسفة، وأن الكوفيين أميل إلى وصف الواقع اللغوي، والبعد عن التقديرات والتأويلات، فأثبت عكس ذلك، وهو ان الكوفيين هم الذين بالغوا في التقدير، وضرب لذلك أمثلة تصور مدى بعدهم في التأويل والتقدير؛ شغفا بالخلاف على

---

[11] قراءة إبن عامر صوتيا وصرفيا ونحويا، رسالة ماجستير إعداد المؤلف، كلية دار العلوم –جامعة القاهرة ص267.

المدرسة البصرية، فمن ذلك المنادى المفرد المعرفة في نحو قولهم: (يا زيدُ)، فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أنه مبني على الضم في محل نصب بفعل محذوف، تقديره: (أدعو) نابت عنه (يا)، وبحرف النداء نفسه الذي سد مسد الفعل عند المبرد.

وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع، وليس مبنيا؛ لتجرده عن العوامل اللفظية، ولا يعني ان التجرد عامل الرفع، كما قال بعضهم في المبتدأ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء، فلا بد من الإعراب، وقد علل إختيار الرفع دون الجر والنصب بأن الجر يوقع في شبه المضاف إلى ياء المتكلم التي حذفت، وبأن الفتح يوقع في شبه الممنوع من الصرف، وعلل عدم التنوين بالفرق بين ما رفع لغير عامل، وما رفع لعامل، ولا يتعرض عليه بالمبتدأ؛ فإن العامل فيه عنده هو الخبر[1]، ولا يخفى ما في هذه التقديرات والتأويلات من بعد وتكلف، «وقال الفراء: أصل (يا زيدُ): (يا زيدا) ليكون المنادى بين الصوتين ثم إكتفى ب(يا)، ونوى الألف فصار كالغايات فبني على الضم»، كما يذهب إلى أن فتحة المضاف فتحة بناء، لا إعراب، وأن سبب العدول من البناء على الضم إلى البناء على الفتح نيابة المضاف إليه مناب الألف المحذوفة من(زيد)، وقد عقب الرضي على ذلك بقوله: «ولا أدري ما يقول في نصب المضارع[2] والمفرد النكرة، ولم لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا»[3].

ومن ذلك أيضا موقف الكوفيين من الإسم المرفوع بعد (لولا) في نحو قولهم: (لولا زيدٌ لأكرمتك)، فقد ذهبوا إلى أنه مرفوع ب(لولا) نفسها، وليس مرفوعا على الإبتداء الذي حذف خبره كما يقول البصريون، وقد نابت (لولا) عند الكوفيين عن الفعل الذي هو (يمنع)، والتقدير عندهم: (لولا يمنع زيد....) وهذا الموقف يقتضي أن تفيد (لولا) معنى النفي، وقد ضعفه إبن يعيش لوجوه، منها انها لو كانت تفيد النفي لصح وقوع (أحد) بعدها؛ لأن (أحد) يعمل فيه النفي، ولم يسمع منهم ذلك، ومنها أنها لو كانت في معنى النفي لجاز أن يعطف عليها بالواو و(لا) توكيدا لنفي، فيقال: (لولا زيد ولا خالد لأكرمتك)، ولكن لم يسمع منهم ذلك

---

[1] شرح الرضي على الكافية لإبن الحاجب 1/131،132.

[2] يعني: الشبيه بالمضاف.

[3] السابق 1/132،133.

أيضا، ومنها أيضا أنها ليست من الحروف المختصة، بل قد تدخل على الأسماء والافعال، ومن ثم لا تعمل؛ لأن ما يعمل من الحروف هو المختص منها بالدخول على الأسماء، أو بالدخول على الأفعال[1]. وقد عقب الدكتور شوقي ضيف على هذا الرأي الذي عزاه إلى الفراء خاصة بقوله: «وليس في حروفها ولا في مادتها ما يشير إلى هذا الفعل، وكأنه أوجد بين الحروف أداة تعمل الرفع في الأسماء، وهو إبعاد واضح في التقدير»[2].

وبعد أن ساق الدكتور شوقي ضيف أمثلة تصور مغالاة الكوفيين في التقدير والتأويل إختتم حديثه عن المدرسة الكوفية بقوله: «وعلى هذه الشاكلة كان الكوفيون يحاولون النفوذ إلى آراء جديدة في العوامل والمعمولات، كما كانوا يحاولون النفوذ إلى بعض المصطلحات التي يخالفون بها ما إصطلح عليه البصريون، حتى يفترق نحوهم على الأقل بعض الإفتراق من نحو البصرة، وبذلك كله وبما سنفصل فيه الحديث عند اعلامهم، إستطاعوا أن يكوِّنوا لهم مدرسة نحوية مستقلة، لا ترقى حقا إلى منزلة المدرسة البصرية، ولكنها على كل حال مدرسة بينة المعالم، واضحة القَسَمَات والملامح»[3].

وأما الشيخ محمد الطنطاوي فقد إنتهى أيضا بعد عرضه لمنهج المدرسة الكوفية وخصائصها مقارنا بينها وبين المدرسة البصرية إلى ترجيح المدرسة البصرية، وكان ترجيحه إياها راجعا إلى ثلاثة أمور:

الأول: أن البصريين يؤثرون السماع على القياس، فلا يصيرون إلى القياس إلا إذا أعوزتهم الحاجة، وحملهم على هذا سهولة إتصالهم بجمهرة العرب، ولكثرتهم حولهم قد تعصبوا في رواياتهم فلا يحملونها إلا عن موثوق بفطرته، أما الكوفيون، فعلى عكسهم فضلوا القياس على السماع في كثير من مسائلهم لتنائيهم عن خلص العرب، ولذا تساهلوا في رواياتهم فتلقوها عن أعراب لا يرى البصريون سلامتهم.

---

[1] شرح المفصل لإبن يعيش 96،95/1.

[2] المدارس النحوية ص171.

[3] المدارس النحوية ص171.

الثاني: أنهم إحتاطوا في أقيستهم فلم يدونوها إلا بعد توافر أسباب الإطمئنان عليها بخلاف الكوفيين الذي فككوا من قيودهم.

الثالث: أنهم لا يعولون على القياس النظري عند إنعدام الشاهد إلا فيما ندر جدا، أما الكفيون فطالما جنحوا إليه[1].

وبالجملة فإن مذهب البصريين ظل على إمتداد العصور هو الشائع والمأخوذ به لدى الدارسين قديما وحديثا، ولما كان مذهب البصريين هو الشائع في الدراسات النحوية عمد كثير من المحدثين إلى الآراء الكوفية فتبنوا كثيرا منها، ونسبوها إلى أنفسهم بدعوى التجديد والتطور في النحو، ولذلك نلاحظ أن محاولات التجديد في النحو يرجع معظمها إلى آراء الكوفيين، لما تجنح إليه من وجوه الترخص والتساهل في القواعد النحوية.

الدرس الرابع: نحاة مدرسة الكوفة:

لقد قسم الشيخ محمد الطنطاوي نحاة الكوفة إلى طبقات، وجعل الطبقة الأولى تتمثل في ابي جعفر الرؤاسي: محمد بن الحسن، مولى محمد بن كعب القرظي، وقد لقب بالرؤاسي لكبر رأسه، ونشأ بالكوفة، ولكنه رحل إلى البصرة، فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وغيره من علماء الطبقة الثانية البصرية، ثم قفل إلى الكوفة وإشتغل فيها بالنحو مع إبن أخيه: معاذ الهراء، وغيره، فتكونت الطبقة الأولى الكوفية، ثم صنف كتابه: (الفيصل) في النحو، وقد ذكر الشيخ الطنطاوي أن سيبويه نقل عنه في كتابه، كم نقل عن البصريين[2].

---

[1] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص100،101.

[2] السابق ص69،70.

وقد ذكرنا سابقا ان أبا جعفر الرؤاسي كان يزعم أن كل ما في كتاب سيبويه من قوله: (وقال الكوفي) إنما يعينه، وأن الدكتور شوقي ضيف ذكر أن كتاب سيبويه يخلو تماما من هذه الكلمة، كما ذكر انه لم يُدْلِ بآراء في النحو ذات قيمة[1]، وقد ذكر الشيخ الطنطاوي أن النحو في الكوفة يرجع إليه دراسة وتأليفا، فهو راس الطبقة الأولى الكوفية، وكتابه أول مؤلف في النحو بالكوفة، وقد توفي بالكوفة في عهد الرشيد سنة مائة وأربع وتسعين للهجرة [2].

كما تتمثل الطبقة الأولى أيضا في معاذ الهراء: أبي مسلم، وقد لقب ب(الهراء) لبيعه الثياب الهروية، وهو إبن أخي الرؤاسي، ومولى القرظي أيضا، أقام بالكوفة وإشتغل مع الرؤاسي في النحو، غير أن ولوعه بالأبنية غلب عليه، حتى عده المؤرخون واضع الصرف، ولم يوقف له على مصنف، عُمِّر طويلا، وتوفي بالكوفة سنة مائة وسبع وثمانين[3].

وقد بينا سابقا فساد مذهب من ذهبوا إلى أنه هو الواضع لعلم الصرف، ولم يكن لهذين العَلَمين من نحاة الكوفة أثر كبير في نشأة النحو الكوفي، وفي تحديد معالمه، وخصائصه، وإنما ترجع النشأة الحقيقية للنحو الكوفي إلى الكسائي، وتلميذه الفراء، وفيما يلي نتناول كلا منهما بالتفصيل.

الكسائي:

هو: علي بن حمزة بن عبد الله بن فيروز، أبو الحسن الأسْدي مولى بني أسد، الكوفي، المعروف بالكسائي، ولقب بذلك لإحرامه في كساء، وقيل: لإشتغاله على حمزة الزيات في كساء، كان نحويا لغويا أحد أئمة القراء، أصله من الكوفة، ثم إستوطن بغداد، فأدب الرشيد وولده الأمين، وقد قرأ على حمزة بن حبيب الزيات قراءته، وكان يقريء بها، ثم إختار لنفسه قراءة، وكان يقرا بها، وقد روى عن أبي بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة، وغيرهما، وروى عنه يحي بن زياد الفراء، وأبو عبيد، قال الشافعي: من أراد النحو فهو عيال على الكسائي،

---

[1] المدارس النحوية ص 153،154.

[2] نشأة النحو ص70.

[3] السابق ص70.

وأخذ الكسائي عن الخليل صناعة النحو، فسأله يوما: عمن أخذت هذا العلم؟ قال الخليل: من بوادي الحجاز، فرحل الكسائي إلى هناكن فكتب عن العرب شيئا كثيرا، ثم عاد إلى الخليل، فإذا هو قد مات، وتصدر في موضعه يونس بن حبيب، فجرت بينهما مناظرات، أقر له فيها يونس بالفضل، وأجلسه في موضعه.

توفي الكسائي سنة مائة وتسع وثمانين للهجرة على المشهور عن سبعين سنة، وكان ي صحبة الرشيد ببلاد (الري)، فمات بنواحيها هو ومحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة النعمان في يوم واحد، وكان الرشيد يقول: دفنت الفقه والعربية بالري، وقيل: إنه توفي ب(طوس) سنة مائة وإثنتين وثمانين للهجرة.

وقد رأى بعضهم الكسائي في المنام ووجهه كالبدر، فقال: ما فعل بك ربك؟ فقال: غفر لي بالقرآن، فقلت: ما فعل بحمزة؟ قال: ذاك في عليين، ما نراه إلا كما نرى الكواكب[1].

ويتضح مما تذكره كتب التراجم أن الكسائي كان موسوعيا في معارفه، حيث عرف بعلم(القراءات)، وكان أحد أئمة القراء السبعة، وله قراءة معروفة تناقلها عنه الرواة، كما كان واسع الإطلاع في اللغة والنحو، ويظهر انه لم يكفه حينئذ ما أخذه من اللغة وشواردها عن البدو الخلص في الجزيرة العربية –فقد مضى يكثر من سماعه عن أعراب الحطمة، وهم عشيرة من بني عبد القيس نزلت بغداد، وأقامت بها، وكأنه لم يكن يجد بأسا في الأخذ عن هؤلاء الأعراب، بينما كان البصريون لا يروون اللغة عن أمثالهم من العرب المتحضرين الذين يمكن ان يكون قد دخل الفساد على ألسنتهم، وسرعان ما ظهر أثر ذلك في مناظرته لسيبويه حين قدم سيبويه على البرامكة، فطلب سيبويه الجميع بينه وبين الكسائي للمناظرة، وقد سبقه إليه تلاميذه: الفراء، والأحمر، وهشام الضرير، ومحمد بن سعدان، وسأله الأحمر عن مسائل، وكلما أجابه سيبويه بجواب قال له: أخطأت يا البصري، فحضر الكسائي، فأقبل على سيبويه، فقال: تسألني أو أسألك، فقال: بل تسألني أنت، فأقبل عليه الكسائي، فقال: كيف تقول: (كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإن هو هي)، أو (فإذا هو إياها)؟

[1] البداية والنهاية لإبن كثير 718،719/10.

فقال سيبويه: (فإذا هو هي)، ولا يجوز النصب، فقال له الكسائي: لحنت، ثم سأل عن مسألة من هذا النحو، نحو: (خرجت فإذا عن عبد الله القائمُ –بالرفع، والقائمَ –بالنصب)، فقال سيبويه في ذلك بالرفع دون النصب، فقال الكسائي: ليس هذا من كلام العرب، والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه، فرفع ذلك سيبويه، ولم يجز فيه ذا يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد إجتمعت من كل أوب، ووفدت عليك من كل صقع، وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم اهل المصرين، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم، فيُحْضَرون ويُسْألون، فقال له يحي بن خالد وجعفر: قد أنصفت، وأمر بإحضارهم، فدخلوا، فسُئلوا عن المسائل التي جرت على سيبويه فقال: قد تسمعن وأقبل الكسائي على يحي، وقال: أصلح الله الوزير، إنه وفد عليك من بلده مؤملا، فإن رأيت أن لا ترده خائبا، فأمر له بشرة آلاف درهم، فخرج وتوجه نحو فارس وأقام هناك، ولم يعد إلى البصرة[1].

يقول الدكتور شوقي ضيف: «ويبالغ رواة هذه المناظرة، فيقولون: إن سيبويه حصر وأفحم، وفي رأينا أنه يفحم ولم يحصر، لأنه كان لا يعتد بما قد يفد على ألسنة مثل هؤلاء العرب المتحضرين، مما يخالف إستخدام الفصحاء ويشذ على القياس المبني على إستعمالهم وما يدور في ألسنتهم. والمهم أن هذه المناظرة أرست أصلا من أصول المدرسة الكوفية، وهو الأخذ باللغات الشاذة المخالفة للأقيسة البصرية من جهة وللشائع المتداول على أفواه العرب من جهة ثانية»[2].

وإذا كان الكسائي يمثل الطبقة الثانية من نحاة الكوفة فإنه بطبيعة الحال لا بد أن يكون قد أخذ عن الطبقة الأولى المتمثلة في أبي جعفر الرؤاسي، وأبي معاذ الهراء، فضلا عن أخذه عن نحاة البصرة: كالخليل بن أحمد، والأخفش الذي أقرأه كتاب سيبويه، وقد عزت إليه كتب التراجم وضع كتاب في (معاني القرآن)، وآخر في (مختصر النحو)[3]، وكتبا أخرى، ككتاب (القراءات)، وكتاب (العدد)، وكتاب (النوادر الكبير والصغير)، وغيرها، ولم

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف لإبن الأنباري 702/2، ومابعدها، المسألة رقم(99).

[2] المدارس النحوية ص174.

[3] تاريخ النحو، للأستاذ علي النجدي ناصف ص 28،29.

يبق من هذه المصنفات شيء، ولكن تحت أيدينا مما صنف الكسائي رسالة في (ما تلحن في العوام)، وجد منها نسختان مخوطتان: الأولى في برلين، وقد حققها وقدم لها «كارل بروكلمان»، وطبعت في (برسلاو)، وفي دار الكتب المصرية نسخة من هذا المطبوع رقمها 0237) لغة، والثانية في بومباي، بخزانة الجامع ضمن مجموعة من الرسائل، كتبت في القرن الثاني عشر للهجرة، صححها عبد العزيز الميمني الراجكوتي، وقدمها للطبع مع رسالتين أخريين، إحداهما (مقالة في كلا)، وما جاء منها في كتاب الله –عز وجل– لإبن فارس، والثانية: رسالة الشيخ إبن عربي إلى الإمام الفخر الرازي، وعنونت المجموعة ب(ثلاث رسائل)، وطبعت في المطبعة السفلية بمصر عام 1344هـ، ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن رسالة الكسائي رسالة في اللغة لا في النحو، تتضمن جملة الكلمات التي ينطق بها العامة على غير وجهها الصحيح، كان تكون مفتوحة الأول مثلا، وينطقون بها مكسورة أو مضمومة الأول، أو تكون بالصاد، ويلفظونها بالسين، أو بالعكس، أو تكون ملازمة صفة واحدة في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، فينطقون بها بالتاء مع المؤنث، وبالزيادة مع المثنى والجمع، وهكذا.

ثم ساق نماذج من هذه الرسالة توضح مضمونها، فمن ذلك قوله: «تقول (دعه حتى يسكت من غضبه) بالتاء، ولا يقالب النون، قال الله –عز وجل: «**ولمَّا سَكَتَ عَنْ موسى الغَضَبُ**»[1]، وقوله: «ونقول: (قد نفِد المال والطعام) بكسر الفاء، قال الله –عزوجل: «**قُلْ لَوْ كانَ البَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ ربِّي لَنَفِدَ البحرُ قَبْلَ أنْ تنفدَ كلماتُ ربِّي**»[2]، وقوله: «تقول: (كَبِد) –بفتح الكاف، وكسر الباء، قال الآخر:

أو كان بالفَرَدِ الحَوَّال لإنصَدَعَتْ من دونه كَبِدُ المستعصمِ الفَرَدِ

وقوله: «يقال: (قصَّ الشاة)، وقصَّصها –بالصاد، ولا يقال بالسين، و(القَسُّ) بالسين هو قس النصارى». وقوله: «ويقال: (عليَّ ثيابٌ جدد) –بضم الدال، و(الجُدَد)– بفتح الدال:

---

[1] الأعراف: 154.

[2] الكهف: 109.

الجبال»، وقوله: «وتقول: (رجل جنب)، و(رجلان جنب) و(نسوة جنب) للمذكر والمؤنث سواء، ويقال: (خاتِم الشي): آخره –بكسر التاء، ومنه قول الله –عز وجل: «**خاتِمَ النبيين**»[1]»[2]ن يعني على القراءة بكسر التاء.

ثم عقب الدكتور مهجي المخزومي على هذه الرسالة المنسوبة للكسائي بقوله: «أكبر الظن أن هذه الرسالة –إذا صحت نسبتها إلى الكسائي– هي أقدم عمل لغوي من نوعه في تاريخ العربية فلم أعلم أن أحدا قبل الكسائي عرض لمثل هذا الموضوع، وصنف فيه رسالة خاصة، وهذه الرسالة تعتبر تأريخا لظهور نتائج التفاعل بين اللغات المختلفة، التي تلاقت في صعيد الأمصار العراقية، ولبداية تطور الفصحى إلى حيث آلت إلى ما هي عليه لهجة أهل العراق اليوم، فهي رسالة في اللغة لا في النحو، وليس فيها ما يعين على توضيح منهجه في دراسة النحو ومسائله مما يتعلق ببناء الكلمات، ولا بأحوال أواخرها في ثنايا التأليف»[3].

والحق أن المتأمل في هذه النماذج التي نقلها الدكتور مهدي المخزومي من رسالة الكسائي (ما تلحن في العامة) لا يجدها في اللغة فقط، كما ذكر الدكتور مهدي المخزومي، حيث نفى كونها معالجة لما يتعلق ببناء الكلمة، وما يتعلق بأواخرها، وإنما هي –إلى جانب معالجتها لقضايا لغوية– تعالج في كثير منها قضايا صرفية، فتصويبه نطق الفعل (نَفِدَ) أن يكون بكسر الفاء –إشارة منه إلى أنه من باب (عَلِمَ– يَعْلَم)، وهو أحد أبواب الفعل الثلاثي المجرد مع مضارعه، كما أن تصويبه نطق كلمة (كَبِد) أنم تكون بكسر الباء – إشارة منه إلى أن وزنه (فَعِل) – بفتح الفاء وكسر العين، وهو أحد أوزان الإسم الثلاثي المجرد، ولم يقل بجواز إسكان عينه، كما جاز في نحو (فَخِذ)؛ لأنعينه ليست من أحرف الحلق، كما أن تصويبه نطق كلمة (جُدُد) بضمتين لا بضمة ثم فتحة إشارة منه إلى أن (جديد) يجمع على

---

[1] الأحزاب: 40.

[2] رسالة (ما تلحن فيه العلوم) للكسائي، طبعة كارل بروكلمان ص 31،37،39،41،46.

[3] مدرسة الكوفة ص104.

(جُدُد) بوزن (فُعُل)–بضمتين، وهو مقيس في جمع الإسم الرباعي الذي قبل آخره حرف مد، مثل: (سبيل، سبل)، و(نذير، نذر)، و(سعير، سعر)، و(حمار، حمر)، و(زبور، زبر)[1].

كما أن قوله: (رجل جُنُب، رجال جُنُب، نسوة جُنُب) بضمتين –إشارة منه إلى أن هذه الكلمة من الصفات المشبهة الملازمة للإفراد والتذكير، كما أن إختياره لكلمة (خاتِم) –بكسر التاء– إشارة منه إلى أنها إسم فاعل من (خَتَم)، وبكسر التاء قرأ الجميع إلا عاصما والحسن، فقد قرأ بفتح التاء –إسم آلة ك(الطابع)، و(القالب)[2].

وليس كل ما ذكره الكسائي في رسالته تصويبا لأخطاء، بل نجد كثيرا منها إختيارا للأفصح في نظره، بدليل إختياره للزوم كلمة (جُنُب) الإفراد والتذكير، يقول إبن منظور: «ورجل جانب وجُنُب: غريب، والجمع: أجناب، وفي حديث مجاهد في تفسير السيارة قال: هم أجناب الناس، يعني الغرباء، جمع جُنُب، وهو الغريب، وقد يفرد في الجميع ولا يؤنث»[3]، وبدليل إختياره أيضا لكسر التاء في (خاتِم)، وقد عرفنا أن كسر التاء قراءته، فهو لا يتناول ما أخطأى فيه العوام فقط، بل يتناول أيضا ما يراه أفصح من مقابله، وإذا صحت نسبة هذا العمل إلى الكسائي أمكن القول بأنه أول عمل مستقل بعلم الصرف، وإن كان مختلطا بقضايا لغوية، فهذا أمر طبيعي بالنسبة للمصنفات الصرفية عندهم، وليس أول عمل لغوي، كما يقول الدكتور مهدي المخزومي، بل سبقه الخليل بن أحمد بكتابه (العين)، إلا إذا كان الدكتور مهدي المخزومي يقصد انه أول عمل بهذا العنوان.

ولما كان الكسائي عالما في القراءات؛ إذ كان صاحب قراءة سبعية معروفة، وتلقى القراءات عن أئمة عصره، ومنهم حمزة بن حبيب الزيات، ومحمد بن أبي ليلى، وعيسى بن عمر الهَمْداني، وأبو بكر بن عياش، وكان عالما باللغة والنحو، حيث أخذ ذلك عن معاذ بن مسلم الهراء، وأبي جعفر الرؤاسي من الكوفيين، وعن عيسى بن عمر الثقفي، والخليل بن

---

[1] راجع 0في تصريف الأسماء) للدكتور/ مدي بدر الدين ص65،66.

[2] إتحاف فضلاء البشر للدمياطي البناء ص355.

[3] لسان العرب 692/1.

أحمد الفراهيدي من البصريين –أمكن القول بأنه قد تخرج في مدرستين، لكل منهما منهج خاص، يختلف عن الآخر إختلافا كبيرا، فمنهج مدرسة القراءة عماده الرواية والسند الصحيح، والإسناد هو الأصل الأعظم عند القراء، ولا تجوز القراءة بالقياس المطلق قطعا، وكل قراءة لم تستند إلى الرواية فهي مردودة، ومنهج مدرسة النحو عماده القياس، والبحث في علل التأليف، ولا يعنى بالرواية إلا بمقدار ما يستفيد منها في تأييد اصوله، وتثبيت قواعده[1].

مذهب الكسائي النحوي:

لا شك أن الكسائي يعد المؤسس الأول للمدرسة الكوفية، وقد ذكرنا سابقا ان منهجين مختلفين كانا يتنازعانه، وهما: منهج الرواية والنقل دون تدخل منه بإجتهاد أو قياس، وهذا المنهج يتمثل في علم القراءات، ومنهج القياس والإجتهاد، وهذا يتمثل في مذهبه النحوي، وهذان المنهجان لم يتناقضا عند الكسائي، بل إستطاع أن يوفق بينهما، حيث اخذ القراءات عمن يوثق بهم في عصره، وكان يتثبت من صحة ما يرويه وينقله، وكان يتوسع في القياس النحوي توسعا كبيرا، بحيث يستوعب ما جاءت عليه القراءات من الظواهر اللغوية التي تخالف قياس البصريين الصارم، وكان الكسائي يقول:

إنما النحو قياسٌ يُتَّبع وبه في كل أمر يُنتفَعْ

وهكذا فإنه «توسع في القياس، فلم يقف به عند المستعمل الشائع على الألسنة ولا عند أعراب البدو، بل مده ليشمل ما ينطق به العرب المتحضرون ممن يمكن أن يكون قد دخل اللحن على السنتهم في رأي البصريين، ولعله من أجل ذلك ألف كتابه في لحن العوام؛ ليدل على أنه كان يفرق بين لغات العرب وبين هذا اللحن. وأهم من ذلك أنه مد النحو ليشمل الشاذ النادر من تلك اللغات مما لم يكن سيبويه والخليل يحفلان به، ولا يريان له قدرا»[2].

---

[1] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص 106،107.

[2] المدارس النحوية ص176.

ويعلل الدكتور شوقي ضيف توسع الكسائي في القياس، حيث جعله مستوعبا للغات الشاذة والنادرة بانه –كما عرفنا– من القراء للذكر الحكيم، وكانت تجري في قراءاته حروف تشذ على قواعد النحو البصري، فخشي أن يظن بهذه الحروف أنها غير جائزة، وأنها لا تجري على العربية السليمة، وربما خشي إندثارها، وهي جميعا مروية عن الرسول –صلى الله عليه وسلم– غير أن منها ما هو متواتر، وهو القراءات السبع، ومنها ما هو غير متواتر، وهو ما وراءها من قراءات، وجميعها صحيح، وينبغي أن نتوسع في قواعد النحو والصرف حتى تشمله[1].

وهذه العلة في توسع الكسائي في القياس لا تنطبق عليه وحده، بل نجدها عند غيره من نحاة الكوفة؛ لان العناية برواية القراءات القرآنية سمة غالبة على أهل الكوفة كما بينا من قبل، ومن ثم أرادوا أن يضعوا قواعدهم في ضوء القراءات القرآنية حتى لا تصطدم القراءة بالقاعدة، فيحكموا عليها بالشذوذ كما فعل البصريون، ويبدو ان الأخفش: تلميذ سيبويه قد تنبه للقضية، فوجه ما إصطدم من بعض القراءات بقواعد مدرسته، وكان سيبويه قد إحتفظ في كتابه بمادة وفيرة من الأشعار والأقوال الشاذة على مقاييسه، يريد أن ينص على أنها جرت على ألسنة بعض الاعراب الفصحاء، ولكنها لا تجري على القواعد الكلية العامة للنحو، كما تصوره هو وأستاذه الخليل، أو بعبارة أدق: يريد أن يبعدها عن ألسنة الناس، حتى تستقيم لألسنتهم عربيتهم في أفصح هيئة ممكنة.

وبرى الدكتور شوقي ضيف أن الكسائي قد أعاد النظر في هذا التأصيل العام لقواعد النحو، وأفسح فيها للقراءات واللغات الشاذة، وبذلك خرج إلى صورة جديدة من النحو، صورة لا تتفق والمناهج الدقيقة في وضع العلوم التي تقتضي في قواعدها الإطراد والتعميم والشمول[2].

---

[1] المدارس النحوية ص176.

[2] المدارس النحوية ص177.

والحق أن موقف الكسائي من التوسع في القايس لم يؤد إلى دخول القراءات الشاذة فقط تحته، وإنما دخلت تحته أيضا قراءات صحيحة متواترة أجمع عليها قراء الكوفة والبصرة على حد سواء، وكانت هذه القراءات تصطدم بقواعد البصريين الصارمة مما حملهم على تخريجها وتأويلها، والحكم عليها بالشذوذ، ووصف بعضهم إياها بما لا تليق به، وطعنهم في أصحابها، وإن كان الدكتور شوقي ضيف قد وصف منهج البصريين بالدقة العلمية التي تقتضي الإطراد والتعميم والشمول –فإن منهج الكوفيين كان أيضا دقيقا؛ لأنهم راعوا فيه الظواهر اللغوية المختلفة التي جاءت عليها القراءات الصحيحة، وهي لا سبيل إلى ردها؛ إذ هي متصلة السند إلى الرسول –صلى الله عليه وسلم، وقد إستشعر الدكتور شوقي ضيف أهمية المنهج الكوفي فقال: «ولكنها –يعني الصورة الجديدة من النحو التي خرج إليها الكسائي– على كل حال فتحت الأبواب لا للإحتفاظ بالحروف الشاذة في قراءات الذكر الحكيم، فهذه كانت ستحتفظ بها الأجيال العربية لتعلقها بالدين الحنيف، وإنما للإحتفاظ بشواذ اللغات واللهجات وصونها وحمايتها من الضياع»[1].

على ان القياس عند الكسائي لم يستوعب الظواهر اللغوية التي جاءت عليها القراءات المتواترة أو الشاذة فقط، بل إستوعب أيضا الظواهر اللغوية المجمع عليها بين جميع القراء، وسوف نرى عند عرضنا لآراء الكسائي النحوية أن البصريين تأولوا ذلك كله لرده إلى أقيستهم.

---

[1] المدارس النحوية ص177.

تلاميذ الكسائي:

كان الكسائي متعدد الجوان؛ إذ كان من أئمة القراء واللغويين والنحاة، ولذلك كثر تلاميذه وتعددوا حسب الجوانب التي كان يتقنها ويحاضر فيها ويملي[1]، فمنهم من أخذ عنه علم القراءات إلى جانب اللغة، ومنهم من أخذ عنه علم النحو، وقد ذكرت كتب التراجم أن تلاميذه كثيرون، منهم: القاسم بن معن (ت175هـ)، وعلي بن المبارك الأحمر (ت 193هـ)، والفراء(ت204هـ)، أو(207هـ)، وهشام بن معاوية الضرير (ت209هـ)، واللحياني (ت 220هـ)، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ).

ولعل أشهر هؤلاء التلاميذ: الفراء، وهشام بن معاوية، والأحمر، واللحياني[2]، وفيما يلي نخص كلا منهم بكلمة نبرز فيها دوره في بناء المذهب الكوفي في النحو، مفصلين الحديث عن الفراء، وهشام بن معاوية الضرير؛ لما لهما من آراء نحوية تعكس خصائص المدرسة الكوفية.

1-القاسم بن معن:

هو: القاسم بم معن بن عبد الرحمن المسعودي الهذلي الكوفي، أبو عبد الله: قاضي الكوفة، من حفاظ الحديث، كان عالما بالعربية، والأخبار، والأنساب، والأدب، ومن أروى الناس للحديث والشعر، يقال له: شعبي زمانه، وكان سخيا، وهو من أحفاد الصحابي عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه وإليه نسبته، من كتبه: (النوادر) في اللغة، و(غريب المصنف)، وقد توفي سنة مائة وخمس وسبعين للهجرة[3].

2-علي الأحمر:

هو: علي بن المبارك الأحمر النحوي، صاحب علي بن حمزة الكسائي، كان مؤدب الأمين، وهو أحد من إشتهر بالتقدم في النحو وإتساع الحفظ، وجرت بينه وبين سيبويه

---

[1] المدراس النحوية د/شوقي ضيف ص186.

[2] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص107، وما بعدها.

[3] تهذيب التهذيب لإبن حجر 532/4، والاعلام للزركلي 186/5.

مناظرة لما قدم بغداد، قال الطوال: ومات الأحمر قبل الفراء بمدة، قال: أحسبه سنة أربع وتسعين ومائة[1].

وتذكر كتب الطبقات أنه متقدم من بين أصحاب الكسائي، حتى على الفراء نفسه، بجودة قريحته، وتقدمه في علل النحو، ومقاييس التصريف، وذكروا أنه كان كثير الحفظ، ونقلوا عن ثعلب أنه كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو، وأنه إجتمع له من التلاميذ جمع كبير، كانوا يلازمونه ويعجبون به، ويفضلونه على سائر أصحاب الكسائي، حتى إنه لما مات أراد الفراء أن يتمم ما بدأه الأحمر من إملائه الشواهد، فلم يجتمع له الناس، كما إجتمعوا للأحمر، فقطع، ويرى الدكتور/ مهدي المخزومي أن «الزعم بأنه شيخ العربية، أو أن أحد من إشتهر بالتقدم في النحو، أو أنه –فيما قال ثعلب– كان متقدما على الفراء في حياة الكسائي، لجودة قريحته وتقدمه في علل النحو ومقاييس الصرف –إنما هو بعض المزاعم الكوفية العريضة التي يجب التثبت قبل الإقدام على تصديقها»[2]، ولذلك لم تحفل كتب النحو بآراء نحوية منسوبة إليه، كما حفلت بآراء الفراء، يقول الدكتور مهدي المخزومي: «ولكني لم أقف على أقوال له في النحو تؤيد زعم الأولين بتقدمه على أصحاب الكسائي في العربية بل لا أعلم أحدا من النحاة نقل له قولا أو رايا في مسألة إلا ما جاء في (همع الهوامع) من أنه كان يزعم أن (ما) يستثنى بها ك(إلا)، ولم ينفرد به وحده، وغنما جاء إسمه مقرونا بإسم الفراء»[3]، حيث ذكر السيوطي أن الفراء والأحمر زعما أن (ما) يستثنى بها ك(إلا)، وخرجا عليه ما حكي عن العرب من قولهم: «كل شيءٍ مَهَهٌ (يسير) ما النساء وذكرهن»، أي: (إلا النساءَ وذكرَهن)[4].

---

[1] إنباه الرواة على أنباه النحاة 2/313–317.

[2] مدرسة الكوفة ص112.

[3] السابق ص111.

[4] الهمع 1/233.

وقد تأول إبن مالك ذلك على حذف صلة (ما)، وهو (عدا)، وأبقوا المنصوب به والمعطوف عليه، وعقب في موضع آخر على ما ذهب إليه الفراء والأحمر من كونها بمعنى (إلا) بقوله: «وزعم بعض الناس أن (ما) هاهنا بمعنى (إلا)، وليس بشيء»[1].

وقد علل السيوطي إضمار إبن مالك: (عدا) دون أخويه (حاشا)، و(خلا) بان (عدا) متفق على فعليتها، بخلاف (حاشا)، و(خلا)ن فإنهما مختلف في فعليتهما، فكان المتفق على فعليته أولى بان يكون هو المحذوف[2]، وقد رد الجمهور مذهب الفراء والأحمر بأن الإستثناء ب(ما) غير محفوظ، فلا يخرج عليه[3].

3-الفراء:

هو: يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي: أبو زكريا الفراء، روى عن قيس بن الربيع، ومندل بن علي، وحازم بن الحسين البصري، وعلي بن حمزة الكسائي، وأبي الاحوص، وأبي بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة[4]، واكثر من الإختلاف إلى حلقة ابي جعفر الرؤاسين وكأنه لم يجد عنده كل ما يريد من علم العربية، مما جعله يرحل إلى البصرة، ويتتلمذ على يونس بن حبيب، ويحمل كثيرا عنه مما كان يرويه من لغات العرب وأشعارهم، وكان الفراء يميل إلى الإعتزال، وإختلف حينئذ إلى حلقات المعتزلة التي كانت مهوى قلوب الشباب والمثقفين والأدباء في البصرة، وتلقن حينئذ مباديء الإعتزال، وظل مؤمنا بها حفيا، مما جعل مترجميه يقولون: إنه كان متكلما يميل إلى الإعتزال[5].

وروى عنه سلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم السِّمري، وغيرهما.

وكان الفراء ثقة إماما، ذكر أن المأمون أمره بوضع كتاب في النحو، فأملاه وكتبه الناس عنه، وأمر المأمون بكتبه في الخزائن، وأنه كان يؤدب ولديه وليي العهد من بعده،

---

[1] شرح التسهيل 236/1، 310/2.

[2] الهمع 1م233.

[3] السابق 233/1.

[4] تهذيب التهذيب لإبن حجر 136/6.

[5] إنباه الرواة للقفطي 7/4، وما بعدها، والمدارس النحوية د/شوقي ضيف ص192.

وكانا شديدي الإحترام له، فقد حدث أن الفراء قام يوما، فإبتدراه أيهما يقدم نعليه، فتنازعا في ذلك ثم إصطلاحا على أن يقدم كل واحد منهما نعلا، فأطلق لهما أبوهما عشرين ألف دينار، وللفراء عشرة آلاف درهم، وقال له: لا أعزَّمنك؛ إذ يقدم نعليك ولدا أمير المؤمنين ووليا العهد من بعده[1].

وكان الفراء فقيها إلى جانب علمه بالعربية، والقراءات، قال يوما وكان عند محمد بن الحسن يجالسه: قلَّ رجل أمعن النظر في فن من العلم إلا سهل عليه غيرهن فقال له محمد: فأنت الآن قد امعنت النظر في العربية، فنسألك عن مسألة من الفقه، فقال: هاتِ، قال محمد: ما تقول في رجل صلى فسها فسجد فسها في السجود ففكر ساعة فقال لا شيء عليه، قال: لأن المصغر عندنا لا يصغر، وإنما سجدتا السهو تمام الصلاة فليس للتمام تمام، فقال له محمد: ما ظننت آدميا يلد مثلك[2].

أما علوم العربية فكان الفراء فيها مُبَرِّزا، قال أبو بكر الانباري: لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الإفتخار على جميع الناس، وكان يقال: النحو للفراء، والفراء أمير المؤمنين في النحو[3].

وقال ثعلب غير مرة: لولا الفراء ما كانت عربية؛ لأنه خلصها، وضبطها، ولولاه لسقطت العربية؛ لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد، وقال اليمني: يقول أهل الكوفة: لنا ثلاثة فقهاء في نسق، لم ير الناس مثلهم: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، ولنا ثلاثة نحويين كذلك: علي بن حمزة الكسائي، وأبو زكريا يحي بن زياد الفراء، وأبو العباس ثعلب[4].

---

[1] البداية النهاية لإبن كثير 793/10.

[2] تهذيب التهذيب لإبن حجر 136/6.

[3] السابق136/6.

[4] إنباه الرواة للقفطي 7/4، وما بعدها.

وتذكر كتب التراجم والطبقات أن الفراء كان قوي الذاكرة، سريع الحفظ لما يسمعه، قال هناد بن السري: كان الفراء يطوف معنا على الشيوخ فما رأيناه أثبت سوادا في بياض قط لكنه إذا مر حديث فيه شيء من التفسير أو يتعلق بشيء من اللغة قال للشيخ أعده عليّ فظننا أنه كان يحفظ ما يحتاج إليه، وقال إبن مجاهد سمعت محمد بن الجهم يقول: ما رأيت مع الفراء كتابا قط إلا كتاب (يافع ويافعة)، وقال ثعلب: حدثنا سلمة قال أملى الفراء كتبه كلها حفظا لم يأخذ بيده نسخة إلا كتابين (ملازم)، و(يافع ويافعة)[1].

وقال ثعلب: ((كان السبب في إملاء الفراء كتاب معاني القرآن أن عمر بن بكير – وكان من أصحابه– كان مع الحسن بن سهل، فكتب إليه: إن الأمير الحسن لا يزال يسألني عن أشياء من القرآن الكريم لا يحضرني عنها جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصولا، وتجعل في ذلك كتابا يرجع إليه فعلت، فلما قرأ الفراء الكتاب، قال لأصحابه: إجتمعوا حتى أُمِلَّ عليكم كتابا في القرآن الكريم، وجعل لهم يوما، فلما حضروا خرج إليهم، وكان في المسجد رجل يؤذن فيه، وكان من القراء، فقال له: إقرأ، فقرأ فاتحة الكتاب، ففسرها، ثم مر في القرآن الكريم كله على ذلك، يقرأ الرجل والفراء يفسر، وهو كتاب لم يعمل مثله))[2].

ونستنتج مما سبق أن الفراء كان موسوعيا، حيث عُني منذ نشأته في الكوفة والبصرة بالوقوف على ثقافات عصره الدينية والعربية والكلامية والفلسفة والعلمية، ويشهد بذلك معاصروه، فيقول ثمامة بن أشرس، وقد جلس إليه بأخرة من حياته: ((جلست إليه، ففاتشته عن اللغة، فوجدته بحرا، وفاتشته عن النحو فوجدته نسيج وحده، وعن الفقه فوجدته رجلا فقيها عارفا بإختلاف القوم، وبالنجوم ماهرا، وبالطب خبيرا، وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقا))، ويصفه مترجموه بالتفلسف في تصانيفه، وأنه كان يستعمل فيها ألفاظ الفلسفة.

وقد تعمقه ميل شديد لإتقان العربية، والعناية بالقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره، وعاد إلى مسقط رأسه بعد أن حمل من ذلك ازوادا كثيرة.

---

[1] تهذيب التهذيب لإبن حجر 136/6.

[2] إنباه الرواة 7/4، وما بعدها.

وكانت شهرة مواطنه الكسائي قد أخذت تدوي في بلدته، فرحل إلى بغداد، ولزمه منذ عصر المهدي[1]، وأخذ كل ما عنده، ويظهر أن أستاذه عَرَّف الرشيد به، إذ نراه يحضر مجالسه، ومضى يفرغ للنحو واللغة والقرآن، حتى إذا وجد أستاذه يطلب كتاب سيبويه، ويمليه الأخفش إنقض على هذا الكتاب يلتهمه إلتهاما، ويلتهم معه كتابات الأخفش في النحو، ومن طريف ما يروى عنه انه مات وتحت رأسه الكتاب، وكأنه لم يكن يفارقه، وأكبر الظن أن هذه النسخة للكتاب التي وجدت تحت رأسه هي نفسها النسخة التي أهداها الجاحظ إلى إبن الزيات وزير المعتصم والواثق؛ إذ ذكر الرواة أنه اهداه كتاب سيبويه بخط الفراء وعرض الكسائي ومقابلته، فتقبله قبولا حسنا، شاكرا مثنيا[2].

وقد اسفرت جهود الفراء العلمية عن كثير من المصنفات، منها: (معاني القرآن)، و(البهيّ)، و(اللغات)، و(المصادر في القرآن)، و(الجمع والتثنية في القرآن)، و(الوقف والإبتداء)، و(الحدود في النحو)، و(الفاخر)، و(آلة الكاتب)، و(النوادر)[3].

وله أيضا كتابان في مشكِل القرآن، أحدهما أكبر من الآخر[4].

ونلاحظ أن من هذه الأعمال ما يتصل بالقرآن الكريم، وهي: معاني القرآن، والمصادر في القرآن، والجمع والتثنية في القرآن، وكتابا مشكل القرآن، مما يدل على أن القرآن الكريم من أهم مصادر النحو الكوفي، يقول الدكتور/ مهدي المخزومي تعقيبا على أعمال الفراء المتصلة بالقرآن: ((وإختلطت هذه الاعمال بعضها ببعض، فكان منها نحو الفراء، وذلك لأن للنحو عند الكوفيين صلة بالأعمال القرآنية، بل لا يزال النحو مسخر لخدمة القرآن وأحرفه، والقراءات في نظر نحاة الكوفة كانت من المصادر التي إعتمد عليها النحو الكوفي))[5].

---

[1] مجالس العلماء للزجاجي ص269ن والمدارس النحوية د/شوقي ضيف ص193.

[2] إنباه الرواة 7/4ن وما بعدها، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص193.

[3] إنباه الرواة للقفطي 7/4، وما بعدها.

[4] السابق 7/4، وما بعدها.

[5] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص124.

وكان الفراء يملي مصنفاته على تلاميذه تلبية لرغبة الأمراء، وحاجة التلاميذ إليها، فكما أنه أملى كتابه (معاني القرآن) بناء على طلب عمر بن بكير الذي كان الأمير: الحسن بن سهل يسأله بعض الأسئلة حول القرآن الكريم، فلم يجد لها جوابا –كذلك أملى كتابه: (الحدود في النحو) حينما أمره المأمون أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو، وما سمع من العرب، وهيأ له كل ما يلزمه للقيام به، ودعا الوارقين إليه ليكتبوا ما يمليه عليهم، وينسخوه، وتروي كتب التراجم سببا آخر لوضعه كتاب الحدود، وهو أن جماعة من أصحاب الكسائي ساروا إلى الفراء، وسألوه أن يُمِلّ عليهم أبواب النحو، ففعل ذلكن فلما كان المجلس الثالث قال بعضهم لبعض: إن دام هذا على هذا عُلِّم النحو الصبيانُ، والوجه ان نقعد عنه، فقعدوا، فغضب وقال: سألوني القعود، فلما قعدت تأخروا((والله لأملين النحو ما إجتمع إثنان، فأمل ذلك ست عشرة سنة، ولم ير في يده كتاب إلا مرة واحدة أمل كتابا من نسخته))[1].

ومن مصنفات الفراء أيضا: كتاب (إختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف)، وكتاب (الأيام والليالي والشهور)، وكتاب(الواو)، وكتاب (يافع ويافعة)، وكتاب (المقصور والممدود)، وكتاب (فعل وأفعل)، وكتاب في النحو سماه: (الكتاب الكبير)، وكتاب (ما تلحن فيه العامة)[2].

يقول الدكتور/ شوقي ضيف: ((ونظن ظنا أنه –يعني الفراء– تصدر للمحاضرة والإملاء على الطلاب في مسجد كان بجوار منزله، وأستاذه الكسائي لا يزال على قيد الحياة، وإنما يدفعنا إلى هذا الظن أننا لا نجد احاديث عنه تدل على كثرة مخالطته للقصر في عصر الرشيد والأمين ورجال دولتهما، وكأنما وجد في الحياة العلمية الخالصة عالمه الذي شغف به، وملك قلبه وفؤاده ملكا صرفه عن العالم الخارجي وكل ما كان يجري فيه،

---

[1] الفهرست لإبن النديم ص99ن ونزهة الألباء لإبن الأنباري ص128، وإنباه الرواة للقفطي 7/4 وما بعدها.

[2] الأعلام للزركلي 145/8،146، والمدارس النحوية د/شوقي ضيف ص194.

وقد مضى ينفق أيامه في مراجعة كتاب سيبويه وتسجيل ملاحظاته عليه، كما مضى يحاول تصنيف لطلابه في اللغة والنحو والدراسات المتصلة بالقرآن الكريم))[1].

وهكذا كانت حياة الفراء حافلة بالعلم يتعلمه ويعلمه، ومن الجدير بالذكر ان كتب التراجم والطبقات عنيت بالجوانب العلمية من حياته، ونشاطه الواسع في المعرفة، ومكانته بين العلماء ولدى الخلفاء والأمراء، ودوره في بناء النحو الكوفي، ولم تعن بحياته الأولى، أو طفولتهن ولا بأسرته، فلا نعرف شيئا عن أبيه إلا أنه كان مولى لقبيلة عربية إنتسب إليها كثير من الصحابة وغيرهم، وهي قبيلة بني مِنْقَر[2]، كما عرف أبوه: زياد بالأقطع؛ لأن يده قطعت في معركة (فخ) سنة مائة وتسع وستين للهجرة، وقد شهدها مع الحسين بن علي بن الحسن في خلافة موسى الهادي[3].

وإشتهر بالفراء، ولم يعمل في صناعة الفِراء، فقيل: لأنه كان يفري الكلام[4].

وكان مولد الفراء في سنة مائة وأربع وأربعين للهجرة بالكوفة، وتوفي سنة مائتين وسبع للهجرة، قال الخطيب: كانت وفاته ببغداد، وقيل: بطريق مكة[5].

منهجه في بناء النحو الكوفي:

لم يخرج الفراء عن سنن أستاذه الكسائي في بناء صرح النحو الكوفيين حيث بنى مذهبه على ثلاثة أسس:

أحدهما –الإتساع في الرواية، بحيث تفتح الأبواب على مصاريعها لرواية الأشعار والأقوال والقراءات الشاذة.

ثانيها –الإتساع في القياس، بحيث يعتد في قواعد النحو بالشاذ، والقليل والنادر.

---

[1] المدارس النحوية ص194ن193.

[2] مدرسة الكوفة د/مهدي المخزومي ص120.

[3] الاعلام 146/8.

[4] السابق 146/8.

[5] البداية والنهاية لإبن كثير 793/10ن والأعلام للزركلي 146،145/8.

ثالثها –الإتساع في مخالفة البصريين إتساعا قد يئول إلى مد القواعد وبسطها بآراء لا تسندها الشواهد اللغوية، بل يئول أحيانا إلى رفض المسموع الشائع.

فقد مضى الفراء في أثر أستاذه يتسع في هذه الأسس، وكان عقله أدق وأخصب من عقل الكسائي؛ إذ كان مثقفا –كما أسلفنا– ثقافة كلامية فلسفية؛ فكانت قدرته على الإستنباط والتحليل والتركيب وترتيب مقدماتها لا تُقْرَن إليها قدرة أستاذه: الكسائي، وقد تحول بها إلى تنظيم واسع لما تركه الكسائي من أسس بانيا عليه من إجتهاده ما أعطى للنحو الكوفي صورته النهائية[1]، وهي صورة تقوم على الخلاف مع نحاة البصرة في كثير من الأصول، مع النفوذ إلى وضع مصطلحات جديدة، والخلاف مع الخليل وسيبويه في تحليل بعض الكلمات والأدوات، وفي كثير من العوامل والمعمولات، ومع مد القياس وبسطه، ليشمل كثيرا من اللغات، والإبقاء مع ذلك على فكرة الشذوذ ومخالفة القياس حتى في القراءات[2]، وفيما يلي نفصل القول في كل مظهر من مظاهر الخلاف بينه وبين البصريين.

أولا-المخالفة في الأصول:

فقد خالف الفراء البصريين في أربعة أصول أساسية:

أ–عدم التفرقة بين ألقاب الإعراب، وألقاب البناء، فيطلق على المضموم بناء مرفوعا، وعلى المرفوع إعرابا مضموما، وقد عقب الدكتور/ شوقي ضيف على هذا الخلط بين لقب الإعراب، ولقب البناء بقوله: ((وكان حريا به أن بفصل بينهما كما فصلت مدرسة البصرة؛ تمييزا للألقاب التي يتبعها التنوين من الأخرى التي لا يتبعها))[3].

أ–إشتقاق المصدر من الفعل، خلافا للبصريين القائلين بإشتقاق الفعل من المصدر [4].

---

[1] المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص 195،196.

[2] السابق ص196.

[3] المدارس النحوية ص196.

[4] راجع: الإنصاف 235/1، وما بعدها، رقم(28).

ب- كون الإعراب أصلا في الأفعال، فرعا في الأسماء، خلافا للبصريين القائلين بأنه أصل في الأسماء فرع في الأفعال[1].

ت- نظرته إلى أقسام الفعل، حيث قسمه إلى ماض، ومضارع ودائم، ويعني بالفعل الدائم إسم الفاعل[2]، خلافا للبصريين الذين قسموا الفعل إلى ماض ومضارع وأمر.

ث- أما فعل الأمر فليس قسما قائما بذاته من الأفعال، وإنما هو مقتطع عنده من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر المبدوء بتاء الخطاب، فأصل (خذوا) عنده: (لتأخذوا)، فحذفت لام الأمر، ثم حذف حرف المضارعة، وإذا كان الفعل ساكن الفاء إجتلبت همزة الوصل، فقيل: (إضرب)، وحينئذ يكون فعل الأمر عنده معربا، لا مبينا؛ لأنه مضارع في الحقيقة.

ج- وقد توقف الفراء عند كلمة (كلا) التي عدها الخليل سيبويه وسائر البصريين من الأسماء، ولكنه جعلها في مرتبة بين الأسماء والافعال، تأثرا بمذهبه الإعتزالي الذي يقتضي الحكم على المسلم الفاسق بأنه في منزلة وسطى بين المؤمن والكافر، وإحتج لذلك بأنها لا تنفرد، أي أنه ليس لها مفرد وأنها كالفعل الماضي المعتل الآخر المنقلبة ألفه عن ياء، فتقول: (رأيت كلا الرجلين)، و(رأيت كليهما)، كما تقول: (قُضى الحق وقضيته)[3].

ثانيا-المخالفة في المصطلحات النحوية:

إذا تتبعنا المصطلحات النحوية التي يستعملها الفراء نجدها تختلف كثيرا عن المصطلحات النحوية التي التي إستعملها البصريون، حيث إستبدل الفراء بها مصطلحات أخرى فضلا عما أضافه من مصطلحات جديدة ليس لها مقابل عند البصريين، ومما يطالعنا من ذلك مصطلح (التقريب) الذي يطلق على إسم الإشارة المخبر عنه بمرفوع، ثم يأتي بعده

---

[1] راجع: الهمع15/1.

[2] معاني القرآن للفراء 165/1.

[3] طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص145.

منصوب في نحو قولهم: (هذا الأسدُ مَخُوفًا)، ومنه قوله تعالى: «**أَأَلِدُ وأنَا عَجوزٌ وهذا بَعْلِي شَيْخًا**»[1]، فإن البصريين يعربون إسم الإشارة مبتدأ، وما بعده مرفوعا على الخبر، ويعربون المنصوب حالا، أما الفراء فيجعل إسم الإشارة في مثل هذه التراكيب تقريبا، وما بعده مرفوعا به، ثم يجعل المنصوب منصوبا لخلوه من علامة الرفع، يقول: ((وإنما نصبت الفعل لأن (هذا) ليست بصفة ل(الأسد)، إنما دخلت تقريبا، وكان الخبر بطرح (هذا) أجود؛ ألا ترى أنك لو قلت: (ما لا يضرّ من السباع فالأسد ضارّ)، كان أبين. وأما معنى التقريب: فهذا أوّل ما أخبركم عنه، فلم يجدوا بدّا من أن يرفعوا (هذا) ب(الأسد)، وخبره منتظر، فلما شغل (الأسد) بمرافعة (هذا) نصب فعله الذي كان يرافعه لخلوته، ومثله: «**واللهُ غَفُورٌ رَحيمٌ**» فإذا أدخلت عليه (كان) إرتفع بها والخبر منتظر يتم به الكلام فنصبته لخلوته))[2].

فهو يجعل إسم الإشارة بمنزلة (كان)، والمرفوع بعده بمنزلة إسمها، والمنصوب بمنزلة خبرها، ولعل ذلك ما جعل بعض خالفيه من الكوفيين يجعل (هذا) من أخوات (كان)، وما وراءها إسمها وخبرها، أما (هذا) فيعرب تقريبا[3].

ومن ذلك أيضا مصطلح (الصرف)، فهو يستخدمه في الفعل المضارع المنصوب بعد الواو، أو الفاء، كذلك يستعمله في المفعول معه، يقول عند إعرابه لقوله تعالى: «**ولا تَلْبِسُوا الحَقَّ بالبَاطِلِ وتَكْتُمُوا الحَقَّ وأنتُم تَعْلَمُون**»[4]: ((إن شئتَ جعلتَ (وتكتموا) في موضع جَزْم؛ تريد به: ولا تلبِسوا الحقَّ بالباطل ولا تكتموا الحقّ... وإنْ شئتَ جعلَ هذه الأحرُفَ المعطوفَ بالواو نصبًا على يقولُ النحويّون من الصَّرْف؛ فإن قلتَ: وما الصَّرْف؟ قلت: أن تأتى بالواو معطوفةً على كلامٍ في أوّلِهِ حادثةٌ لا تستقيمُ إعادتُها على عُطِف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصّرْفُ؛ كقول الشاعر:

لا تَنْهَ عنْ خُلُقٍ وتأتِىَ مِثْلَهُ عارٌ عليْكَ إذا فَعلتَ عظِيمُ

---

[1] هود: 72.

[2] معاني القرآن 13/1، 12.

[3] الهمع 113/1.

[4] البقرة: 42.

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتى مثله) فلذلك سُمّى صَرْفًا إذْ كان مَعطوفًا ولم يستَقم أن يُعاد فيه الحادث الذي قبلَه، ومِثْلُه من الأسماء التي نصبتها العربُ وهي معطوفة على مرفوع قولهم: (لَوْ تُركتَ والأسدَ لأكلَك)، و(لَو خُلِّيت ورأيَك لَضَلَلْتَ)، لمَّا لم يحسن في الثاني أن تقول: (لو تُركت وتُرك رأيُك لضللت)؛ تهّببوا أن يعطِفوا حرفًا لا يستَقيمُ فيه ما حَدَثَ في الذي قبلَه))[1].

وقد يستعمل الفراء مصطلحا آخر إلى جانب مصطلح (الصرف)، وهو في معناه، وهو مصطلح (الخلاف)، يقول الرضي: عن الأفعال المضارعة تنصب بعد الواو والفاء و(أو) عند الفراء على الخلاف، ويشرح رأيه فيقول: ((أي أن المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعني فخالفه في الإعراب، كما إنتصب الإسم الذي بعد الواو في المفعول معه، لما خالف ما قبله، وغنما حصل التخالف ههنا بينهما، لأنه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعية، وعلى (أو) معنى النهاية أو الإستثناء))[2].

وكان يطلق على الفعل المتعدي واقعا، ويعبر عن الذي تعدى إليه الفعل بأنه وقع عليه الفعل، يقول في معرض إعرابه لكلمة(سلاما) في قوله تعالى: ((**قالو سلامًا قال سلامٌ**))[3]: ((فأما السلام فقول يقال، فنصب لوقوع الفعل عليه، كأنك قلت: قلتُ كلاما))[4].

كما كان يسمي الفعل المبني للمفعول مبنيا على ما لم يسم فاعله، يقول عند بيانه لموقع: ((**وأنْ تَسْتَقْسِمُوا بالأزْلامِ**))[5] الإعرابي: ((وأن تستقسموا) رفع بما لم يسم فاعله))[6].

كما كان يسمي الضمير: (لمكني)، أو (الكناية)، يقول عند تعرضه لقراءتي ضم الهاء وكسرها في «**عَلَيْهِم**»[1]: ((وأما من قال: (عليهمِ)، فإنه إستثقل الضمة في الهاء وقبلها ياء

---

[1] معاني القرآن 1/33،34.

[2]

[3] الذاريات: 25.

[4] معاني القرآن 1/40.

[5] المائدة:3.

[6] معاني القرآن 1م301.

ساكنة، فقال: (عليهِم)؛ لكثرة دور المكني في الكلام))[2] وكان يعبر عن النفي بالجحد، يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ((**بَلَى مَنْ كَسَبَ سيئةً**))[3]: ((وضعت (بلى) لكل إقرار في أوله جحد، ووضعت (نعم) للإستفهام الذي لا جحد فيه))[4].

كما كان يسمي (لا) النافية للجنس: (لا) التبرئة، يقول عند تعرضه لقوله تعالى: ((**فَلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جِدالَ في الحَجِّ**))[5]: ((يقال: إن (الرفث) الجماع، و(الفسوق) السباب، و(الجدال) المماراة في الحج، فالقراء على نصب ذلك كله بالتبرئة))[6].

وكان يسمي حرف الجر (الصفة)، يقول عند تعرضه لقوله تعالى: «فَلا جُناحَ عليهما أنْ يَتَرَاجَعا»[7]: يريد: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا، (أنْ) في موضع نصب إذا نزعت الصفة»[8].

ونرى أن إطلاقه الصفة على حرف الجر بعيد؛ إذ ليس بين المصطلح وحرف الجر مناسبة لغوية.

وكان يعبر عن الحرف الزائد بأنه حشو، أو لغو، أو صلة [9]، وكان يسمي الظرف محلا[10].

وكان يسمي الإسم المنصرف المُجْرَى، أو ما يُجرَى، ويسمي الإسم الممنوع من الصرف: (غير المُجْرَى)، أو (ما لا يُجْرَى)، كما كان يسمي التنوين أو الصرف إجراءً[1].

---

[1] الفاتحة:7.

[2] معاني القرآن 5/1.

[3] البقرة:81.

[4] معاني القرآن 52/1.

[5] البقرة:197.

[6] معاني القرآن 120/1.

[7] البقرة: 230.

[8] معاني القرآن 1/ 148.

[9] راجع: معاني القرآن 58/1،176،245.

[10] السابق 28/1،119.

وكان يسمي التمييز: (تفسيرًا)، أو (مُفَسِّرا)[2]، كما كان يطلق مصطلح التفسير على المفعول له، يقول عند إعرابه لقوله تعالى: «يَجْعلونَ اصابِعَهم في آذانِهم مشنَ الصواعِقِ حَذَرَ الموتِ»[3]: «فنصب (حَذَرَ) على غير وقوع من الفعل عليه؛ لم ترد (يجعلونها حذرا)، إنما هو كقولك: (أعطيتك خَوْفًا وفَرَقًا)، فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف؛ فنصبه على التفسير ليس بالفعل، كقوله جل وعز: «**يَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا**»[4]. وكقوله: «**إدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً**»[5] والمعرفة والنكرة تفسِّران في هذا الموضع»[6].

وكان يسمي البدل: (تكريرا)، و(تبيينا)، و(تفسيرا)، و(ترجمة)، يقول: «ولا يجوز أن تقول: (مررت بعبد الله غيرِ الظريف) إلا على التكرير»[7]، ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: «**وفي الأرْضِ قِطَعٌ متجاوراتٌ وجناتٌ مِنْ أعنَابٍ وزرعٌ ونخيلٌ صِنوانٌ وغيرُ صِنْوانٍ**»[8] : «وقوله تعالى: (صنوان وغير صنوان) الرفع فيه سهل؛ لأنه تفسير لحال النخل»[9].

ونلاحظ أن إطلاق الفراء مصطلح التفسير على كل من التمييز والمفعول له والبدل يعد خلطا بين الوظائف النحوية المختلفة، مما يوضح أن البصريين كانوا أكثر دقة في تحديد هذه المصطلحات، والتفرقة بينها، وقد مر بنا أنه أحيانا كان يطلق المصطلح على مسماه، دون أن يبين المناسبة اللغوية بينهما: كإطلاقه الصفة على حرف الجر، وإطلاقه الإجراء على التنوين، أو ما يجري على المنون، وما لا يجري على غير المنون.

ثالثا-المخالفة في تفسير بعض الكلمات والأدوات:

---

[1] معاني القرآن 42/1،428،19/2،175.

[2] السابق 1/ 225.

[3] البقرة: 19.

[4] الأنبياء: 90.

[5] الأعراف:4.

[6] معاني القرآن17/1.

[7] السابق 7/1.

[8] الرعد: 4.

[9] معاني القرآن 58/2.

وكان الفراء يخالف البصريين أيضا في تفسير بعض الكلمات والأدوات إلى جانب مخالفته إياهم في المصطلحات النحوية كما رأينا، ونسوق أمثلة لبعض الكلمات والأدوات التي خالف الفراء الخليل وسيبويه في تفسيرها، أو تحليلها، ومن ذلك(اللهم)، فقد كان الخليل يرى أن الميم المشددة في لفظ الجلالة عوض عن (يا) المحذوفة، ولذلك لا يجتمعان.[1]

وكان الفراء يرى أن الميم المشددة مقتطعة من كلام محذوف، والأصل أنها كلمة ضم إليها (أُمّ) تريد: (يا اللهُ أُمَّنا بخير)، فكثرت في الكلام فإختلطت[2]، وقد عقب الدكتور/ شوقي ضيف على هذا التحليل بقوله: ((وهذا التخريج بعيد))[3].

ومن ذلك (هلُمَّ)، فقد ذهب البصريون إلى أنها مركبة من (ها) التنبيه، ومن (لُمَّ) التي هي فعل أمر من قولهم: (لَمَّ اللهُ شعثَه)، أي: جمعه، كأنه قيل: (أجمع نفسك إلينا)، فحذفت ألف (ها) تخفيفا، ونظرا إلى أن أصل لام(لُمَّ) السكون.

وقال الخليل: «ركبا قبل الإدغام، فحذفت الهمزة للدرج؛ إذ كانت همزة وصل، وحذفت ألف (ها) لإلتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام، وأدغمت»[4].

وذهب الفراء إلى أنها مركبة من (هل) التي للزجر، و(أُمَّ) بمعنى (أقصد)، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها، وهو اللام، وحذفت فصار (هَلُمَّ)[5].

وقد رجح إبن مالك مذهب البصريين، فقال: «وقول البصريين أقرب إلى الصواب»[6]، كما رجح الدكتور شوقي ضيف رأي الخليل أيضا، وعلل ترجيحه هذا بأن (هلم) على رأي الخليل تخلو من معنى الإستفهام[7].

---

[1] الكتاب196/2.

[2] معاني القرآن 203/1.

[3] المدارس النحوية ص202.

[4] الهمع 2/ 106.

[5] معاني القرآن 203/1، والهمع 106/2.

[6] الهمع106/2.

[7] المدارس النحوية ص202.

والحق أن الفراء لم يصرح في معاني القرآن بأن (هل) من (هلم) للإستفهام، ولكن السيوطي فسر مراده بأنها للزجر، فلست أدري من أين أتى الدكتور شوقي ضيف بأن الفراء يقصد (هل) الإستفهامية؟

وعلى أي حال فإن تخريج البصريين والفراء نوع من الرجم بالغيب، وهذا التحليل مبني على القول بتركيبها، والصحيح أنها كلمة بسيطة ليست مركبة من كلمتين، إستعملت في اللغة إسم فعل أمر بمعنى (أقْبِل)، إنْ جاءت بعدها (إلى)، أو (أحْضِر) إن تعدت بنفسها، فمن الأول قوله تعالى: «**قَدْ يَعْلَمُ اللهُ المُعَوِّقِينَ منكم والقائلينَ لإخوانِهم هَلُمَّ إلينا**»[1]، أي: أقبلوا إلينا، ومن الثاني قوله تعالى: «**قُلْ هَلُمَّ شهداءَكم**»[2] أي: أحضروا[3].

ومن ذلك (إياك) وفروعه، حيث إختلفوا فيه، وفي لواحقه، فذهب سيبويه والفارسي إلى أن (إيا) هو الضمير، وهذه اللواحق حروف تبين حاله، أي: تدل على أنه للمتكلم أو المخاطب أو الغائب، وللمذكر أو المؤنث، وللمفرد أو المثنى أو الجمع كاللاحقة في (أنت، أنتما أنتم، أنتن)، وكاللواحق في إسم الإشارة.

وذهب الخليل والمازني وإختاره إبن مالك إلى أن اللواحق أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو (إيا)، وهب الفراء إلى أن اللواحق هي الضمائر، و(إيَّا) حرف زيد دعامة تعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل[4].

ومن ذلك (لن)، فكان الخليل يرى ان أصلها: (لا أنْ)، فحذفت الهمزة تخفيفا من (أنْ)، ثم حذفت الألف من (لا) لإلتقاء الساكنين، وكان الفراء يرى أن أصلها: (لا)، وكذلك (لم)،

---

[1] الأحزاب:18.

[2] الأنعام: 150.

[3] النحو الوافي أ/عباس حسن 4/155-156.

[4] الهمع 1/61.

فقلبت الألف في الأولى نونا، وفي الثانية ميما، وقد عقب الرضي على رأي الفراء بقوله: «ولا دليل على قول الفراء»[1].

ومن ذلك (لكنَّ) –بتشديد النون، فذهب البصريون إلى أنها حرف بسيط، وذهب الفراء إلى أن أصلها (لكنْ إنَّ)، فطرحت الهمزة تخفيفا، وطرحت نون (لكن) للساكنين[2].

ومن ذلك (كم)، فقد ذهب البصريون إلى أنها إسم بسيط وضع للعدد المبهم، وذهب الفراء إلى أنها (ما) وصلت من أولها بكاف، أي: أصلها(كما)، ثم إن الكلام كثر ب(كم)، حتى حذفت الألف من آخرها، فسكنت ميمها، كما قالوا: (لِمْ قلت ذاك)، ومعناه: (لِمَ قلتَ ذاك)[3].

ومن ذلك (أنت)، فقد ذهب البصريون إلى أن الضمير(أَنْ)، ثم بُيِّنَ باللاحقة التي تدل على الخطاب، ونوع المخاطب، وعدد المخاطب، وذهب الفراء إلى أن (أنت) بكماله إسم، والتاء من نفس الكلمة[4].

ومن ذلك (ويحك)، و(ويلك)، فمذهب سيبويه والبصريين أجمعين أن أصلهما: (ويح) و(ويح)، و(ويل)، دخلت عليهما كاف الخطاب، ومذهب الفراء أن أصلهما: (وَيْ)، فأما(ويلك) فهي (وَيْ) عنده زيدت عليها لام الجر، فغذا كان بعدها مضمر كانت اللام مفتوحة، كقولك: (ويلك)، و(ويله)، وإن كان بعدها ظاهر جاز فتح اللام وكسرها، وقد عقب إبن يعيش على مذهب الفراء، فقال: «والقول ما قاله سيبويه، ولو كان الأمر على ما قال الفراء لما قيل: (ويلٌ لزيد) بضم اللام والتنوين»[5].

ومن ذلك(هو)، و(هي)، فقد ذهب البصريون إلى أن الواو والياء فيهما من أصل الكلمة، وهب الكوفيون –ومنهم الفراء– إلى أن الضمير هو الهاء فقط، والواو والياء للإشباع،

---

[1] شرح الكافية 235/2.

[2] معاني القرآن 465/1، والمغني 291/1.

[3] معاني القرآن 466/1، والإنصاف 298/1، وما بعدها، مسألة رقم (40).

[4] شرح الكافية للرضي 2/ 10.

[5] شرح المفصل1/ 121.

بدليل حذفهما عند التثنية والجمع، فيقال: (هما، هم، هن)، وقد عقب الرضي على هذا الخلاف بقوله: «والأول هو الوجه؛ لأن حرف الإشباع لا يتحرك»[1]

ومن ذلك (منذ)، فذهب البصريون إلى أنها حرف بسيط، وذهب الفراء إلى انها مركبة من (من)، و(ذو) الموصولة في لغة طيء، ثم حذفت الواو تخفيفا، وبقيت الضمة دليلا عليها، وقد عقب إبن يعيش على رأي الفراء بقوله:

«والصواب ما ذكرناه من أنها مفردة غير مركبة عملا بالظاهر»[2].

ومن ذلك(الآن)، فللفراء فيها رأيان:

الأول: أن أصلها (أوان)، حذفت منها الالف، وغيِّرت واوها إلى الالف، كما قالوا في (الرِوَاح): (الرياح).

الثاني: أن أصلها فعل ماض من قولهم: (آن لك أن تفعل)، فدخلت عليها الألف واللام[3].

ومن ذلك (الذي)، و(التي) فقد ذهب الفراء إلى أن أصل (الذي): (ذا) المشار بها، وأصل(التي): (تي) المشار بها[4].

ومن ذلك (أشياء)، فقد إختلفوا في علة منعها من الصرف، فذهب سيبويه إلى أن أصلها (شيئاء)، ثم حدث بها قلب مكاني بوضع الهمزة التي هي اللام قبل الفاء، فصارت (لفعاء)، وذهب الكسائي إلى أنها جمع(شيء) على (أفعِلاء)، مثل: (لين –ألييناء)، فالأصل: (أشيئاء)، ثم حذفت الهمزة الوسطى التي هي اللام؛ لكثرة الإستعمال، فصارت (أشيئاء) على وزن (أفعاء)[5].

---

[1] شرح الكافية للرضي 2/ 10.

[2] شرح المفصل 45/8.

[3] معاني القرآن 1/ 368.

[4] الهمع 82/1.

[5] معاني القرين 321/1، والهمع 225/2.

ومن ذلك (بلى) التي هي من حروف الجواب، فم يختلف مع سائر النحاة في أنها يجاب بها عن الإستفهام المنفي إقرارا بما بعد النفي، بخلاف (نعم)، فإنها إقرار بالنفي وما بعده، ولكنه خالفهم في حقيقتها، فذهب إلى أن أصلها (بل) في نحو قولهم: (ما قال عبد الله بل زيد)؛ لان كلا منهما رجوع عن الجحد الذي هو النفي، ولما كانت(بل) كلمة عطف ورجوع عن الجحد، ولا يصلح الوقوف عليها زادوا فيها ألفا يصلح الوقوف عليها، وذلك عند إستعمالها أداة جواب، وحيئذ تكون رجوعا عن الجحد فقط[1].

وهكذا نجد الفراء يأتي بتحليل لبعض الكلمات والأدوات يخالف فيه جمهور النحاة، ونلاحظ أن بعض تحليلاته مستساغ مقبول؛ لأنه مبني على فهم لغوي للكلمة أو الأداة، وأن بعض تحليلاته فيه بعد وتكلف؛ لأنه مجاف للواقع اللغوي، كما نلاحظ أن تأثره بالمنطق والفلسفة وعلم الكلام يلعب دورا كبيرا في تحليله للكلمات والأدوات، فكثيرا ما نلمس التحكم العقلي والمنطقي في تحليل الأداة مما يبعد به عن الفهم اللغوي.

وهذا التفرد أو التميز الذي نلحظه عند الفراء فيما ذكرناه من تحليله وتفسيره لبعض الكلمات والأدوات وفيما ذكرناه من قبل من إستعماله مصطلحات نحوية جديدة هو الذي حملنا على القول بانه إستطاع أن يكون مدرسة في النحو، لها خصائصها وسماتها التي تميزها عن المدرسة البصرية.

رابعا-المخالفة في العوامل:

لا نعني بمخالفة الفراء غيره في العوامل أنه لم يقل بالعامل النحوي الذي يؤثر الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، بل إحتذى حذو البصريين في تبني نظرية العامل والتماس العامل

[1] معاني القرين 1/52،53.

لكل أثر إعرابي مذكورا كان او مقدرا، لفظيا أو معنويا، ولكن نعني بهذه المخالفة انه خالف غيره وخاصة البصريين في نوع العامل في كل ظاهرة نحوية، على أنه لم يخالف غيره في جميع العوامل، وإنما خالفهم في بعضها، وإتفق معهم في كثير منها.

فمن ذلك مذهبه في عامل الرفع في الفعل المضارع الذي لم يسبقه ناصب أو جازم، فقد ذهب إلى ان رافعه تجرده من الناصب والجازم، وهو عامل معنوي، وإستحسن كثير من النحاة هذا المذهب، ومنهم إبن مالك لسلامته من النقض، وقد نسبه إلى حذاق الكوفيين[1].

وكان يرى أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل معا، خلافا للبصريين القائلين بان الفعل أو شبهه هو العامل فيه[2]، وبذلك لا يرى بأسا في تعدد العامل في معمول واحد، وإلى تعدد العامل أيضا ذهب في باب التنازع، ولكن بشرط أن يتحد الإعراب كما في نحو قولهم: (قام وقعد زيدٌ)[3].

كما قال بتعدد العامل أيضا في نحو قولهم: (يا تيمَ تيمَ عديٍّ)، وذلك على وجه النصب، فذهب إلى أن الأول والثاني معا مضافان إلى (عدي) على حد قولهم: (قطع الله يدَ ورجلَ من قالها)، خلافا لسيبويه حيث ذهب إلى أن الأول هو المضاف إلى (عدّي)، وأن الثاني مقحم بين المتضايفين، والأصل: (يا تيمَ عدي تيمَه)[4].

وكان يرى أن (حاشا) في باب الإشتغال فعل لا فاعل له، فهو مستعمل إستعمال الأدوات، خلافا لسيبويه فإنها عنده حرف جر[5].

وكان يذهب مع جمهور الكوفيين إلى أن (نِعْمَ)، و(بِئس)إسمان لا فعلان، خلافا للبصريين وأستاذه الكسائي، حيث ذهبوا إلى أنهما فعلان جامدان[1].

---

[1] الهمع 164/1.

[2] السابق 165/1.

[3] الهمع 108/2،109.

[4] السابق 177/1.

[5] الإنصاف 278/1، وما بعدها، المسألة (38)، والهمع 233/1.

كما ذهب أيضا مع جمهور الكوفيين إلى أن (ما أفْعَل) في باب التعجب إسم لا فعل، خلافا للكسائي والبصريين، حيث ذهبوا إلى أنه فعل[2].

وكان يرى أن الإسم المرفوع بعد (لولا) في نحو قوله تعالى: «ولولا رجالٌ مؤمنون ونساءٌ مؤمناتٌ لم تعلموهم أنْ تطئوهم»[3] إنما هو مرفوع ب (لولا) نفسها[4]، خلافا للبصريين، حيث ذهبوا إلى انه مرفوع بالإبتداء، وخلافا لأستاذه الكسائي، حيث ذهب إلى أنه مرفوع بفعل مقدر بعد (لولا)[5].

وكان يذهب إلى ان (حتى) تنصب المضارع بنفسها لا ب(أنْ) مضمرة وجوبا كما ذهب البصريون[6].

وكان يذهب إلى أن (ليت) قد تنصب الجزأين كما في قول الشاعر:

يا ليتَ أيامَ الصبا رواجعا[7].

وكان يرى أن (ما لك)، و(ما بالك)، و(ما شأنك) تنصب الإسم الذي يليها معرفة، أو نكرة، كما تنصب (كان) و(أظن) لانها نواقص في المعنى، وإن ظننت أنهن تامات، فتقول: (ما لك الناظرَ في أمرنا)، و(ما لك ناظرا في أمرنا)، وكذلك أختاها، وبذلك وجه الإعراب في قوله: «**فَمَا لَكُم في المنافقينَ فئتين**»[8]، وقوله تعالى: «**فَمَا للذين كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِين**»[9]،

---

[1] معاني القرآن141/2، والإنصاف 98/1، وما بعدها، المسألة (14).

[2] الإنصاف 1/ 126، وما بعدها، المسألة (15).

[3] الفتح:25.

[4] معاني القرآن 404/1.

[5] الإنصاف 70/1، وما بعدها، مسألة رقم (10)، وشرح المفصل لإبن يعيش 118/3.

[6] معاني القرآن 132/1.

[7] الهمع 134/1.

[8] النساء:88.

[9] المعارج: 36.

وكأنه جعل كل هذه الحروف أفعالا ناقصة، بل لقد صرح بذلك في تضاعيف كلامه[1]، خلافا خلافا للبصريين، حيث أعربوا المنصوب في مثل هذا حالا لازمه[2].

فهذه بعض آراء الفراء حول بعض العوامل النحوية، وهي لا تخلو أيضا من غرابة، ومن بعد في التقدير، وقد رأينا أن هذه الآراء جاءت مخالفة لجمهور النحاة، وخاصة البصريين، مما يجعلنا نحكم على هذه الآراء بأنها من خصائص المدرسة الكوفية.

خامسا–المخالفة في المعمولات:

لا شك أن العوامل مرتبطة بالمعمولات، إذ لا تطلق كلمة عامل إلا حيث يوجد المعمول، كذلك لا تطلق كلمة معمول إلا حيث يوجد العامل، ولذلك لا نجد إختلافا كبيرا آراء الفراء حول المعمولات، وآرائه حول العامل.

وللفراء آراء كثيرة في المعمولات، ومن ذلك رأيه في الإسم المرفوع الواقع بعد أدوات الشرط، مثل قوله تعالى: «**إنِ إمرؤٌ هَلَكَ**»[3]، و«**إنْ أحدٌ مِنَ المُشْرِكينَ إستجارَكَ فأجرْهُ**»[4]، فهو يرى أنه مرفوع بالضمير المستتر في الفعل العائد عليه، يعني أنه مبتدأ، وليس فاعل فعل محذوف يفسره المذكور، كما ذهب إلى ذلك البصريون[5].

ومن ذلك رايه في الإسم المنصوب في باب (الإشتغال)، كما في قوله تعالى: « **ولوطًا آتيناهُ**»[6]، فهو منصوب عنده بالضمير الراجع إليه في (آتيناه)، خلافا للبصريين، حيث ينصبونه بفعل محذوف يفسره المذكور[7].

---

[1] معاني القرآن 280/1،281، والمدارس النحوية د/شوقي ضيف ص207.

[2] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي 60/4.

[3] النساء: 176.

[4] التوبة:6.

[5] شرح المفصل لإبن يعيش 10/9.

[6] الأنبياء: 74.

[7] معاني القرآن 207/2، والإنصاف 82/1،83، المسألة(12)

وكان يرى أن المرفوع بعد (كان) ليس إسما لها، وإنما هو مرفوع لشبهه بالفاعل، وأن المنصوب بعدها ليس خبرا لها، وإنما هو منصوب لشبهه بالحال، فقولهم: (كان زيد ضاحكا) مشبه عندهم بقولهم: (جاء زيد ضاحكا)[1].

وكان يذهب إلى عدم جواز العطف على إسم (إنّ) بالرفع إلا إذا كان إسمها غير ظاهر الإعراب، كما في قوله تعالى: «إنَّ الذينَ آمنُوا والذينَ هادُوا والصابئونَ»[2] مخالفا بذلك أستاذه الكسائي حيث جوز العطف على إسمها بالرفع مطلقا[3].

وذهب جمهور البصريين إلى أن تمييز (كم) الخبرية واجب الجر، وأن تمييز(كم) الإستفهامية منصوب، ولا يجر إلا عند دخول الجار على (كم)، ولكن الفراء كان يذهب إلى جواز جر تمييزهما مطلقا[4].

وكان يجوز في تفسير (كم) في قول الشاعر:

كم عمةٍ لك يا جريرُ وخالة فَدْعَاءُ قد حلبت عليَّ عشاري

ثلاثة أوجه: النصب والجر والرفع، فالنصب على جعل(كم) إستفهامية، فهو تمييزها، والخفض ب(من) المحذوفة، والرفع على تقدير فعل، أي: (كم أتتني عمةٌ)[5]، «وكأنه كان يجوز الرفع مع (كم) التكثيرية على هذا الوجه الذي خرج به الرفع في البيت»[6].

وكان يرى أن الجار وحده في نحو قولهم: (مُرَّ بزيدٍ) هو النائب عن الفاعل، فهو في موضع رفع، كما كان يذهب إلى أن الجار في موضع نصب في نحو قولهم: (مرَّ زيدٌ بعمرو)[7].

---

[1] الهمع 111/1.

[2] المائدة:69.

[3] معاني القرآن 310/1، والهممع 144/2.

[4] المغني 185/1.

[5] راجع معاني القرآن 168/1.

[6] المدارس النحوية د/شوقي ضيف ص210.

[7] الهمع163/1.

وكان سيبويه والبصريون يقدرون خبرا محذوفا في نحو قولهم: (كل رجل وضيعتُه)، أي: (مقترنان)، وذهب الكوفيون وعلى رأسهم الفراء إلى أن الخبر لم يحذف، وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه، فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير[1]، وبذلك تكون هي الرافعة للمبتدأ؛ إذ هو وخبره يترافعان، يقول تعليقا على قول الشاعر:

الآن بعد لجاجتي تَلْحَوْنني هلا التقدمُ والقلوب صحاحُ

«بم رفع التقدم؟ قلت: بمعنى الواو في قوله: (والقلوب صحاح)، كأنه قال: (العظةُ والقلوبُ فارغة)، و(الرُّطَبُ والحرُّ شديد)»[2].

وكان يذهب إلى أن الفاء العاطفة ل تفيد الترتيب، وإنما قد تأتي لغير الترتيب، كما في قوله تعالى: «**وَكَم من قريةٍ أهلكناها فجاءَها بأسُنا بياتا أو هم قائلون**»[3]، وذلك لأن الباس الباس قد اتى القرية قبل الإهلاك[4].

وكان يرى أن الواو تفيد الترتيب، قال إبن هشام مستغربا موقفه من الفاء التي تفيد عند الجمهور الترتيب، والواو التي تفيد عند الجمهور الجمع: «وهذا –مع قوله إن الواو تفيد الترتيب– غريب»[5].

وكان يرى أن (أو) قد تأتي للإضراب بمعنى (بل)، ولم يشترط تقدم نفي أو نهي عليها، كما إشترط ذلك البصريون، وإستشهد بقوله تعالى: «**وأرسلناه إلى مائةِ ألفٍ أو يزيدون**»[6] أي: (بل يزيدون)، وبقول الشاعر:

بدت مثل قرنِ الشمس في رونق الضحى

---

[1] الهمع 105/1.

[2] معاني القرآن 198/1.

[3] الأعراف:4.

[4] معاني القرآن 371/1، وما بعدها.

[5] مغني اللبيب 161/1.

[6] الصافات:147.

وصورتها أو أنتِ في العين أملحُ

يريد: بل أنتِ[1].

وذهب جمهور البصريين إلى أن (الذي) إسم موصول دائما، وأجاز الفراء مع يونس أنها موصول حرفي، أي: تؤول مع ما بعدها بمصدر، قال تعليقا على قوله تعالى: «**ثم آتينا موسى الكتابَ تمامًا على الذي أحسن**»[2]: «إنْ شئت جعلت (الذي) على معنى (ما)، تريد: (تماما على ما أحسن موسى)، فيكون المعنى: (تماما على إحسانه)، وتلا ذلك بتوجيه أنه يجوز أن تكون إسم موصول سواء قرئت (أحسنَ) بالنصب على أنها فعل، والعائد محذوف، أم قرئت بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (الذي هو أحسن)[3]ويرى الأكثرون من النحاة أن (لو) لا تأتي إلا شرطية، ولم يثبتوا ورودها مصدرية، والذي أثبته الفراء وأبو علي، وأبو البقاء، والتبريزي، وإبن مالك، وإستشهدوا بنحو قوله تعالى: «**ودُّوا لو تدهنُ فيدهنون**»[4]،

ويقول المانعون في نحو قوله تعالى: «**يَوَدُّ أحدُهم لو يُعَمَّرُ ألفَ سنة**»[5]: إنها شرطية، وإن مفعول (يود) وجواب (لو) محذوفان، والتقدير: (يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك)، وقد عقب إبن هشام على هذا التخريج بقوله: «ولا خفاء بما في ذلك من التكلف»[6].

وإختلفوا في تحليل (أرايتكم) في نحو قوله تعالى: «**قل أرايتكم إنْ أتاكم عذابُ اللهِ**»[7]، الذي يفيد طلب الإخبار، فذهب البصريون إلى أن الفاعل هو التاء، والكاف حرف خطاب لا

---

[1] معاني القرآن 1/ 72.

[2] الأنعام: 154.

[3] معاني القرآن 365/1، والمدارس النحوية ص211.

[4] القلم:9.

[5] البقرة: 96.

[6] المغني 266/1، وراجع رأي الفراء في (معاني القرآن) 175/1.

[7] الأنعام:40.

موضع لها من الإعراب، وذهب الفراء إلى أن التاء حرف خطاب، وليست بإسم، وإلا لطابقت، والكاف هي الفاعل للمطابقة، وقد ضعف البصريون رأي الفراء؛ لأن الكاف قد يستغنى عنها بخلاف التاء، فكانت أولى بالفاعلية؛ ولأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع، ولم يعهد ذلك في الكاف[1].

هذه بعض آراء الفراء المتعلقة بالمعمولات، وقد رأينا أن الحديث عن المعمولات يقتضي الحديث عن العوامل، والعكس صحيح، لما بينهما من إرتباط شديد، وليست غايتنا في هذه الدراسة حصر آرائه، بل نقلنا منها ما يبرز دوره في تكوين المدرسة الكوفية، وحسبنا كتابه: (معاني القرآن)، فهو خير معبر عن إتجاهاته وفكره، حيث يبين مذهبه في مسائل اللغة المختلفة من خلال شرحه وإعرابه، وتخريجاته لتراكيب القرآنية المتنوعة.

«وعلى هذا النحو كان لا يزال يلح في تحليل صيغ الذكر الحكيم ومواضع كلمه في الإعراب على ذهنه مستخرجا منه فيضا من الآراء، مخالفا البصريين وسيبويه، وقد يخالف أستاذه وهو في كل ذلك إنما يريد أن يشكل النحو الكوفي في صيغته النهائية، بحيث تستقر فيه العوامل والمعمولات متخذة كل ما يمكن من أوضاع جديدة»[2].

الدرس الخامس: المدرسة البغدادية

عرضنا فيما مضى لمدرستي البصرة والكوفة، وعرفنا أن البصرة هي التي تولت وضع النحو، ثم نشأ وترعرع في احضانها، ثم بعد ثرن من الزمان أسهمت الكوفة في نضجه وتطويره، ثم التقى علماء البصرة بعلماء الكوفة في حاضرة الدولة العباسية: بغداد وتتلمذ على الفريقين جيل وفقوا بين المذهبيين، واختاروا منهما ما راق لهم، فنشأ تيار فكري جديد أطلق عليه بعض الدراسيين (المدرسة البغدادية).

---

[1] الهمع 77/1.

[2] المدارس النحوية ص214.

وقد قسم الشيخ الطنطاوي المراحل التاريخية التي مر بها النحو العربي إلى أرعة أطوار ك طور الوضع والتكوين – وهو بصري خالص وطور النشء والنمو – وهو بصري كوفي، وطور النضوج والكمال – وهو بصري كوفي، وطور الترجيح والبسط في التصنيف – وهو بغدادي واندلسي ومصري وشامي. [1]

" ولئن كان نحو البصرة أحضى عند الناس لقد كان نحو الكوفة أحظى عند الخلفاء، إذا كانت الكوفة أقرب من البصرة إلى بغداد وفيها كانت البيعة للسفاح، ولبثت بعض الوقت حاضرة الدولة، أما البصرة فقد ظهر إبراهيم بن عبد الله بن الحسن يدعو لأخيه محمد، وكان قد خرج بالمدينة فاستجاب لإبراهيم كثير من أهل البصرة، فاستولى عليها وعلى ما قرب من واسط والأهواز.

لذلك أتيح للكوفيين أن يسبقوا إلى بغداد، ففتح الخلفاء لهم أبوابهم، ووكلوا إليهم تأديب أولادهم، فكان الكسائيفي حاشية الرشيد وثم مؤدب ولديه، وكان الفراء مؤدب ولدي المأمون، وكان ابن السكيت ينادم المتوكل " [2].

وإذا كان الكوفيين قد استحوذوا على بغداد ووحالوا دون اتصال البصريين لم يحرموا دخول بغداد، بل حاولوا الولوج إليها تلهفا على مقاسمة الكوفيين حظوتهم، فلم يفلحوا باديء الأمر، ولذلك أخفق سيبويه في مناظرته للكسائي نتيجة مناصرة العباسيين وبطانتهم للكسائي.

على أن قليلا من البصريين نفذ إلى لغداد، ومهم (اليزيدي) ووقد نال حظوة في بغداد ولأنه وافق الكوفيين في بعض المسائل، واحتذى حذوهم في العناية بالقياس، كذلك (المبرد)، حيث نال حظوة لدى الخلفاء أيضا لحسن لباقته معهم، وشارك ثعلباً تعليم ابن المعتز ووقد نجم عن تلاقي الفريقين ببغداد ك البصريين والكوفيين ظهور جيل اختلفت نزعاته النحوية وفمنهم من غلبت عليه النزعة البصرية، ومنهم من غلبت عليه النزعة الكوفية، ومنهم من

---

[1] نشأة النحو التاريخ أشهر النحاة ص 19

[2] تاريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف ص 36

جمع بين النزعتين، فممن غلبت عليه النزعة الكوفية، ومنهم من جمع بين النزعتين، فممن غلبت عليه النزعة البصرية – كما يقول الشيخ الطنطاوي: الزجاج وابن الشراج، والزجاجي وومبرمان وابن درستوريه.

وممن جمع بين النزعتين: ابن قتيبة وابن كيسان، ولأخفش الصغير، وابن شقير، ابن الخياط، ونفطويه [1].

" وكانت الطائفة الخالطة بين النزعتين ك البصرية والكوفية تزاول المذهبين، وتنظر فيهما نظرة غير مشوبة بالعصبية وفهي لا بد واجدة رجحان هذا المذهب في مسائل وذلك المذهب في مسائل أخرى، وكان عمل هذه الطائفة منبها بعض معاصريهم إلى استقراء ما صح من القوانين النحوية دون التحفيز إلى فريق دون بخر، فجر ذلك الخلط بين المذهبيين لاستخلاص مذهب منهما مرضي عليه عندهم، ولقد اتسعت هذه الحركة ونمت فعالجها الكثيرون، حتى احتل مكانا بين المذهبيين مذهب آخر جديد مؤلف من المذهبيين بفروق قليلة، اشنهر ذلك المذهب بالبغدادي، فاتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجا جديداً في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية يقوم على الانتخاب من لآراء المدرستين: البصرية والكوفية جميعاً، وكان من أهم ما هيأ لهذا الاتجاه أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد، ثعلب، وبذلك – كما أشرنا من قبل – نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما، ويعني بالتعمق في مصنفات أصحابهما والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآ راء النحوية الجديدة.

وكان من هذا الجيل من يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية، ومن يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية، ولذلك اضربت كتب التراجم والطبقات إزاءه، فمنهم من حاول تصنيف أفراده في المدرستين الكوفية والبصرية على نحو ما صنع الزبيدي في طبقاته، ومنهم من أفراهم بمدرسة مستقلة كما صنع ابن النديم في الفهرست، وإن كان أدخل فيهم نفرا ليس لهم نشاط نحوي مذكور مثل ابن قتيبة وأبي حنيفة الدينوري [2].

---

[1] راجع نشأة النحو تاريخ أشهر لنحاة للشيخ محمد الطنطاوي ص 102 / 107

[2] المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص 245.

وقد دافع الدكتور شوقي ضيف عن وجود المدرسة البغدادية في مواجهة الدكتور عبد الفتاح شلبي الذي نفى وجودها معتمدا على من يدرجون أفرادها تحت المدرسة البصرية أو الكوفية وومستنداً على علمين من أعلام جيلها الثاني ينسبان أنفسهما في مصنفاتهما إلى المدرسة البصرية، هما أبو علي الفارسي، تلميذه ابن جني، إذا يعبران في تصانيفهما عنهم كثيراً بكلمة (أصبحنا) [1]وينتصران في أغلب الأمر للأراء البصرية وكثيراً ما يطلق لبن جني على الكوفيين اسم (البغداديين) [2]، وكأنهم مدرسة واحدة، فقال: " ولا يكفي أن ينسب ابن جني وأبو علي الفارسي أنفسهما إلى البصريين لنعدهما حقا منهم، فإنها اتبعا في مصنفاتهما المذهب البغدادي الانتخابي، وان كانت قد غلبت عليهما النزعة البصرية، وهي لا تخرجهما عن دوائر الاتجاه البغدادي القائم على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين، وعلى غرارهما الزجاجي آخر الجيل الأول من البغداديين.

أما إطلاق ابن جني اسم البغداديين على الكوفيين أحيانا فيرجع إلى أن جمهور الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليه النزعة الكوفية، فسماهم الكوفيين تارة، تارة سماه_م البغداديين، وأهمهم ثلاثة: ابن كيسان (ت 299 هـ)، وابن شقير (ت 315 هـ)، ابن الخياط (ت 320 هـ) [3].

ويستدل الدكتور شوقي ضيف على صحة رأيه فيلا أن هؤلاء جميعاً جمعوا بين المذهبين بما ذكره الزجاجي من أخذه عنهم وتصريحه بأنهم درسوا نحوي الكوفة والبصرة، فيقول الزجاجي ك " ومن علماء الكوفيين الذي أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر شقير، وأبو بكر بن الخياط، لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين " [4].

---

[1] انظر: أبو علي الفارسي د/ عبد الفتاح شلبي ص 106 , وسر صناعة الإعراب لابن جني 1/ 267 .

[2] انظر : الخصائص 200/1, 11/2

[3] المدارس النحوية ص 246

[4] الإيضاح في علل النحو ص 79

ومما يدل على تمكن هؤلاء من المذهب الكوفي أن الزجاجي نقل عنهم ومعهم ابن الأنباري الكوفي الخالص احتجاجات الكوفيين لآرائهم، فهم اللذين ضبطوا هذه الاحتجاجات ووثقوها وأحكموها ويقول الزجاجي بعد أن أورد جملة وجوه الاحتجاج لآراء الكوفيين التي سردها في الكتاب سردا :" وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتج بع عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين، وعلى حسب ما في كتبهم إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم، والمعنى واحد ولأنا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانهم لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة، بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمهما من لم ينظر في كتبهم، وكثير من ألفاظهم قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين، مثل ابن كيسان، ابن شقير، ابن الخياط، ابن الأنباري، فنحن إنما نحكي علل الكوفيين على ألفاظهم هؤلاء، ومن جرى مجراهم، مع انه لا زيادة في المعنى عليهم، لا بخس حظ يجب لهم "[1].

ويعقب الدكتور شوقي ضيف على هذا النص بقوله: ومعنى ذلك أن ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط الذين جمعوا بين علمي البصرة والكوفة كما يقول الزجاجي عم الذين اشتقوا احتجاجات الكوفيين في جملتها، هم الذين انتزعوا مقاييسها وعللها، مع ما أمدهم به الكوفيون من الكسائي إلى ابن الأنباري " [2].

ويمضي الدكتور شوقي ضيف مبينا أن تثقف هؤلاء بالنحو البصري وما بسط فيه من العلل والمقاييس ووجوه الاحتجاج كان مادة صاغوا منها عملهم، وبذلك تتضح صحة ما رواه أبو البركات بن الأنباري في كتابه: (الإنصاف) من احنجاجات الكوفيين بإزاء احتجاجات البصريين، وقد تشكك " فايل" في نسبة هذه الاحتجاجات التي أوردها صاحب (الأصناف) إلى الكوفيين، وظن أنها من عمل البصريين المتأخريين، مستدلا بأن من يبحث عن هذه الاحتجاجات فيما عمل البصريين المتاخريين مستدلا بان من عن هذه الاحتجاجات فيما وصلنا من كتابات الفراء وثعلب قلما يجد لها أصلا عندهم، ولكن الدكتور شوقي ضيف يرى

---

[1] السابق ص , 131/ 132

[2] المدارس النحوية ص 247

أن ظن " فايل " واهم، إنما هي من عمل أوائل البغداديين ممن ذكرناهم وأمثالهم ممن حاولوا – كما لاحظ الزجاجي – الاحتجاج للآراء الكوفية والاحتيال لها والتلطف في بيانها، وهم أنفسهم الذين يطلق عليهم ابن جني تارة اسم الكوفيين مدمجا فيهم سابقيهم من أمثال الكسائي والفراء، وتارة يطلق عليهم اسم البغداديين [1].

وإذا كان الدكتور عبد الفتاح شلبي ينكر المدرسة البغدادية فإن الأستاذ علي النجدي ناصف ينكر أن يكون بعد مدرستي اللصرة والكوفة مدارس أخرى، فهو بعد فرغ من الحديث عن خصائص كل من المدرستين تساءل قائلاً :" والآن هل للنحو مدارس أخرى ؟"، ثم أجاب عن ذلك فقال :" ينبغي قبل الإجابة عن هذا السؤال أن أعرف المدرسة، فهي طائفة من العلماء أو الأدباء أو أهل الفن تؤلف بينهم في الإنتاج وصوره أصول ومناهج يلتزمونها مع احتفاظ كل بخصائص شخصيته ".

وهكذا كان أئمة النحو الأولون في البصرة والكوفة إبان نشأته فخرج النحو الذي صدر عنهم صدى لما عند كل من الفريقين من مواهب، لما أصل من أصول، وما أمدته العرب به من لغة، ولما أن اشتد، ونضجت ثمرته، وبل من بعدهم إلى خلفائهمم لم يجدوا به نقصا فيتموه، أو صدعا فيرأبوه، فلم يبق إلا أن ينظورا في النحوين، ويأخذوا لمصنافتهم من كليهما أرجحة عندهم، ومنهم من جعل النحوا البصري أصلا وزاد عليه ما دعت إليه الحاجة من النحو الكوفي.

وهنا التقى النحوان بين أيديهم على سواء في الدرس والتمحيص، واختلاف في مقدار النقل والاقتباس من هذا وذالك، تلفيق للنحوين أخذ النحاة به منذ القرن الثالث وولا يزال معمولا به إلى اليوم ".

---

[1] المدارس النحوية ص 247

ثم يتساءل بعد عرضه لوجهة نظرة ك" فهل يصح أن نطلق على أصحاب هذا التفليق اسم مدارس، فنقول مثلا: مدرسة البغدادية، أو مدرسة النحو المصرية، كما جاء في كتاب (المدارس النحوية) ".

ثم يردوا على من فهموا من عزو بعض آراء نحوية إلى البغداديين أنهم يشكلون مدرسة وفيقول :" وقد فهم بعض الباحثين من هذا أن هؤلاء البغداديين يؤلفون مدرسة نحوية ثالثة ولكن ثمة دلائل على أن هؤلاء البغداديين هم الكوفيون الذين استقر المقام بهم في بغداد ولأن وصفهم بالكوفيين مدعاة إلى اللبس والتخليط ".

واستدل على ذلك بما ذكرته بعض كتب التراجم والطبقات من إطلاق كلمة (البغدادي) على الكسائي، وإطلاق كلمة (البغداديين) على الكوفيين [1].

ونستنتج مما ذكره الأستاذ علي النجدي ناصف أنه يرد إنكاره للمدرسة البغدادية ووما تلاها من اتجاهات إلى عدم توافر خصائص المدرسة بالمعنى العلمة الدقيق فيها، وينتهي إلى أن البغداديين لم يضيفوا جديدا إلى ما أرسته المدرستان ك البصرية والكوفية وحيث لم لم يجدوا نقصا فيتموه وأو صدعا فيرأبوه، وما كان نحوهم إلا تلفيقاً لنحوي المدرستين، وهو بذلك يرد على الدكتور شوقي ضيف في صنيعه وتسميته كتابه ب (المدارس النحوية).

وكان من المكن أن نأخذ برأي الأستاذ علي النجدة وأن نقتنع به لما ينبني عليه من أدلة قوية، ولكن يمنعنا من الأخذ به أن البغداديين لم يقفوا عند حد الانتخاب من آراء المدرستين، أو عند حد التلفيق بين النحويين كما عبر الأستاذ علي النجدة، " فما أهل القرن الرابع الهجري حتى كثرت قواعد هذا المذهب – أي: المذهب البغدادي – الجديد، وأيده النظار له، واشتهرت طائفة به وفقاسم المذهبين عملا ومزاولة، وشق له سبيلا معهما، وامتدت به الأيام قليلاً، فحدث للنحو به عهد جديد، قضي أن يعتبر طورا آخر من أطواره " [2]، وهو المفاضلة بين المذهبيين وإيشار المختار منهما، ولا تقوم المفاضلة والاختيار من

---

[1] راجع ك تاريخ النحو للاستاذ علي النجدي ناصف ص 34/ 36 .

[2] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ص 111

فراغ ب لا بد أن يكون ذلك مبنياً على حجج قوية وأدلة قاطعة، وفي المفاضلة والترجيح نوع من التجديد والإضافة، " ولقد أمعنوا في هذا الاختيار، فاصطفوا مسائل ذات بال مزيجا من المذهبين وعلى أنهم أسلمهم هذا الاستقرار البالغ خلال تلك الأيام إلى العثور على قواعد أخرى من تلقاء أنفسهم لا تمت بصلة إلى المذهبين تولدت اهم من اجتهاد قياسا وسماعا "[1].

وقد ذكر الدارسون أن المدرسة البغدادية "اتجهت اتجاهين: اتجاها مبكرا عند ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط، نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة الكوفية، وأكثروا من الاحتجاج لها، مع فتح الأبواب لكثير من الآراء المدرسة البصرية، وأيضا مع فتح باب الاجتهاد لبعض الآراء الجديدة، واتجاها مقابلا عند الزجاجي ثم عند أبي علي الفارسي وابن جني، نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة البصرية، وهو الاتجاه الذي ساد فيما بعد لا في مدرسة بغداد وحدها، بل في جميع البيئات التي عنيت بدراسة النحو " [2].

ومن ثم لا يمكن أن نغفل جهود أصحاب المدرسة البغدادية وأن نجعلهم مجرد جامعين بين المدرستين، وذلك لما أضافوه إلى النحو العربي من توسع في التعليل والحجج والأدلة، بسط المسائل، وتفريعها، والإتيان بآراء جديدة خالفوا بها كلتا المدرستين وفمن ذلك تجويزهم مجيء الحال معرفة مطلقا، نحو: (جاء زيدٌ الراكب) قياسا على الخبر وعلى ما سمع من ذلك، وهم بذلك مخالفون لجمهور البصريين الذين يجوزون مجيء الحال على الصورة المعرفة إذا كان فيها معنى الشرط، وهي مع ذلك نكرة، نحو: (عبد الله المحسن أفضل منه المسيء)[3]، ومن ذلك أنهم جوزا أن تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة من غير عوض، اي من غير فاصل بينهما وبين الفعل المتصرف، قال الرضي :"كما حكى المبرد عن البغاددة (علمت أنْ تخرجُ) – بالرفع بلا عوض "[4]، ومن ذلك أيضا ما حكاه عنهم أبو

---

[1] السابق ص 111 /112

[2] المدارس النحوية د /شوقي ضيف 248 .

[3] الهمع 1 /239

[4] شرح الكافية 2/ 234

علي الفارسي من أنهم يجيزون كون الظرف والجار والمجرور في نحو: (لا آمر بالمعروف)، وقوله تعالى :"لا عاصمَ اليومَ مِنْ أمرِ الله إلا مَنْ رَحِم " [1] – من صلة المنفي المبني [2] ة وهم بذلك مخالفون لجمهور البصريين والكوفيين الذين يوجبون تنوينه، لأن الشبيه بالمضاف لا يبنى. ومن ذلك أيضا تجويزهم العطف على المحل في نحو قولهم ك (هذا ضاربق زيدا وأخيه)، وقد منع جمهور النحاة ذلك، لأنهم اشترطوا في جواز العطف على المحل أن يكون الموضع بحق الأصالة، "لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل "[3].

ومن ذلك أيضا ذهاب بعضهم إلى أن (ورحه، وويله، وويسه) منصوبة بأفعال من لفظها، وأنشد:

فما وآل ولا واحَ ولا واسَ أبو هندي

خلافا للجمهور، حيث قدروا لهذه المنصوبات أفعالا من معناها [4].

إلى غير ذلك من الآراء النحوية التي عزتها كتب النحو إلى البغداديين ووقد ذكرنا سابقا أن أوائل المدرسة البغدادية ممن جمعوا بين مدرستي البصرة والكوفة كانوا يميلون إلى المدرسة الموفية، ثم جاءت من بعدهم أجيال غلبت عليهم النزعة البصرية وفجعلوا المذهب البصري أساسا في كتبهم ووتلك السنة سرت فيمن بعدهم وما تزال إلى أيامنا هذه في أكثر الكتب النحوية[5].

ويجدر بنا أن نلقي الضوء على بعض أعلام هذه المدرسة ممن مثلوا غلبة النزعة الكوفية عليهم، ومن مثلوا غلبة النزعة البصرية فنعرض أولا لابن كيسان وابن الشقيري وابن الخياط الذين غلبت عليه النزعة الكوفية، ثم للزجاجي وأبي علي الفارسي ووأبي الفتح بن

---

[1] هود: 43

[2] شرح الكافية للرضي 257/1

[3] مغني اللبيب لابن هشام 2 /474

[4] شرح التصريح على التوضيح 1/ 330

[5] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي ص 113 / 114

جني الذين غلبت عليهم النزعة البصرية، ثم نعرض لمن جاء في إثرهم من نحاة إيران والعراق والشام ممن استضاءوا بمنهجهم النحوي في نشاطهم العلمي.

ابن كيسان

هو: محمد بن أحمد بين كيسان أبو الحسن النحوي، وكان يحفظ مذهبي البصريين والكوفيين في النحو، لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، اقل السيرافي: " وكان ابن كيسان يخلط المذهبيين"[1].

وكان أبو بكر بن مجاهد المقريء يقول ك ابن كيسان أنحى من الشيخين: ثعلب والمبرد ووقد مزج النحويين فأخذ من كل واحد منهما ما غلب على ظنه صحته، وأطرد له قياسه، ترك التعصب لأحد الفريقين على الآخر.

وصنف كتبا كثيرة في هذا النوع، كلها جيد بديع في غرائب القياسات.

قال له القاضي إسماعيل ك يا أبا الحسن، ما تقول في قراءة الجمهور إلا أيا عمرو:"إنَّ هذانِ لساحران " [2]، وما وجهها على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب؟ فأطرق ابن كيسان مليا، ثم قال: نجعلها مبنية لا معربة، وقد استقام الأمر، قال له إسماعيل القاضي: فما علة بنائها ظ قال ابن كيسان ك لأن المفرد منها (هذا) وهو مبني، والجمع (هؤلاء) وهو مبني، فيتحمل التثنية على المجهين، فعجب القاضي وبعيد غوصه، وقال له ك ما أحسنه يا أبا الحسن لو قال به أحد، قال، ليقل به القاضي.

ومن مصنفاته المشهورة ك المُهذَّب، والحقائق، والمختار، وغريب الحديث، والشاداني في النحو، والمذكر والمؤنث والمقصور والممدود والبرهان، والوقف في النحو، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود والبرهان. والوقف والابتداء والهجاء، والقراءات والتصاريف،

---

[1] أخبار النحويين البصريين ص 113 /114

[2] طه , 63

ومختصر النحو، ومعاني القرآن، وحد الفاعل، ونحو اختلاف البصريين والكوفيين، والكافي في النحو.

وذكر ياقوت له أيضا ك غلط الكاتب ومصابيح الكتاب، ونشر له كتاب باسمه (تلقيت القوافي، وتلقيب حركاته) ضمن مجموعة ك (جزرة الحاطب وتحفة الطالب) بعناية " وليم ريط " في ليدن سنة 1852.

توفي سنة مائتين وتسعين للهجرة [1]، وقيل ك سنة ثلاثمائة وعشرين ورجحة ياقوت وغيره[2].

وهناك اثنان غير من ذكرناه اشتهر بابن كيسان: أحدهما قديم، به في العروض والمعمى كتاب [3]، والآخر متأخر، وهو الحسن بن محمد بن أحمد بين كيسان أو محمد الحربي النحوي، وهو أخو علي بن محمد الأكبر، روى عنه إسماعيل بن إسحاق القاضي كتاب (النوادر)، ووقال أبو نعيم الحافظ عنه: كان ثقة، وتوفي سنة ثلاثمئة وثمان وخمسين [4].

ابن شقير:

هو أحمد بن الحسين بن العباس بن الفرج النحوي، أخذ عن أحمد بن عبيد بن ناصح وكان مشهوراً برواية كتب الواقدي عن أحمد بن عبيد عنه وهو في طبقة أبي بكر السراج ووهل: مختصر في النحو، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، ويقال إن الجمل الذي للخليل هو لابن شقير، توفي سنة ثلاثمائة وسبع عشرة للهجرة [5].

---

[1] إنباه الرواة للقفطي 57/33 –59 , مع الهامش

[2] بغية الوعاة لسيوطي 1/ 18 ,19

[3] السابق 1/ 19

[4] إنباه الرواة 1 /354

[5] انظر : الوافي بالوفيات 6/ 217 , والاعلام 1/ 110

ابن الخياط:

هو: محمد بن أحمد بن منصور، أبو بكر ابن الخياط، أصله من سمر قند.

أقام في بغداد بعد وفاة المبرد وضعف ثعلب عن الإفادة لصممه الشديد، فاستمع من أترابها، وجرت بينه وبين الزجاج ببغداد مناظرة، وكان دمث الخلق.

من كتبه (معاني القرآن) و(الموجز) و(المقنع) و(النحو).

وتوفي بالبصرة سنة ثلاثمائة وعشرين للهجرة [1].

الزجاجي:

هو: ابن القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، من أهل الصيمرة بين ديار الجبل وديار خوزستان، نشأ بنهاوند جنوبي همذان، وانتقل إلى بغداد ينهل من حلقات العلماء، ولزم الزجاج البصري وقرأ عليه النحو، ومن هنا جاء لقبه ب (الزجاجي) نسبة إليه، ثم إنتقل إلى الشام، فأقام بحلب مدة، ثم انتقل إلى دمشق، وأقام بها وصنف، وحدث أن خرج إلى طبرية فمات بها سنة ثلاثمائة وسبع وثلاثين للهجرة ووقيل: بل سنة ثلاثمائة وأربعين [2].

وقد ألف الزجاجي في شتى علوم اللغة والأدب، ولكن مؤلفاته لم تصل إلينا كلها، وما وصل منها لم يطبع إلا أقله وما زال سائره ينتظر الجهد والعزيمة، فمنها:

1- كتاب (الجمل)، وهو مختصر في قواعد النحو، وقد وصفه القفطي بأنه " مبارك ما اشتغل به أحد إلا انتفع "، ويحكي القفطي قصة تأليفه، فيقول:" سمعت من لفظ الشيخ أبي البقاء صالح نزيل قفط أن الزجاجي صنف (الجمل) بمكة، وكان إذا فرغ من باب طاف به أسبوعا وودعا الله – عز وجل – أن يغفر له، وأن ينفع به قارئه، فلهذا انتفع به الطلبة، وهو

---

[1] ارتشاف الضرب 2 /609

[2] إنباه الرواة للقفطي 2 / 160 , والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص 252 .

كتاب المصريين وأهل المغرب الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جني، والإيضاح لأبي علي الفارسي " [1].

وقد حظي بشروع كثيرة عليه، حتى قالوا إنها زادت عن مائة وعشرين شرحا [2].

وقد تعرض له البطليوسي، وصنف فيه كتابا سماه (الحلل في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل).

وقد نكت ابن بابشاذ في شرحه نكتا في الرد عليه [3].

وقد طبع كتاب (الجمل) سنة 1926 م على نفقة كلية الآداب في الجزائر، وحققه الشيخ ابن أبي شنب، وصورت هذه الطبعة في باريس سنة 1657 م [4].

2- (الإيضاح في علل النحو)، وقد استقصى فيه علل النحو البصري والكوفي وونص – كما آنفا – على أن الذين حرروا العلل الكوفية هم: ابن الأنباري، وأوائل البغداديين ك ابن كيسان، وابن شقير، وابن الخياط، وأضاف أن

له في ذلك نصيبا إذ قال :" وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنه بألفاظ البصريين " [5] وفهم الذين نهجوا التعبير عن العلل وذللوه ومهدوه [6].

وكتاب (الإيضاح في علل النحو) مطبوع بتحقيق الدكتور مازن المبارك.

" ومن يقرأ الكتاب يرى الفلسفة والمنطق وعلم الكلام والفقه، أو بعبارة أدق عللها تمس جوانب التعليل والاحتجاج فيه " [7].

---

[1] إنابه الرواة 2/ 161 .

[2] المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص 252

[3] إنباه الرواة 2 / 160 . 161

[4] تحقيق كتاب الإيضاح للدكتور مازن المبارك ص 4

[5] الإياضح ص 80

[6] المدارس النحوية ص 252

[7] السابق ص 252 و 253

وقد وردت في (الجمل) إشارات تدل على أن الزجاجي ألف كتاب (الإيضاح) قبل كتاب (الجمل) المذكور [1].

3- كتاب (أمالي الزجاجي) وهو مجموعة أخبار ينتقل القارئ فيها من تفسير آية القرآن إلى خبر تاريخي، ومن شعر ابن أبي ربيعة إلى رثاء ابن أبي دؤاد ووهذه الأمالي مجموعة من الأخبار لا نظام لها غير أن النزعة اللغوية غالبة عليها شرحا واستشهادا واستنادا، ولعل ذلك يعود إلى أن الشيخ كان يملي هذه الأخبار على طلابه فكان لكل دارس أخباره ونصوصه على النحو ما كان يدور في الدروس القديمة التي تعرف بالمجالس، وللأمالي أكثر من نسخة: كبرى وسطى وصغرى، ويرى الدكتور مازن المبارك أن التي طبعت منها في مصر سنة 1324 بتحقيق الأستاذ أحمد الأمين الشنقيطي – هي النسخة الصغرى، ميتدلا بأننا لا نجد فيها ما نقله البغدادي في (خزانة الأدب) عن الأمالي الوسطى، ولا كثيرا مما نقله السيوطي في الأشباه والنظائر [2]، ولكن الدكتور شوقي ضيف يرى أن النسخة المطبوعة بتحقيق الشنقيطي هي الوسطى [3].

4- (مجالس العلماء)، وقد نشرته وزارة الإرشاد والإنباء في الكويت سنة 1962، بتحقيق الاستاذ عبد السلام محمد هارون[4]، وهذه المجالس تحكي محاورات لطائفة كبيرة من العلماء وأكثرها في مسائل لغوية ونحوية [5]

5- (الإبدال والمعاقبة والنظائر)، وقد حققه الأستاذ عز الدين التنوخي ونشره المجمع العلمي العربي بدمشق سنة 1962، وهو يبحث في تبادل الحروف بعضها مع بعض وتعاقبها وتناظرها [6].

---

[1] مقدمة تحقيق كتاب (الإيضاح) للدكتور مازن المبارك ص 5

[2] السابق ص 5

[3] المدارس النحوية ص 252

[4] تحقيق كتاب الإيضاح للدكتور مازن المباررك ص 8

[5] المدارس النحوية د / شوقي ضيف ص 252

[6] تحقيق كتاب الإيضاح ص 6

6- كتاب (اللامات) ووقد جمع الزجاجي فيه مواقع اللامات في القرآن الكريم وكلام العرب، وشرح معانيها شرحا مؤيدا بالحجج والشواهد، وقد حققه الدكتور مازن المبارك، ونشره مجمع اللغة العربية بدمشق سنة 1969 م [1].

7- (شرح مقدمة أدب الكاتب)، وهو كتاب شرح فيه الزجاجي خطبة ابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) شرحا عني فيه باللغة والنحو والصرف.

8- (مختصر الزاهر) والزاهر في المعاني الكلام الذي يستعمله الناس – كتاب لأبي بكر بن الأنباري، وقد شرحه الزجاجي واختصره فحذف منه الشواهد وتعليق ابن الأنباري عليها، ورد عليه آراءه الكوفية، وأحل محلها ما يقابلها من آراء البصريين.

9- (اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته المستنبطة من التنزيل وما يتعلق بها من اللغات والمصادر والتأويل)، وهو كتاب أحصى الزجاجي فيه أسماء الله تعالى ووتحدث عما يتصل بكل منها من المعنى واللغة والاشتقاق.

وهذه الكتب الثلاثة الأخيرة ذكر الدكتور مازن المبارك أنها ما زالت مخطوطة في دار الكتب المصرية، وهناك مصنفات له لم تصل إلينا، ولكن كتب التراجم هي التي أشارت إليها ومنها:

10- شرح كتاب الألف واللام للمازلي، وقد ذكر في بغيةالوعاة وكشف الظنون وعيون التواريخ.

11- المخترع في القوافي، ذكر السيوطي، وقال إنه وقف عليه، وذكر في فهرست ابن النديم وكشف الظنون وعيون التواريخ.

12- كتاب المجموع في معرفة أنواع الشعر وقوافيه، وقد ذكر في فهرست ابن خير.

13- كتاب (معاني الحروف)، ولم ينسب أحد إلى الزجاجي كتابا بهذا الاسم غير ابن خير الإشبيلي، على أن بروكلمان عد بين كتب الزجاجي كتابا باسم (حروف المعاني).

14- كتاب (الهجاء)، ولم يشر إليه أحد غير الزجاجي نفسه في (الجمل).

---

[1] السابق ص 6

15- شرح رسالة سيبوية، ولم يشر إليه احد من الباحثين غير الزجاجي أيضا في كتابه (الإيضاح) وهذا الكتاب شرح للصفحات الأولى من كتاب سيبويه [1].

ابن خالويه:

هو الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي اللغوي أبو عبد الله، من أهل همذان وودخل بغداد، وأدرك أجله العلماء بها، مثل ك ابن الأنباري، وابن مجاهد، وأبي عمر الزاهد، وابن دريد، وقرأ على أبي سعيد السيرافي، وكان منتصرا له على أبي علي الفارسي، وانتقل إلى الشام، وصحب سيف الدولة بن حمدان، وأدب بعض أولاده، تصدر بحلب وميذَا فارقين وحمص للإفادة والتصنيف، وعاش بعد سيف الدولة في صحبة ولده: شريف، وغيره من آل حمدان ومات بحلب سنة ثلاثمائة وسبعين للهجرة.

وأخذ عنه العلم خلق كثير، منهم ك الحسن بن سليمان، والحسين بن علي الرهاوي، وربيعة بن محمد، سعيد بن سعيد الفارقي، وعبد المنعم بن غلبون المقرئ المصري، وغيرهم.

وله مصنفات كثيرة في النحو واللغة والقراءات والأدب، منها إعراب القراءات السبع وعللها، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، والحجة في القراءات السبع وهو مطبوع أيضا بتحقيق الدكتور / عبد الرحيم محمود، والاشتقاق، واشتقاق خالويه، والجمل، والمبتدأ، وهما في النحو، والمقصور والممدود، وشرح مقصورة ابن دريد والمذكر والمؤنث والألفات، وتقفية ما اختلف لفظه واختلف معناه لليزيدي، وشرح أسماء الله الحسنى، وليس من كلام العرب، وغيرها [2].

---

[1] راجع : تحقيق الدكتور مازن المبارك للإيضاح ص 6 / 7/ 8 .

[2] إنباه الرواة لقفطي 1 /359 -362 و والبداية والنهاية لابن كثير مجلد 6 ج 11 ص 380 , ومقدمة تحقيق تحقيق الإعراب الرقاءات السبع وعللها د / عبد الرحمن العثيمين 1/ 85 , وما بعدها .

أبو علي الفارسي:

هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان أبو علي الفارسي النحوي، ولد بفسا من أرض فارس، وقدم بغداد فاستوطنها، وأخذ من علماء النحو بها، وعلت منزلته في النحو، حتى قال قوم من تلامذته: هو فوق المبرد وأعلم.

ولقب بالفارسي نسبة إلى أصل أبيه، أما أمه فعربية الأصل سدوسية من سدوس الشيبان، وكان مولده سنة مائتين وثمان وثمانين للهجرة، وكان فطنا ذكيا فأكب على التعلم منذ نعومة أظفاره [1]، وفي العراق أتيح له أن يتصل بطائفة من أشياخ العصر، يأخذ عنهم ما شاء الله أن يأخذ من ألوان العلوم سماعا منهم أو قراءة عليهم، ويطلع على الكتب السالفين من الأئمة في علوم الدين والعربية.

فاتصل بأبي بكر بن مجاهد، وروى القراءة عرضا عليه، وسمع منه معاني القرآن، واتصل بأبي إسحاق الزجاجي، وسمع منه كتابه في (معاني القرآن)، واتصصل بأبي بكر بن الخياط واطلع على كتابه (معاني الشعر)، واتصل بأبي بكر بن دريد وكتب كتابه في الاشتقاق إملاء عنه، واتصل بأبي بكر مبرمان وأخذ عنه وواتصل بأبي بكر بن السراج وقرأ عليه الكتاب، وروى عنه تصريف المازني وقرأ عليه المسائل المشروحة من كتاب سيبويه للمبرد، وديوان النابغة برواية الأصمعي، واشتغل برواية الحديث، وله تلاميذ فيه.

وقرأ فيما قرأ من كتب الأمة السالفين كتاب التصريف للفراء، والفرخ للجرمي، وإصلاح المنطق لا بن السكيت، والمقتضب للمبرد [2].

كما أخذ عن الأخفش الصغير ونطويه، وبذلك يكون أبو علي الفارسي قد أخذ عن البصريين والكوفيين، وأوائل البغداديين فضلا عن قراءته كتب السالفين، مثل كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والتصريف للمازني، والأصول لا بن السراج، وغيرها، الأمر الذي جعل ثقافته واسعة ومتنوعة.

---

[1] إنباه الرواة 1/ 308 و والمدارس النحوية ص 255 .

[2] مقدمة الحجة في علل القراءات السبع للأستاذ علي النجدي ناصف وآخرن 14/1 , 15

وتذكر كتب التراجم أنه كان معتما بالاعتزال [1]، ولكن محققي كتاب " الحجة " يستنبطون من هذه العبارة أنه لم يكن معتزليا، إذا لم تشر كتاباته إلى ذلك، بل كان يناقش ما يعرض له من آراء دون تحيز أو تعصب لمذهب [2]، ويقول الدكتور شوقي ضيف:"وأغلب الظن أنه كان شيعيا، لغبة التشيع حينئذ على أهل العراق وفارس "[3].

وقد استبعد محققو كتاب (الحجة) أن يكون شيعيا أيضا، إذا لم يرد له ذكر، ولا لكتبه في كتاب (معالم العلماء)، وهو فهرست لكتب وأسماء المصنفين من الشيعة قديما وحديثا، تأليف رشيد الدين أبي جعفر محمد السروي، المتوفي سنة خمسمائة وثمان وثمانين للهجرة [4].

ومهما يكن من أمر فإن القول باعتزاله أو تشيعه لا يغض من مكانته العلمية، ولا ينقص من منزلته في النحو واللغة، بل ربما زاده اعتزاله وتشيعه قوة في الجدل والحجة.

وكان حافلا بالعلم والعلماء، حيث زامله في الأخذ عن شيوخ عصره كثير من علماء العربية منهم: أبو سعيد السيرافي المتوفي سنة ثلاثمائة وثمان وستين، ولبن خالويه المتوفى سنه ثلاثمائة وسبعين، وعلي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ثلاثمائة وأربع وثمانين [5].

واشتهر ذكره في الآفاق، برع له غلمان حذاق، مثل عثمان بن جني، وعلي بن عيسى الشيرازي، وغيرهما، خدم الملوك، وتقدم عند عضد الدولة حتى قال عضد الدولة: أنا غلام أبي علي النحوي الفسوي في النحو [6].

---

[1] إنباه الرواة 1 /308

[2] راجع مقدمة كتاب الحجة 1/5-9

[3] المدارس النحوية ص 256

[4] مقدمة كتاب الحجة 1 / 8

[5] السابق 1 /17

[6] إنباه الرواة 1/ 308

وتصدر أبو علي للتدريس في البلاد التي زارها فكان له تلاميذ في كل منها، ومنهم من لزمه أو أطال المقام معه، فابن جني يصحبه في أسفاهر منذ اتصلت أسبابه بأسبابه، وعلي بن عيسى الربعي يصحبه عشرين سنة حتى لا يبقى في نفسه شيء يحتاج ان يسأل عنه.

ويذكر أبو طالب العبدي أنه قد أحصى من كان يحضر مجلس أبي علي ويقرأ عليه كتاب سيبويه دون غيره من المتوسطات فإذا هم ثلاثون رجلا أو أكثر.

وقد تنوع أخذ تلاميذه عنه ومنهم من استوعب علمه، وتأثره في مختلف أطرافه حتى ليعد صورة له ومثلا صالحا من أمثلة أخذ التلميذ من أستاذه وتأثره به، مع تماسك شخصيته وحرصه على أصول خصائصه العقلية والفنية في مناهج التفكير والتعبير، وهو أبو الفتح عثمان بن جني، ومنهم من روى القراءة عرضا عليه، كعبد الملك بن بكر النهرواني، ومنهم من سمع منه الحديث كأبي القاسم التنويخ ,، وعلي بنن المحسن، وأبي الحسن محمد بن عبد الواحد، ومنهم من أخذ عنه اللغة وعلومها، كإسماعيل بن حماد الجوهري، وعلي بن عبد الغفار السمسماني، ومحمد بن عثمان بن بلبل، والحسين بن محمد بن جعفر المعروف بالخالع، وغيرهم كثير [1]، مما يدل على سعة اطلاعه ووغزارة علمه، وتنوع ثقافته.

وله مصنفات وصفها مترجموه بأنها عجيبة حسة لم يسبق إلى مثلها [2],منها: (الإيضاح) في النحو، و(التكملة) في الصرف، وقد ألفهما لعضد الدولة، و(التذكرة)، و(المقصور والممدود)، و(الحجة في علل القراءات السبع، و(الأغفال) فيما أغلفه الزجاج في المعاني، و(العوامل المائة)، و(نقض الهاذور) وموضوعه الرد علىابن خالوهي في دره كتاب (الأغفال)، كما وضع مؤلفات حول مسائل في النحو أملاها على تلاميذه ووقد نسب كل مؤلف إلى البلدة التي أملى فيها مسائله، مثل: (المسائل العسكرية) نسبة إلى عسكر مكرم، و(المسائل القصرية) نسبة غلى قصر ابن هبيرة بنواحي الكوفة، و(المسائل) الحلبية، و(المسائل الدمشقية)، و(المسائل البصرية)، و(المسائل البغدادية)، و(المسائل الكرمانية) نسبة

---

[1] مقدمة كتاب الحجة 1/ 17 -18

[2] إنباه الرواة 1 / 308

إلى كرمان في إيران، و(المسائل الشيرازية)، و(المسائل المجلسيات)، و(المسائل الذهبيات) [1].

ويدل منهج أبي علي في كتبه على تمكنه من حفظ القرآن الكريم، ومقدرته الفائقة على استحضار الآيات وبراعته املحوظة في اصطناعها وحسن الإفادة منها في المواطن التي يجزيها إليها، استشهادا بها، أو تفسيرا لما يريد تفسيره منها في المفردات أو العبارات، مع التتبع والاستقصاء، كأنه لم يكن يستملي حفظه، ولكن ينقل من فهرس عنده عتيد [2].

وبعد رحلة طويلة من العلم خلف من ورائها هذه المصنفات الجليلة توفي أبو الفارسي يم الأحد السابع عشر من ربيع الأول سنة ثلاثمائة وسبع وسبعين للهجرة ببغداد [3].

الرماني:

هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن النحوي المعروف بالرمانني، حدث عن أبي بكر دريد وأبي بكر بن السراج والزجاج وغيرهم وروى عنه التنوخي والجوهري وهلال بن المحسّن الكاتب.

ولد سنة مائتين وست وتسعين للهجرة وذلك ببغداد، وقيل: نشأ بالرمان – وهي بمدينة واسط وثم رحل إلى بغداد واتصل بشيوخها في النحو واللغة وعلم الكلام الذي أخذه عن ابن الإخشيد أبي بكر أحمد بن علي (ت 326 هـ) كما أخذ عنه مذهب لاعتزال، وقد نبغ في العلم مبكرا ,حيث استوعب علم شيوخه، ولم يتجاوز العقد الثالث من حياته، وكان من أهل المعرفة، مفتنا في علوم كثيرة من الفقه والقرن والنحو واللغة والكلام على مذهب المعتزلة.

وله تصانيف كثيرة، منها ما يتصل بالنحو واللغة، ومثل: معاني الحروف، وشحر كتاب سيبويه، وشرح أصول ابن السراج، وشرح جمل ابن السراج والتصريف، والاشتقاق الكبير، والاشتقاق المستخرج، والخلاف بين النحويين، والخلاف بين سيبويه والمبرد، ونكت

---

[1] إنباه الرواة 1 /310 , والمدارس النحوية ص 256.

[2] مقدمة تحقيق الحجة 1 / 15

[3] إنباه الرواة 1 / 309

سيبويه، ومنها ما يتصل بعلوم القرآن، مثل: الجامع في علم القرآن، والنكت في إعجاز القرآن، وغريب القرآن، وجواب مسائل طلحة في علم القرآن، والمختصر في علم السور القصار، والمتشابه في عمل القرآن، ومنها ما يتصل بعلم الكلام، مثل ك صنعة الاستدلال في مذهب الاعتزال، والإمامة، واستحقاق الذم والرؤية، والأكوان، وتحريم المكاسب، والحظر والإباحة، ومسائل أبي جابي، وصفات النفس، ونكت الأصول.

وهكذا تجاوزت مصنفاته التي ذكرتها كتب التراجم في مجالات متعددة المائة، ومما يدل على سعة اطلاعه، وعمق فكره، وتنوع ثقافته، وقد توفي الرماني ببغداد سنة ثلاثمائة وأربع وثمانيين للهجرة، عن ثمانٍ وثمانين سنة [1].

ابن الجنيك

هو: أبو الفتح عثمان بن جني النحوي الموصليي البغدادي، وأبوه (جني) معرب (كِنِّيي) اليونانية، فهو من أصل روميي حيث كان أبوه جني مملوكا روميا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدهري الموصلي، ولذلك كان ابن جني يقول:

فإنْ أصبحْ بلا نسبٍ فعلمي في الورى نسبي

وكان مولده قبل سنة ثلاثين وثلاثمائة للهجرة، وقد أكب على دروس أحمد بن محمد الموصلي النحوي، ويبدو أنه رحل إلى بغداد في وقت مبكر من حياته، والدليل على ذلك أنه ذكر في بعض مصنفاته بعض تلاميذ المبرد مثل: محمد بن سلمة، وبعض تلاميذ ثعلب مثل :ابن مِقسم، ثم عاد إلى الموصل، وجلس يدرس للطلاب في مسجدها، وحدث يوما أن مر أبو علي الفارسي بحلقته فأعجبه ذكاؤه، وتعجب من قعوده للدرس والإملاء وهو في هذه السن المبكرة، فقال له: لقد أصبحت زبيبا وأنت حِضرِم، وكانت هذه الواقعة سببا في ملازمته لأبي علي الفارسي أربعين سنة، حيث صحبه وتبعه في أسفاره، وخلا به في مقامه، واستملى منه وأخذ عنه، وصنف في زمانه، ووقف أبو علي تصانيفه واستجادها، ومن ثم تأثر ابن

[1] إنباه الرماني للقفطي 2/ 294 –296 , ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي صص 121 , ومقدمة تحقيق كتاب معاني الحروف للدكتور عبد الفتاح شلبي ص1 , وما بعدها .

جني بأستاذه أبي علي تأثرا كبيار، إذا كان مشغوفا بآرائه، مبهورا بفطنته ودقة أقيسته وتعليلاته، فمصنفاته حافلة بما نقله عنه، وقد احتل ابن جني مكانة عالية فيي مجال النحو واللغة قال عنه الباخرزي: "ليس لأحد من أئمةة الادب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له، فقد وقع عليها من تمرات الأعراب ولا سيما في علم الإعراب، ومن تأمل مصنفاته وقع على بعض صفاته "[1].

وقد أتيح لا بن جني أن يلتقي في حلب بالمتنبي، فانعقدت بينهما صداقة حميمة، وكان المتنبي يناظر في النحو، ويقول عنه: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس، حتى إذا توفي المتنبي رثاه بقصيدة ذكرتها كتب التراجم، وقد خلف أستاذه أبا علي في التدريس ببغداد، حتى توفي بها ليلة الجمعة من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة [2].

مصنفاته:

وقد أثرى ابن جني المكتبة العربية بمصنفات قيمة لها أعظم الأثر في تطوير الدرس اللغوي بوجه عام، والدرس النحوي بوجه خاص، منها: (التعاقب في العربية)، و(المعرب)، و(التلقين)، و(اللمع)، و(الفسر لشرح ديوانالمتنبي)، و(الفصل بين الكلام الخاص والعام)، و(العروض والقوافي)، و(جمل أصول التصريف، و(الوقف والإبتداء)، و(الألفاظ من المهموز) ,و (المذكر والمؤنث)، و(تفسير المراثي الثلاثة والقصيدة الرائية للشريف الرضي)، و(التصريف الملوكي)، و(الخصائص)، و(المقتضب في اسم المفعول الثلاثي المعتل العين)، و(شرح التبصرة في أصول الفقه للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بنعلي الشيرازي)، و(تلخيص تذكرة أبي علي) ,و (التذكرة الأصبهانية)، و(شرح تصريف المازني) وهو المسمى (المصنف)، و(التنبيه) ,و(الخاطرات)، و(سر صناعة الإعراب)، و(شرح الفصيح في اللغة)، و(الكافي في شرح كتاب القوافي للأخفش)، و(لمحتسب في توجيه القراءات

---

[1] دمية القصر ص 320

[2] لنظر ترجمته في : دمية القصر ص 230 , وتاريخ بغداد 11 / 311 , وإنباه الرواة 2 / 235 , والبداية والنهاية 11 /331 , وبغية الوعاة 2 / 132 , ولمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص 265 , ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص 121 .

الشاذة)، و(محاسن العربية)، و(المنتصف في النحو)، و(المبهج في اشتقاق أسماء رجال شعر الحماسة)، و(ذا القد) جمعة من كلام شيخه الفارسي، و(التنبيه في شرح ديوان الحماسة) ,و(التمام في تفسير أشعار هذيل)، و(إعراب أبيات ما أشكل من الحماسة)، و(المقتضب من كلام العرب)، ومن نسب إلى أمه من الشعراء) [1].

فهذه المصنفات تعكس بوضوح قدته الفذة على معالجة الغة في جوانبها المختلفة، وقد طبع ونشر كثير من هذه المؤلفات، ومنها: (الخصائص)، و(المحتسب في توجيه القراءات اشاذة)، وسر صناعة الإعراب)، والمنصفي شرح تصريف المازني)، و (التصريف الملوكي)، و(شحر ديوان المتنبي)، و(المقتضب عن كلام العرب)، و(اللمع) [2].

وإذا كان نشاط ابن جني متسعا في شتى علوم اللغة فإن القسط الأكبر من نشاطه كان في علم التصريف، ودفعته الرغبة في دراسته إلى أن قرأ على أستاذه أبي علي الفارسي كتاب (التصريف) للمازني إلى شرحه، الذي أسماه: (المنصف)، وفهي يناقش مادته مناقشة واسعة مضيفا ما لا يحصى من ملاحظاته الطريفة، كملاحظته أن الأفعال تشتق من أسماء الأعيان، وقوله: إننا إذا اشتققنا فعلا من (سفرجل) قلنا: (سَفْرَج – يُسَفْرِج – سفرجة فهو مسفرج) [3].

كما توسع ابن جني في دراسة الأصوات حيث تناول في كتابه: (سر صناعة الإعراب) حروف المعجم بالدراسة من حيث مخارجها، وصفاتها، وما يحدث في صوت الكلمة من إعلال وإبدال وإدغام ونقل وحذف، وما يجري في حروفها من تلاؤم يؤدي إلى جمال الجرس، كذلك نجده يتوسع في الدراسات الصرفية من خلال كتابه: (التصريف الملوكي)، حيث تناول فن التصريف بمعناه الدقيق، فتحدث عن المجرد والمزيد، والإبدال والتغيير

---

[1] الفهرست ص 128, و كشف الظنون 1 /339 .341. 385 .412 . 416 . 481 .493 . 699 .706 . /2 .988. 1273. 1377. 1431 . 1461 .1562. 1608 . 1850 .1882. 1438 . وبغية الوعاة 2 /132 , واللإعلام 4/ 204 , ومعجم المطبوعات 1 /66

[2] الأعلام 4 /204

[3] المنصف 1 /33

بالحركة، والسكون، والحذف، والإعلال، مع التدريبات صرفية كثيرة وولعل أهم ما صنف في هذا العلم (لخصائص) الذي حاول فيه محاولة رائعة هي وضع القوانين الكلية للتصريف، وحقا أنه أفاد في كثرة هذه القوانين من ملاحظات أستاذه الفارسي ولكنه أضاف إليها من ملاحظاته واستقصاءاته للأمثلة اللغوية وحسه الدقيق بأبنية اللغة وتصاريفها ما شخصها وجسمها تمام التجسيم، وقد مضى يستخلص قوانين كلية أخرى لم يقف عندها أستاذه، وبذلك استطاع أن يضع للتصريف اصولا على المذهب الذي سبقه إليه علماء الكلام والفقه في وضع أصولهم [1].

وهكذا فإن مؤلفاته تنم عن عقلية موسوعية تبحرت في العربية وعلومها من أصوات وتصريف ونحو ودلالة ولغة وأصول وشعر، وغيرها من فنون العربية.

أبو حسن الرِّبَعي:

هو: علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي الزُّهري الأصل، البغدادي المنشأ والدار والأديب النحوي.

وكنيته ك أبو الحسن، ولقبه: الربعي – بفتح الباء – نسبة إلى ربيعة، كما يقال في النسب إلى (حنيفة)، و(مدينة)، و(قبيلة): (حَنَفي)، و(مَدَني)، و(قَبَلي). ولد سنة ثلاثمائة وثمان وعشرين للهجرة.

كان أحد أئمة النحوين وحذاقهم الجيدي النظر، الدقيقي الفهم والقياس.

أخذ النحو في بغداد عن السيرافي، ثم رحل إلى شيراز فلازم أبا علي الفارسي عشرين سنة، وقيل: عشر سنين، حتى قال له ك ما بقي شيء تحتاج إليه ولو سرت من المشرق إلى المغرب لم تجد أعرف منك بالنحو، ثم عاد إلى بغداد، وأقام بها إلى أن مات.

وكان يحفظ الكثير من أشعار العرب مما لم يكن غيره يقوم به.

---

[1] المدارس النحوية ص 267

ولم تذكر كتب التراجم أن أحدا تتلمذ على الرعي، وتذكر أن مرد ذلك إلى أن الربعي كان مجنونا، ولذلك لم يتمكن أحد من الأخذ عنه.

قال التبريزي: قلت لابن برهان: كيف تركت الربعي، واخذت عن أصحابه مع إدراكك له ظ فقال لي ك كان مجنونا، وإنا كما ترى، فما كنا نتفق.

ولعل وفص بعضهم له بالجنون مبالغ فيه، أو ليس المراد بالجنون هنا أنه فاقد لإدراك أو الذاكرة، إذا لا يعقل أن يكون كذلك وهو على هذه الدرجة من العلم والمكانة، فيبدو أن عدم الأخذ عنه يرجع إلى أنه لم يكن يتمتع بما يتمتع يه الشيوخ من الصبر والأناة والحلم على تلاميذه والـخذين عنه.

وتروي كتب التراجم عنه أيضا أنه كان مغرما بقتل الكلاب.

وله في النحو عدة مؤلفات، منها شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والبديع في لنحو، ووشرح مختصر الجرمي، وشرح البلغة، والنبيه على الخطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي، وما جاء من لفظ على وزن (فعال).

توفي الربعي سنة أربعمائة وعشرين للهجرة في عهد القادر [1].

الثمانيني:

هو: ابو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني الضرير لنحوي، ولقب بالثمانيني نسبة إلى ثمانين، وهي قرية من نواحي جزيرة ابن عمر عند الجبل الجودي ووهي أول قرية بنيت بعد الطوفان، وسميت بعدد الجماعة الذين خرجو من السفينة مع نوح – عليه السلام، فإنهم كانو ثمانين، وبنى كل واحد منهم بيتا، فسميت قرية الثمانين، وقد خرج من هذه القرية جماعة.

---

[1] انظر ترجمة في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء لا بن الأنباري ص 341 , وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي 28/ 297 , وشذرات الذهب لا بن العهاد 3/ 216 , ومعجم الأدباء ليقاوت 14 /278 , وبغية الوعاة للسيوطي 2 /181 , والأعلام للزركلي 4/ 318 , وهدية العارفين ص 366 , والوسيط في تاريخ النحو لعبد الكريم محمد الأسعد ص 131 .

وكان قيما بعلم نوح عارفا بقوانينه، وكان نحويا فاضلا، أخذ النحو عن أبي الفتح بن جني، وأخذ عنه الشريف أبو المعمر يحي بن محمد بن طبطيا العلوي الحسيني، وكان هو وأبو القاسم بن برهان متعارضين يقرئان الناس بالكرخ ببغداد، فكان خواص الناس يقرءون على ابن برهان، والعوام يقرءون على الثمانيني.

وتوفي في ذي القعدة سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة – رحمة الله تعالى.

ومن مصنفاته: شرح كتاب (اللمع) لابن جني، وقد شرحه شرحا تاما حسنا، أجاد فيه، وانتفع بالاشتغال عليه جمع كبير، وهو مخطوط في أربعة مجلدات.

وشرح كتاب (الملوكي في التصريف) لابن جني أيضا، وهو المشتهر بالتصريف الملوكي.

وله أيضا الفوائد والقواعد، والمقيد، وكلاهما في النحو [1].

ابن برهان:

هو: عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان – بفتح الباء الموحدة – أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي وصاحب العربية واللغة ولتواريخ، وايام العرب، قرأ على عبد السلام البصري ووأبي الحسن السمسمي، وكان أول أمره منجما فصار نحويا ووكانت فيه شراسة على من يقرا عليه، ولم يكن يلبس سراويل، وعلى رأسه غطاء، وقد سمع من ابن بطة كثيرا، وغيره.

وكان زاهدا فعرف الناس منه ذلك، وإلا كانوا رموه بالحجارة لهيئته، وكان يتكبر على أولاد الأغنياء، وإذا رأى الطالب غريبا أقبل عليه، وكان متعصبا لأبي حنيفة، محترما بين أصحابه.

---

[1] انظر ترجمته في : وفيات الأعيان لا بن خلكان 3 /433.444 , ومعجم الأدباء لياقوت لحموي 16 /57 , وبغية الوعاة للسيوطي 217/2 و الأعلام للزركلي 43/5 , وهدية العارفين للبغدادي ص 414 , والوسيط في تاريخ لنحو للدكتور / عبد الكريم محمد الأسعد ص 131 .132

ولما ورد الوزير عميد الدين إلى بغداد استحضر ابن برهان، فأعجبه كلامه، فعرض عليه مالا فلم يقبله، فأعطاه مصحفا بخط ابن البواب، وعكازة حملت إليه من الروم مليحة فأخذها، فقال له أبو علي بن الوليد المتكلم أنت تحفظ القرآن وبيدك عصا تتوكأ عليها تأخذ شيئا فيه شبهة، فنهض ابن برهان في الحال إلى قاضي القضات ابن الدمغاني، وقال له: لقد كدت أهلك حتى نبهني أبو علي بن الوليد – وهو أصغر مني سنا، وأريد أن تعيد هذه العكازة والمصحف على عميد الدين، فما يصحباننني ,فأخذهما وأعادهما إليه، وكان مع ذلك يحب المليح مشاهدة، ويحضره أولاد الأمراء والرؤساء فيقبلهم بحضرة آبائهم، ولا ينكرون عليه ذلك لعلهم بدينه وورعه.

توفي ابن برهان في جمادى الآخر سنة ست وخمسين وخمسين وأربعمائة.

وقد ذكر ابن الأنباري في نزهة الألباء أنه توفي سنة أربعمائة وخمسين للهجرة، وهذا خطا، لأن الباخرزي صاحب (دمية القصر) ذكر أنه رآه بغداد سنة اربعمائة وخمس وخمسين للهجرة، ومن مصنفاته: الاختيار في الفقه وأصوله اللغة، واللمع في النحو وهو مخطوط[1].

عبد القاهر الجرجاني:

هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجراني النحوي أبو بكر، الإمام المشهور، واضح أصور البلاغة، كان من أئمة اللغة، ومن كبار أئمة العربية والبيان، وكان شافعاي أشعريا، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، ولم يأخذ من غيره ولأنه لم يخرج عن بلده ووهو منسوب إلى جرجان (بين طبرستان وخراسان)، وكان شاعرا، وله شعر رقيق، ومن شعره:

كبَّرْ على علم يا خليلي ومِلْ إلى الجهل مَيْلَ هائمْ

[1] انظر ترجمته في ك دمية القصر وعصرة اهل العصر 1 /235 , ونزعة الألباء ص 356 , والوافي بالوفيات 6 /277 , وبغية الوعاة 120/2 , وشرات الذهب 3 /297 , والأعلام 176/4 , والوسيط في تاريخ النحو ص 132

وعِشْ حمارا تعش سعيدا فالسعد في طالع البهائمْ

وله مصنفات عديدة في النحو والبلاغة، ومنها: أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والجمل في النحو، والتتمة في النحو أيضا، والمغني في شرح الإيضاح لأبي على الفارسي، وهو ثلاثون جزءا، ثم اختصره في شرح آخر أسماه (المقتصد) وإعجاز القرآن، والعمدة في تصريف الأفعال، والعوامل المئة مات سنة أربعمائة وإحدى وسبعين للهجرة، وقيل ك سنة اربعمائة وأربع وسبعين [1].

التبريزي:

هو: يحي بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام الشيباني أبو زكريا ابن الخطيب التبريزي.

وذكر ياقوت أنه يقال له: الخطيب التبرزي، ولكن السيوطي عقب على ذلك بأنه وهم وبل يقال له: ابن لخطيب التبريزي.

ولد سنة إحدى وعشرين وأربعمائة.

كان أحد الأئمة في النحو واللغة والادب، حجة صدوقا ثبتا، رحل إلى الشام وأخذ عن أبي العلاء المعري، كما أخذ عن عبيد الله الرقي، والحسن بن رجاء بن الدهان، وابن برهان، والمفضل القسباني، وعبد القاهر الجرجاني وغيرهم من الأئمة.

وسمع الحديث وكتب الأدب على خلق، منهم القاضي أبو بكر الطبري، وأبو القاسم التنوخي، والخطيب البغدادي.

وقد ولي تدريس الأدب بالنظامية، كما ولي خزانة الكتب بها، وانتهت إليه الرياسة في فئة ووشاع ذكره في الأقطار.

---

[1] إنباه الرواة 2/ 188 , وفوات الوفيات 1/ 297 , وبغية الوعاة 2/ 106 , والإعلام 4 /48 .494.

وقد أخذ عنه العلم موهوب الجواليقي وغيره، وروى عنه السلفي، وأبو الفضل بن ناصر.

ودخل مصرفي شبابه فتلقى عنه فيها ابن بابشاذ وغيره، عاد إلى بغداد واستوطنها إلى أن مات فيها فجأة في جمادي الأولى سنة اثنتين وخمسمائة في خلافة المستظهر بالله.

وله كتب كثيرة، منها: شرح المعلقات العشر، وثلاثة شروح لديوان الحماسة، وشرح ديوان المتنبي، وشرح ديوان أبي تمام، وشرح سَقْط الزَّند للمعرى، وشرح المفضليات، وتهذيب إصلاح المنطق لابن السكيت، وشرح الدريدية، وهو شرح لمقصوة ابن دريد، وشرح قصيدة بانت سعاد، والكافي في العروض والقوافي، وكتاب غريب القرآن.

ومنها في النحو والصرف: مقدمة، وشرح اللمع لا بن جني.

وكان شاعرا وومن شعره:

فَمَنْ يَسْأَمْ من الأسفار يوما فإني قد سئمتُ من المُقامِ

أقمنا بالعراق على رجال لئام ينتمون إلى لئامِ[1]

الزمخشري:

هو: أبو محمود بن عمر جار الله الزمخشري، ولد بزمخشر – وهي قوية بخوارزم نسب إليه – سنة أربعمائة وسبع وستين للهجرة، وقد لقب بجار الله لمجاورته في مكة طويلة نشط فيها لتصنيف تفسيره المسمى: "الكشاف عن حقائق التنزيل ووعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، ودرس فيها حينئذ كتاب سيبويه على أحد علماء الأندلس النابهين.

وكان واسع العلم وكثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة، متفننا في كل علم، معتزليا قويا في مذهبه مجاهرا به حنفيا.

---

[1] انظر ترجمته في : نزهة للأنباري ص 372 , وشذرات الذهب لا بن العماد 4 /5 , ومعجم الأدباء لياقوت 20 /25 , وبغية الوعاة للسيوطي 2/ 338 , والوسيط وتاريخ النحو د / عبد الكريم محمد الأسعد ص 132 .

ورد بغداد غير مرة، وأخذ الأدب عن أبي الحسن علي بن المنظفر النيسابوري، وأبي مضر الأصبهاني، وسمع من أبي سعد الشفاني، وشيخ الإسلام أبي منصور الحارثي وجماعة وثم عاد إلى موطنه (زمخشر) وشهرته قد ملأت الآفاق، والطلاب يفدون عليه من كل صوب وحدب يأخذون عنه معجبين مُكبرين.

وقد أقبل منذ نعومة أظفاره على العلوم اللغوية والدينية، ورحل في سبيل طلب العلم إلى بخارى وواإلى بغداد ومكة، وقد جاور فيها حقبة من الزمن كما سبق، وكان الزمخشري إمام عصره في النحو، يعد في ساقه المتقدمين، وأول المتأخرين من النحاة، وقد صنف في اللغة والأدب والعروض والنحو مصنفات كثير ويعد تفسيره الكشاف تفسيرا لغويا نحويا بلاغيا للقرآن الكريم فضلا عن كونه تفسيرا دينيا دلاليا، وهو من أشهر مصنفاته، ومن مصنفاته النحوية: (الأنموذج في الحو)، و(الأحاجي النحوية)، و(المفصل) في علم العربية، وعني بصنع حاشية له وقد عني بشرحه كثير من النحاة، ولعل أوفى شرح له هو شرح ابن يعيش، حيث شرحه في عشر أجزاء، وقد جعله في أربعة أقسام: قسم للأسماء تحدث فيه عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والنسب والتصغير والمشتقات، وقسم للأفعال وضروبها وأنواعها المختلفة، وقسم للحروف وأصنافها من حروف عطف وغير حروف عطف، وقسم للمشترك أراد به الإمالة والزيادة والوقف والإبدال والإعلام والإدغام.

ومن مصنفاته أيضا: معجم لغوية اسمه (أساس البلاغة)، (والفائق في غريب الحديث)، و(المقامات)، و(والمستقصي في الأمثال)، و(ربيع الأبرار)، و(أطواق الذهب)، و(صميم العربية)، و(شرح أبيات الكتاب) ,و (الرائض في الفرائض)، و(شحر بعض مشكلات المفصل) وو(والكلم النوابغ)، و(والقسطاس في العروض)، و(أسماء الأودية والجبال)، و(المفرد المؤلف)، و(أعجب العجب في شرح لامية العرب) – وهو مطبوع.

وقد ابتلي الزمخشري بقطع رجله، إذا أصابها خراج، وصنعوا له عوضا عنها رجلا من خشب وكان إذا مشى ألقى عليها ثيابه الطوال وفيظن من يراه أنه ليس مقطوع الرجل، وإنما

هو أعرج، وبعد هذا العمر الذي قضاه متعلما ومعلما توفي يوم عرفة في زمخشر بعد عودته من مكة سنة خمسمائة وثمان وثلاثين للهجرة [1].

ابن الشجري:

هو: الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي الحسني المعروف باين الشجري ونسبة إلى شجرة، وهي قرية من أعمال المدينة، كان أو حد زمانه في معرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها، ولكنه لم يكن في النحو كذلك، وكان حسن البيان حلو الألفاظ، وكان معرفته بالنحو أدنى من معرفته بالأدب وأيام العرب، فقد حكى يوما قول المبرد في بناء (حذامِ) و(قطامِ) إنه اجتمع فيه ثلاث علل، هي ك التعريف، والتأنيث والعدل إلا البناء، فقال له تلميذه الأنباري: هذا التعليل ينتقص بقولهم ك (أذرْبيجان)، فإن فيه أكثر من ثلاث علل، ومع هذا فليس بمبني وبل هو معرب غير منصرف وفقال ابن الشجري: هكذا قيل.

ولكن بعض المراجع تذكر أنه كان أحد أئمة النحاة له معرفة تامة باللغة والنحو، وتشهد له بذلك تصانيفه في النحو، كان فصيحا، حلو الكلام، حسن البيان والإفهام.

قرأ الحديث بنفسه عن جماعة ومنهم ك أبو الحسن المبارك بن عبد الجبار بن أحمد القاسم الصيرفي، وعلى محمد بن سعيد بن سهل الكاتب ووغيرهما. وقرأ النحو واللغة على أبي المعمر بن طباطبا العلوي وابن فضال المجاشعي ووأبي جعفر سعيد بن علي السلالي الكوفي، وأبي زكريا التبريزي، ون قرأ عليه الشيخ تاج الدين أبو اليمن الكندي، والأنباري صاحب نزهة الألباء.

ون مصنفاته ك (الأمالي) أملاه في أربعة وثمانين مجلسا، وهو أكبر مؤلفاته، وأكثرها إفادة لاشتماله على فنون من الآداب، وهو مطبوع في جزأين، ثم حققه الدكتور / محمود

---

[1] انظر ترجمته في: نزهة الألباء للأنباري ص 391 , وإنباه الرواة للقفطي 3 /265 , وشذرات الذهب لابن العماد 4/ 118 , ومعجم الأدباء لياقوت 19/ 126 , وبغية الوعاة 2/ 279 , 280 , والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص 283 , والوسيط في تاريخ النحو ص 133 /134 .

الطناجي – رحمه الله تعالى – في ثلاثة أجزاء، وقد التمس من ابن الخشاب أن يسمعه فما أجابه وفعاداه، فلما أتيحت له فرصة الاطلاع عليه خطأه في كثير مما فيه، فأحنق ذلك ابن الشجري ونهض للرد عليه، وألف في ذلك كتابه (الانتصار).

ومن مؤلفاته أيضا ك (الحماسة) ضاهي به حماسة ابي تمام، وهو مطبوع، وله ايضا ديوان مختارات الشعراء، وهو مطبوع أيضا، وله ديوان شعر مطبوع، وكتاب (ما اتفق لفظه واختلف معناه)، و(شرح التصريف الملوكي) وكلاهما لابن جني.

ولد ابن الشجري سنة أربعمائة وخمسين للهجرة، وكانت وفاته ببغداد سنة خمسمائة واثنتين وأربعين للهجرة في خلافة المقتفي وودفن في داره بالكرْخ [1].

ابن الخشاب:

هو: عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو محمد النحوي ووكان أعلم أهل زمانه بالنحو، حتى يقال ك إنه كان في درجة الفارسي، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة، وما من علم من علوم إلا وكانت لع فيه يد حسنة.

قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي وغيره ووتعلم الحساب والهندسة على أبي بكر بن عبد الباقي الأنصاري ووتعلم الفرائض على أبي بكر المزرقي، وسمع الحديث من أبي الغنام النرسي ووأبي القاسم بن حصين، وأبي العز بن كادش وجماعة، وأخذ النحو عن ابن الشجري وغيره وكان حسن خط، ولم يزل يقرأ حتى على أقرانه، وقرأ العالي والنازل ووحصل كتبا كثيرة جدا ووقرأ عليه الناس، وانتفعوا به، وتخرج به جماعة، وروى كثيرا من الحديث.

وقد سمع منه ابو سعد السمعاني وأبو أحمد بن سكينة وأبو محمد بن الأخضر، وكان ثقة في الحديث صدوقا نبيلا حجة إلا أنه لم يكن في دينه بذاك، وكان بخيلا مبتذلا في

---

[1] انظر ترجمته في : الوافي بالوفيات 7 / 397 , 398 , ونزهة الألباء للانباري ص 404 , وإنباه الرواة للقفطي 3 /356 , وشذرات الذهب لابن العماد 4/ 132 , ومعجم الأدباء لياقوت 19 /182 , وبغية الوعاة 2/ 324 , والأعلام للزركلي 8/ 74 , والوسيط في تاريخ النحو ص 134

ملبسه وعيشه، قليل المبالات بحفظ ناموس العلم، يلعب الشطرنج مع العوام على قارعة الطريق، وكان يتعمم بالعمامة فتبقى مدة على حالها حتى تسود مما يلي رأسه وتتقطع من الوسخ وولم يتزوج ولم يتسرى ,و ومن مصنفاته: شرح الجمل للجرجاني وقد أيماه ك (المرتجل في شرح الجمل)، وقيل: هو جمل الزجاجي، والرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح ,وشرح مقدمة الوزير ابن هبيرة في النحو ويقال إنه وصله عليها بألف دينار وونقد المقامات الحريرية ووهو مطبوع.

ولد ببغداد سنة أربعمائة واثنتين وتسعين للهجرة، وكانت وفاته ببغداد ايضا سنة خمسمائة وسبع وستين، وقد وقف كتبه قبيل موته علىأهل العلم، ورئى بعد موته بمدة في النوم على هيئة حسنة، فقيل له: ما فعل الله بك ؟ قال ك غفر لي، قيل ك ودخلت الجنة ؟ قال: نعم إلا أن الله أعرض عني، قيل وأعرض عنك ؟ قال: نعم، وعن كثير من العلماء ممن لا يعمل [1].

ملك النحاة:

هو: الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار الملقب ب (ملك النحاة). ولد سنة اربعمائة وتسع وثمانين للهجرة، كان والده مولى حسين الأرموي التاجر ووكان مولده بشارع الرقيق ببغدادإلى الجانب الشرقي ووأخذ النحو عن الفصيحي حتى برع فيه، ودرس النحو في الجامع، ثم سافر إلى خراسان وكرمان وغزنة ووعاد إلى الشام واستوطن دمشق إلى أن مات.

وكان من أئمة النحاة، غزير الفضل، متفننا في العلوم، كما كان صحيح الاعتقاد وكريم النفس ومطبوعا متناسب الأحوال يحكم على أهل التمييز بحكم ملكه، فيقبل ولا يستثقل، فيقول ك هل سيبوبه إلا من رعيتي وحاشيتي، ولو عاش ابن جني لم يسعه إلا حمل غاشيتي.

---

[1] انظر ترجمته في ك إنباه الرواة 2/ 99 , ومعجم الأدباء لياقوت 12 /47 , وبغية الوعاة 2/ 29 , والأعلام 4/ 67 , والوسيط في تاريخ النحو – / عبد الكريم الاسعد ص 1134 و 135 .

وهو الذي لقب نفسه بملك النحاة، وكان يغضب على من لم يسمه ب (ملك النحاة).

ومن مصنفاته: (الحاوي)، و(العمدة)، هما في النحو، و(المقتصد في التصريف)، و(العروض)، و(التذكرة السفرية)، و(الحاكم في الفقه)، و(المقامات)، وديوان الشعر، و(المنتخب)، و(المسائل العشر المتبعات إلى الحشر)، وكان شاعرا وأديبا، توفي بدمشق سنة خمسمائة وثمان وستين للهجرة.

وقد رئي في المنام فقيل له: ما فعل الله بك ؟ قال: أنشدته قصيدة ما في الجنة مثلها، وهي:

يا هذه أقصري عن العذلِ فلستِفي الحل ويك من قِبلِ

يا رب ها قد أتيت معترفا بما جنته يداي من زللِ

ملآنِ كفٍّ بكل مأثمة صفر يد من محاسن العملِ

فكيف أخشى نارا مسعرة وأنت يا رب في القيامة لي

قال: فو الله منذ فرغت من إنشادها ما سمعت حسيس النار [1].

ابن الدهان:

هو: أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله المولود ببغداد سنة أربعمائة وثلاث وتسعين للهجرة أو أربعمائة وأرع وتسعين، الملقب ب (ابن الدهان النحوي)، كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية، وكان سيبويه عصره، وكان يقال حينئذ: النحويين ببغداد أربعة: ابن لجواليقي، وابن الشجري، وابن الخشاب، وابن الدهان.

وقد سمع الحديث من أبي القاسم هبة الله محمد بن الحصين وأبي غالب أحمد بن البناء وجماعة.

---

[1] إبناه الرواة 1/ 305 , وشذرات الذهب 4 /227 , ومعجم الأدباء 8/ 122 , وبغية الوعة 1 م 504 , والوسيط في تاريخ النحو ص 135

ومن مصنفاته ك شرح الإيضاح في ارعين مجلدا، وشرح اللمع لابن جني في عدة مجلدات، والدروس في النحو، والرياضة في النكت النحوية والفصول في النحو، والدروس في العروض، والمختصر في القوافي، الضاد والظاء، وتفسير القرآن والأضداد، والعقود في المقصور والممدود ,والنكت والإشارات على ألسنة الحيوانات، وإزالة المراء في شرح العين والراء، وتفسير سورة الإخلاص ,و ديوان شعر، ومن شعره :

لا تحسبنْ انَّ بالكتب مثلنا سنصيرُ

فللدجاجة ريش لكنها لا تطيرُ

وتوفي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة خمسمائة وتسع وستين للهجرة [1].

أبو البركان الأنباري:

هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الإمام أبو البركات الأنباري النحوي.

ولد سنة خمسمائة وثلاث عشر للهجرة، قدم بغداد في صباه، وأخذ الفقه عن سعيد بن الرزاز حتى برع فيه، وكان مدرسا بالمدرسة النظامية، وكانت له مجالس وعظ، ثم قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي، ولازم ابن الشجري آخذا عنه النحو واللغة حتى برعا فيهما، وصار من المشار إليهما في النحو، وقد سمع بالأنبار من أبيه، وببغداد من عبد الوهاب الأنماطي، وحدث باليسير، لكنه روى الكثير من كتب الأدب ومن مصنفاته.

وقد أخذ عنه العلم جماعة، وكان إمام ثقة صدوقا وفقيها مناظرا، غزير العلم في اللغة والأدب وتاريخ الرجال، ورعا زاهدا عابدا عفيفا لا يقبل من أحد شيئا وخشن العيش والمأكل، لم يتلبس من الدنيا بشيء، ودخل الأندلس فذكره ابن الزبير في الصلة.

---

[1] انظر: ترجمته في: إنباه الرواة 2/ 47 , وشذرات الذهب 4 /233 , ومعجم الأدباء 11/ 219 , وبغية الوعاة 1/ 587 , والوسيط في تاريخ النحو ص 136.

وله مؤلفات كثيرة في شتى العلوم والفنون، منها كتابان درس فيهما أوجه الخلاف بين البصريين والكوفيين، وهما: (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) الذي نشره (فايل) لأول مرة، و(أسرار العربية) المنشور بدمشق، ولاحظ (فايل) أنه ينزع في أولهما نزعة بصرية واضحة، وهي نزعة استمدها من أبي علي الفارسي ومنهجه، وقد وقف مع البصريين في جمهور المسائل التي أحصاها وورجح –كما لا حظ (فايل) – مذهب الكوفيين في سبع مسائل هي: العاشرة، والثامنة عشرة، والسادسة والعشرون، والسبعون، والسابعة والتسعون، والواحدة والسادسة بعد المائة.

ومنها: لمع الأدلة في أصول النحو، وقد نشر معه: الإغراب في الجدل الإعراب، وله أيضا: البيان في غريب إعراب القرآن، وحواشي الإيضاح والأضداد، والنوادر والبلغة في المذكر والمؤنث، ونزهة الألباب في طبقات الأدباء والميزان العربية، ومسألة دخول الشرط على الشرط وتصرفات (لو)، وحلية العربية، وتاريخ الأنباء، هداية الذاهب في معرفة المذاهب، وبداية الهداية، والداعي إلى الإسلام في علم الكلام، والنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح، واللباب المختصر، ومنثور العقود في تجريد الحدود، والتنقيح في مسلك الترجيح، والجمل في علم الجدل والاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار، ونجدة السؤال في عمدة السؤال، وعقود الإعراب، ومنثور الفوائد ,ومفتاح المذاكرة ووكتاب (كلا وكلتا)، وكتاب (كيف)، وكتاب الألف واللام ووكتاب في (يعفون)، وشفاء السائل في بيان رتبة الفاعل، والوجيز في التصريف، والبيان في جمع أفعل اخف الأوزان، والمرتجل في إبطال تعريف الجمل، وجلاء الأوهام وجلاء الأفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى :"أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم "[1]، ورتبة الإنسانية في المسائل الخرسانية، ومقترح السائل في (ويل أمه)، والزهرة في اللغة، والأسمى في شرح الأسماء ووكتاب حيص بيص، وحلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود، وديوان اللغة، وزينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء، و(فَعَلتُ وأفعلتُ)، والألفاظ الجارية على لسان الجارية، وقبسة الأديب في اسماء

---

[1] البقرة : 187

الذيب، والفائق في اسماء المائق، والبلغة في اساليب اللغة، وقبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب، تفسير غريب المقامات الحريرية ووشرح ديوان المتنبي، وشرح الحماسة، وشرح السبع الطوال، وشرح مقصورة ابن دريد، والمقبوض في العروض، وشرحه، والموجز في القوافي، واللمعة في صنعة الشعر، والجوهرة في نسب النبي – صلى الله عليه وسلم – وأصحابه العشرة – رضي الله عنهم، ونكت المجالس في الوعظ، وأصول الفصول في التصوف، والتفريد في كلمة التوحيد، ونقد الوقت، وبغية الوارد، ونسمة العبير في التعبير.

وكثير من هذه المصنفات مطبوع وذائع الصيت.

وكان له شعر حسن، ومن شعره:

إذا ذكرْتُكَ كاد الشوق يقتلني وأرقتنيَ أحزانٌ وأوجاعُ

وصار كلي قلوبنا فيك داميةً للسقم فيها وللآلام إسراعُ

فإن نطقتُ فكلي فيك ألسنةٌ وإن سمعتُ فكلي فيك أسماعُ

وتوفي الأنباري ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة، وودفن بباب أبرز بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي [1].

المطرزي:

هو: ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز ابو الفتح النحوي الأديب المشهور بالمطرزي، والمشهور أيضا بصدر الأفاضل، ولد في رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة في خوارزم، وقد نشأ بها وقرأ على الموفق خطيب خوارزم، وذكر السيوطي أنه قرأ على الزمخشري، وهو غلط، لأن الزمخشري مات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وهذا هو تاريخ ولادة المطرزي، فكيف يقرأ عليه؟.

---

[1] انظر ترجمته في : إنباه الرواة 2/ 169 , وشذرات الذهب لابن العماد 4/ 258 , وبغية الوعاة للسيوطي 2 /86 , ووفيات الأعيان لابن خلكان 3/ 139 , والمدارس النحوية د /شوقي ضيف , ص 278 , والوسيط في تاريخ النحو د /عبد الكريم محمد الأسعد ص 137 ,138

وربما التبس الأمر على السيوطي حيث كان المطرزي معزليا كالزمخشري حتى إنهم كانوا يطلقون عليه خليفة الزمخشري، فضلا عن اقتدائه بالزمخشري في براعته في النحو واللغة، كما كان له معرفة تامة بالشعر وأنواع الأدب، وكان المطرزي حنفي المذهب، حيث برع أيضا في الفقه الحنفي، وللمطرزي مصنفات كثيرة منها ك شرح المقامات، والمعرب في لغة الفقه، والمُغْرب في شرح المعرب، والإقتناع في اللغة ,و مختصر المصباح في النحو، ومقدمة في النحو مشهورة بالمطرزية، ومختصر الإصلاح لابن السكيت، وتوفي المطرزي بخوارزم في يوم الثلاثاء الحادي عشر من جمادى الاولى سنة عشر وستمائة.

ومن شعره:

وزَنْدُ ندى فواضله وُرِيٌّ وزندُ رُبي خواضله نضيرُ

ودرٌّ خلالِه أبدا ثمينٌ ودُرٌّ نواله أبدا غزيرُ[1].

أبو البقاء العكبري:

هو :عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي، ولد في أوائل سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة للهجرة ببغداد، وقد لقب بالعكبري لأن أصله من عكبرا ,برع في عدة علوم لغوية وإسلامية كما برع في الحساب والقراءات، فقرأ بالروايات على أبي الحسن البطائحي، وأخذ الفقه الحنبلي عن القاضي أبي يعيل الفراء، ولازمه حتى برع في المذهب الحنبلي، والخلاف، والأصول، وقد تشبث بالمذهب الحنبلي، وتعصب له، حتى إن جماعة من الشافعية يألوه أن ينتقل بالمذهب الجنبلي، وتعصب له، حتى إن جماعة من الشافعية سألوه أن ينتقل إلى مذهب الشافعي ويعطوه تدريس النحو بالنظامية، فقال ك لو أقمتموني وصببتم علي الذهب حى واريتموني ما رجعت عن مذهبي.

---

[1] انظر ترجمته في : إنباه الرواة 3 / 393 , ووفيات الأعيان 5/ 366 , ومعجم الأدباء 19 / 212 , وبغية الوعاة 2 /311 , والوسيط في تاريخ النحو ص 138

كما أخذ النحو واللغة عن يحي بن نجاح، وابن الخشاب، حتى حاز قصب السبق، وصار فيهما من الرؤساء المتقدمين، وحتى لم يكن في أواخر حياته من معاصريه من يضارعه فيهما، وقصده الناس من الأقطار، وأقرأ النحو واللغة والمذهب والخلاف والفرائض والحساب وسمع الحديث من أبي الفتح بن البطي، وأبي زرعة المقدسي، وخلق.

وكان ثقة صدوقا غزير الفضل كامل الأوصاف، كثير المحفوظ، دينا، حسن الأخلاق، متواضعا، وله تردد إلى الرؤساء لتعليم الأدب، وقد فقد بصره بسبب إصابته بالجُدَرِيّ، ولم يمنعه ذلك من التأليف والتصنيف، فكان إذا أراد التصنيف أحضرت إليه مصنفات ذلك الفن، وقرئت عليه، فإذا حصل ما يريده في خاطره أملاه على التلاميذه، وكان لا تمضي عليه ساعة من ليل أو نهار إلا في العلم وله مصنفات كثيرة في شتى العلوم والفنون، منها ك التبيان في إعراب القرآن، وهو المسمى: إملاء ما مَنَّ به الرحمن، وإعراب الحديث، وإعراب الشواذ، والتفسير، والتبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، واللباب في علل الإعراب والبناء، والترصيف في التصريف، وشرح ديوان المتنبي ,وشرح المقامات الحريرية، والاستيعاب في علم الحساب، وشرح إيضاح أبي عي الفارسي، وشرح لمع ابن جني، والمحصل في شرح المفصل للزمخشري، وترتيب إصلاح المنطق على حروف المعجم، والإشارة والتلخيص والتلقين والتهذيب – والأربعة في النحو، وشرح أبيات الكتاب، ولباب الكتاب، وشرح الفصيح، وشرح الحماسة، وشرح خطب ابن نُباتة، وشرح التكملة، وله في الفرائض الناهض والبلغة والتلخيص.

وله شعر صرح به الوزير ابن مهدي، ولم يقل غيره:

بك أضحى جِيدُ الزمان مُحلَّى بعد أن كان من حلاه مخلَّى

لا يجاريك في نِجارَيْكَ خلقٌ أنت أعلى قدرا وأعلى مَحَلَّى

دمت تحي م قد أميت من الفض ل وتنفي فقرا وتطرد مَحْلا

توفي العكبري ليلة الأحد ثامن ربيع الآخر سنة عشرة وستمائة [1].

ابن الخباز:

هو: شمس الدين أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الإربليّ الموصلي الضرير، ولد ونشأ بإربل، وتلقى العلم بالموصل، كان أستاذا بارعا، وعلامة زمانه في اللغة والنحو والفقه والفرائض والعروض، وله مصنفات مفيدة، منها: شرح الإيضاح وشرح الجزولية، والكفاية، والنهاية في النحو، وشرح ألفية ابن معط، توفي بالموصل سنة ستمائة وسبع وثلاثين للهجرة [2]، وقيل: ستمائة وتسع وثلاثين [3].

ابن إياز:

هو :جمال الدين أبو محمد الحسين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله، نشأ ببغداد، وقرأ على تاج الدين الأرموي وقرأ عليه التاج بن السباك، كما قرا النحو أيضا على سعد بن أحàمد البياني، وسمع من ابن القبيطي جزءا ولم يحدث به، وأجاز على سعد بن أحمد البياني، وسمع من ابن القبيطي جزءا ولم يحدث به، وأجاز له الشيوخ ,كان دمث الأخلاق، وكان أو حد زمانه في النحو والتصريف، ولي مشيخه النحو بالمستنصرية، قال عنه أبو حيان : ابن إياز أبو التعاليل، وقال عنه ابن مكتوم: لم أطلع له على غوامض في النحو، وقال عنه الشرف الدمياطي: رأيته شابا في زي أولاد الأجناد يقرأ النحو على السعد بن أحمد البياني.

ومن مؤلفاته: المحصول في شرح الفصول، وهو شرح فصول ابن معط، والإسعاف في مسائل الخلاف، وقواعد المطارحة، وشرح الضروري لابن مالك وتوفي ببغداد سنة ستمائة وإحدى وثمانين للهجرة [4].

---

[1] انظر ترجمته في : وفيات الأعيان لا بن خلكان 3 /394 , و إنباه الرواة للقفطي 2/ 116 , وشذرات الذهب لابن العماد 5/ 67 , والبغية 2/ 38 , والوسيط ص 139 .

[2] بغية الوعاة 1 /304 , وحاشية الصبان 3/ 74 , والوسيط ص 140

[3] نكت الهميان ص 96.

[4] بغية الوعاة للسيوطي 1 /532 , ونشأة النحو ص 141 , والوسيط ص 140 , و الأعلام 234/2 .

الرضي:

هو: محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ,ولقبه نجم الأمة، عالمم بالعربية، أصله من استراباذ – بلد من اعمال (طَبَرِستان)، هجر بلاد المشرق وأقام بالمدينة المنورة، وألف شرحه على الكافية ابن الحاجب في النحو، وقد فرغ غمن شرح الكافية سنة ستمائة وثلاث وثمانين للهجرة، وقد وضف شرحالكافية بأنها لم يؤلف عليها –بل ولا في غالب كتب النحو – مثلها جمعا

وتحقيقا وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه، وتداولوه، واعتمده شيوخ العصر في مصنفاته ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمة ومذاهب ينفرد بها أيضا شرح على شافية ابن الحاجب في الصرف، وهذان الكتابان يعدان أعظام آثاهر، وبهما اصبح إماما تِعْلامة في النحو والصرف، وحجة عصره فيهما غير منازع وفهما لم يتركا شيئا من العلمين إلا أوفياه حقه، كشفا النقاب عن سره، وعلى الرغم من مكانة الرضي العلمية وذيوع أمره، فإن كتب التراجم لم تسعفنا بكشف النقاب عن مولده ونشأته وحياته ومؤلفاته ووفاته، ويقول السيوطي :" ولم أقف اسمه ولا على شيء من ترجمته إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة " وقد اختلفوا في سنة وفاته، فقيل: سنة ستمائة وثمانين للهجرة، وقيل سنة ستمائة وست وثمانين [1].

الجامي:

هو: أبو ضياء الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي، ولد في إحدى قرى جام – ولاية بخراسان – وانتقل مع والده صغيرا إلى هراة، فشب معلوفا بالجامي، ثم توجه إلى سمر قند، وسافر للحج، للحج، ثم عاد إلى هراة، وأقام فيها واشتعل بالعلوم الشرعية والعقلية فأتقنها وخلف مؤلفات شتى في مختلف الفنون، ومن آثاهر النحوية: شرحه على كافية ابن الحاجب ووسماه: (الفوائد الضيائية) نسبة إلى ولده ضياء الدين، وهو شرح صغير الحجم لكنه كبير

---

[1] انظر ترجمته في ك بغية الوعاة 1/ 567 , 568 , والمدارس النحوية د /شوقبي ضفي ص281 , وما بعدها والوسيط ص 140 , 141

الفائدة ووقد نقل فيه كثيرا عن شرح الرضي الأستراباذي للكافية مع عزو النقل إليه، وعُني العلماء بهذا الشرح، فعليه حاشية لمحرم لم يكملها فأكلمها فأكملها الأنصاري، وهو غير ابن هشام الأنصاري المشهور المتوفي في سنة سبعمائة وإحدى وستتي للهجرة، بل وفاة الجامي بعده بأكثر من قرن، وحاشية للبسنوي، وحاشية لعصام الدين الاسفريني، وحاشية لمحمد عصمة الله، وللجامي أيضا كتب بالفارسية، وتوفي بهراة في سنة ثمانيمائة وثمان وتسعين للهجرة [1].

[1] انظر ترجمته في: شذرات الذهب لابن العماد 7 /360 , والوسيط ص 142 , ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص 153 .